

من الانتفاضة إلى
حرب التحرير الفلسطينية
(أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني)



الدكتور عبد الوهاب المسيري

الناشر:
مطبوعات دُرّة
اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية
البريد الإلكتروني: ansareg@yahoo.com
الموقع على شبكة الإنترنت: <http://aldorrah.tripod.com>

الطبعة الأولى، 2002

رقم الإيداع: 2002/8876

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-17-0487-0

© جميع حقوق النشر محفوظة للقراء

يُرجى نشر وتوزيع هذا الكتاب على أوسع نطاق، عن طريق التصوير أو النسخ أو التسجيل أو التداول عبر البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، بدون الحصول على إذن مسبق من المؤلف.

لوحة الغلاف: للفنان الفلسطيني ناجي العلي (1937 – 1987)

من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية

هذا هو الشهر الثامن عشر من انتفاضة العرب والمسلمين، انتفاضة الأقصى والاستقلال، أو بالأحرى حرب تحرير الأقصى وفلسطين، والتي يحمل عبئها الشعب الفلسطيني، والتي يرصد الإعلام العربي أحداثها بتجرّد وبرود شديدين، وبدون استخلاص أية نتائج، ودون محاولة لتخطي البيانات العسكرية التي يدلي بها المتحدثون الرسميون الصهاينة، ثم تطيّرهما وكالات الأنباء وما يسمّى "الصحافة العالمية" (أي الغربية) وكأنه يرصد

انتخابات البلدية في بوليفيا، أو مسابقة ملكة جمال العالم، أو تزايد عدد القطط في زنجبار. ولذا فالانطباع العام الذي يصلنا هو أن الفلسطينيين شعب يقاتل لأنه من هواة القتال الذي لا يُرجى من ورائه فائدة ويضحى بنفسه لأنه يستعذب الألم، شعب يذهب ممثلوه يومياً يحملون أواني الدم الغالي ليسكبوه بشكل آلي منتظم عند آلهة الانتقام الصهيونية الوثنية، فهو شعب دخل في طريق العذاب المسدود، مما يجعل الجهاد والتضحية أموراً لا طائل من ورائها. وقد استخدم الصهاينة والإعلام الغربي لفظ "الإرهاب" للإشارة لأعمال "المقاومة" ولفظ "الانتحار" للإشارة إلى عمليات "الاستشهاد"، وتبنت بعض وسائل الإعلام، فضلاً عن معظم النخب الحاكمة، هذين المصطلحين. وفي هذا الإطار الإدراكي لم تعد القضية هي "تحرير الأرض السليبية"، أو "استعادة الحقوق الضائعة"، أو "التصدي للعدو وهزيمته"، أو "دعم الانتفاضة سياسياً ومالياً وعسكرياً وعدم الاكتفاء بالدعم اللفظي الرتيب"، أو "الضغط من أجل تحويل مكاسب الانتفاضة الميدانية والعسكرية إلى مكاسب سياسية"، أو "رد الاعتبار للأمة العربية واستعادة كرامتها". بدلاً من هذا كله تصبح القضية "رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني"، و"إيقاف العنف"، وفي رواية أخرى "الإرهاب"، ووقف العمليات الانتحارية، بل و"العودة إلى مائدة المفاوضات"، و"التنازل عن حق العودة حقناً للدماء"، واذهب أنت وربك فقاتلا.. إننا هاهنا قاعدون. ونحن لا ندري هل هذا الموقف الإعلامي المتخاذل هو نتيجة الهزيمة الداخلية التي تجعل البعض غير قادرين على رصد أي شيء سوى مؤشرات الهزيمة، أم أنه يتم بتوجيه من بعض الحكومات العربية التي يهملها ألا تعرف الجماهير حجم الانتصارات الفلسطينية على العدو الصهيوني؛ الحكومات التي لا تكف عن الحديث عن قوة العدو وعن خيار السلام باعتباره "خياراً استراتيجياً"!!

المستوطنون بين الاعتدال والتطرف

ولكننا لو قرأنا رصد الصحافة الإسرائيلية لأحداث الانتفاضة وأثرها على المجتمع الإسرائيلي لوجدنا صورة مغايرة تماماً، تعيد لنا الثقة في أنفسنا، وفي مقدرتنا على التصدي للعدو. وحتى نعرف ماذا حدث في المستوطن الصهيوني بعد الانتفاضة، فلنحاول ابتداءً أن نرسم صورة للمستوطنين الصهاينة قبل اندلاعها، استناداً للصحافة الإسرائيلية.

تصور المستوطنون الصهاينة، خلال السبع سنوات السمان (ما بين توقيع اتفاقية أوسلو واندلاع انتفاضة الأقصى) أنهم سيتمكنون من إحكام هيمنتهم على الشعب الفلسطيني وعلى الأرض الفلسطينية من خلال سلطة فلسطينية، لا سلطة لها، منعدمة السيادة تماماً. سلطة يمكن إفسادها عن طريق رشوتها، سلطة سياسية تقوم بإلغاء الحياة السياسية وتحكم بشكل مطلق، فتهمش الجماهير مما يؤدي إلى ضمور الإحساس القومي والديني لديها وتتحول بالتالي إلى مجرد وحدات اقتصادية إنتاجية استهلاكية تتبنى رؤية اقتصادية محضة، ومن ثم تنسى الكرامة والوطن وتركز بدلاً من ذلك على تحسين مستوى المعيشة، وبالتالي يصبح من الممكن رشوتها هي

الأخرى (وهذه هي رؤية بيريس لما سماه "الشرق الأوسط الجديد"). ولوح الغرب والصهاينة للسلطة وللجماهير الفلسطينية بأشياء وردية مثل تحول فلسطين/إسرائيل (والأردن) إلى سنغافورة وهونج كونج الشرق الأوسط، بلد لا تاريخ له، عدد سكانه محدود، ولكن إنتاجيته مرتفعة إلى أقصى حد، ومستوى المعيشة فيه مرتفع إلى درجة تدير الرؤوس الاقتصادية الاستهلاكية. وكل من تسول له نفسه أن يقف ضد هذه الرؤية يمكن لقوات الأمن التابعة للسلطة أن تقوم بترويضه أو القضاء عليه إن اقتضى الأمر، أي أن علاقة الكيان الصهيوني بالسلطة الفلسطينية - حسب تصور الصهاينة لاتفاقية أوسلو - هي علاقة كولونيالية في جوهرها، تلعب فيها الدولة الصهيونية دور الراعي الإمبريالي الذي يوظف الدولة المستعمرة لصالحه إما مباشرة من خلال قواته العسكرية أو بشكل غير مباشر من خلال النخبة المحلية الحاكمة. وهكذا كان المفترض في السلطة الفلسطينية أن تلعب دور الدولة/السلطة الوظيفية (المملوكية) المنبئة الصلة بالجماهير الفلسطينية، التي تضطلع بوظيفة تسخير الجماهير لصالح الراعي الإمبريالي، نظير بعض المكاسب التي تحققها لنفسها.

وقد استنام المستوطنون الصهاينة لهذه المتتالية اللذيذة التي كان من المفترض أن تجعلهم قادرين على الاستمرار في زيادة المستوطنات وفي تسمينها وتحسينها والاستمتاع ببوححة العيش، دون أن يدفعوا أي ثمن. وقد وصلت الطمأنينة الزائفة التي تمتع بها المستوطنون إلى درجة أن الخريطة السياحية التي أصدرها المجلس الإقليمي لمستوطنات غور الأردن قبل اندلاع الانتفاضة لا يظهر عليها أي قرى أو مدن عربية، كأنها قد أزيلت، أو كأنها لم توجد أصلاً. ولذا كان غور الأردن - حسب هذه الخريطة الوهمية - هو أكثر الأماكن أمناً على وجه الأرض. حقاً إنها أرض بلا شعب، أو على أسوأ تقدير، أرض شعبها مكبل بالأغلال، يمكن توظيفه وتسخيرها.

والصهيونية - في تصورنا - ليست ظاهرة يهودية كما يدّعي الصهاينة، وإنما هي إفراز للتشكيل الاستعماري الغربي، شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، الذي يقوم باغتصاب الأرض من أصحابها، وبطرد سكانها الأصليين منها وإبادتهم إن أمكنها ذلك، شأنها شأن كل الجيوب الاستيطانية الأخرى. لقد تم تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين، ثم تم الاستيلاء على الجزء المتبقي في حرب يونيو 1967، وبدأت بعدها عمليات مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبناء المستوطنات عليها. وفي البداية تم التركيز على وادي الأردن والمناطق القريبة من الخط الأخضر وهي مناطق ليست كثيفة سكانياً (فلسطينياً). ثم أقيمت مستوطنات داخل مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية بعضها تحول إلى مدن مثل مستوطنة معالي أدوميم. وخلال العام الأخير من ولاية نتنبا هو وطوال فترة ولاية باراك تكثفت عملية توسيع المستوطنات. وقد تضاعفت مساحة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من عام 1993 (توقيع اتفاقية أوسلو) وحتى عام 2000.

وكان انتخاب باراك بالنسبة للكثيرين يمثل دخولاً إلى الشوط الأخير في السباق نحو إنهاء الصراع التاريخي. وقد ترافق هذا مع مناخ اقتصادي متفائل يعود أساساً إلى ازدهار شركات التكنولوجيا المتقدمة (هاي تك). كل هذا منح المجتمع الإسرائيلي، المرهق بفعل أعوام كثيرة من الصراع، أملاً بمستقبل جديد، تستطيع إسرائيل أن تصبح فيه واحدة من الدول الغربية التكنولوجية ("كثييون وعاجزون ويرفضون التعلم" لداني زكائي، مجلة نيم، العدد 17، صيف 2001).

كانت الحياة بالنسبة للمستوطنين الصهاينة حياةً ورديةً، فكان "سكان مستوطنات غور الأردن [على سبيل المثال] مقتنعون تماماً بأنهم على وشك دخول مرحلة من الانتعاش. فبدأت إذاعة المنطقة حملة لجذب مستوطنين جدد. واشترك في الحملة مغني إسرائيلي دعا المستوطنين إلى الانتقال إلى الوادي ليحققوا أحلامهم"، فلتنتقل إلى بيت خاص، في مستوطنة متميزة، ولتتمتع بالهدوء والاستقلال في أجمل بقعة في وادي غور الأردن" (هآرتس، سبتمبر 2001).

وبدأت مستوطنة يافيت حملة ناجحة في اجتذاب عشرات الأسر التي عبّرت عن رغبتها في الاستيطان (وكان من بينهم أسرة/زوج من المساحقات). بعضهم فكر في إقامة مركز كلي ومزرعة بيئية (لا تعتمد على أي سماء صناعي). وكانت هناك امرأة متخصصة في الروحانيات قررت أن تعيش بمفردها في مبنى مهجور لتقيس درجة الروحانية داخلها، وتوصلت إلى أن الطاقة الكامنة فيها ستكفيها لمدة عام على الأقل!

ثم جاءت ثماني أسر وسجل أفرادها أنفسهم في حي "ابن بيتك بنفسك". وكان انطباع أبناء المؤسسين إيجابياً إلى درجة أنهم قرروا العودة إلى المستوطنة بعد أداء الخدمة العسكرية. وتم بيع 130 منزلاً بعد حملة التسويق. وهكذا عادت الحياة مرةً أخرى إلى مستوطنة يافيت وأصبحت المنطقة المخصصة للعب الأطفال مليئة بالحياة. وبدأت الحضانة تعمل مرةً أخرى، وعادت الليالي الاجتماعية مرةً أخرى، وغمرت السعادة الجميع خاصة كبار السن. وكانت الحياة الوردية تسير على ما يرام بشكل روتيني، فكانت آلاف السيارات تستخدم الطريق العام رقم 90 كل يوم. وكان هناك محطة بنزين، تقف فيها السيارات، وعادةً ما كان قاندي السيارات يطلبون ساندوتش، أي أن كل شيء كان على ما يرام.

وهنا، وقبل أن نعرض ثمرات الانتفاضة لابد أن نتوجه لظاهرة الاعتدال والتطرف الصهيونيين، إذ يقول بعض دعاة المهادنة والاستسلام إن جوهر الصراع نفسي، وإنه لابد من اجتياز الحواجز النفسية والفكرية بيننا وبين المستوطنين الصهاينة، وهذا لن يتأتى إلا بإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم وإشعارهم بالأمن، وإن فعلنا ذلك سيسود شكل من أشكال الاعتدال بينهم بدلاً من التطرف الذي اكتسبهم. وحينما يحدث ذلك سيجلس ممثلو المستوطنين إلى مائدة المفاوضات ويتباحثون مع الفلسطينيين بشكل عقلاني، حتى يصل الجميع إلى صيغة معقولة ترضي كل الأطراف المتنازعة.

وما يتجاهله هؤلاء أن الصراع العربي الصهيوني لم ينشأ بسبب حالة نفسية أو حالة عقلية وإنما لأسباب موضوعية ملموسة، وهي أن كتلة بشرية غربية وافدة جاءت إلى الأرض الفلسطينية فاستولت عليها وطردت شعبها، ولا يمكن إصلاح الوضع إلا بإرجاع الأرض إلى أصحابها وعودة الشعب الذي طُرد.

ولكن يظل السؤال يطرح نفسه: ما هو تفسير هذا التطرف الصهيوني المتزايد؟ وما سر هذا التأييد الشعبي العارم لشارون؟ لمَ لم يولد الخوف من الهجمات الاستشهادية قدراً من الاعتدال؟ أليس انتخاب شارون دليل قاطع على صدق مقولة دعاة وقف الانتفاضة، فشارون المتطرف حل محل باراك المعتدل بسبب الهجمات الاستشهادية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة لابد أن نشير إلى أن المستوطنين يدركون السكان الأصليين من خلال ثلاثة أنماط أساسية: الإنسان الغائب - الإنسان الهامشي - الإنسان الحقيقي. وهذه الأنماط ليست ثابتة أزلية، وإنما

تتغيّر بتغيّر الظروف، شأنها في هذا شأن أية خريطة إدراكية. فموازن القوى قد تساهم في تقويض نمط إدراكي، كما قد تساهم في دعمه. ويمكن تلخيص تحولات الخريطة الإدراكية الاستيطانية على النحو التالي:

1- في حالة اتجاه موازين القوى لصالح المستوطنين وضد صالح السكان الأصليين، فإن هذه الموازين ستدعم الإدراك الاستيطاني العنصري المتحيز. وسيرى المستوطنون أن البنية الاستيطانية/الإحلالية قد حققت لهم الأمن الذي يبعثونه والمستوى المعيشي المرتفع الذي يتطلعون إليه. وسيساهم ذلك في تحويل الواقع التاريخي إلى شيء هامشي باهت، ويتدعم البرنامج السياسي الاستيطاني/الإحلالي بوصفه مرشداً للتعامل مع الواقع، ويهمس السكان الأصليون إلى أن يغيبوا تماماً من شاشة الوجدان الاستيطانية ومن خريطة المستوطنين الإدراكية.

2- في حالة اتجاه موازين القوى لصالح السكان الأصليين وضد صالح المستوطنين، يتولد قدر من الواقعية لدى المستوطنين، إذ يكتشفون أن البنية الاستيطانية/الإحلالية لم تحقق لهم الأمن الذي يريدونه ولا الرفاهية التي يبعثونها، ومن ثم تظهر على شاشة وجدانهم صورة السكان الأصليين، وتتعدل خريبتهم الإدراكية تدريجياً. وتتناسب درجة التحول تناسباً طردياً مع حجم المقاومة ودرجة تزايدها. وتساهم عملية إعادة صياغة الإدراك في تبيد الأوهام والأساطير الأيديولوجية. أي أن ميل موازين القوى لصالح السكان الأصليين يؤدي إلى ترشيد العقل الاستيطاني. ولكن تحلل الخريطة الإدراكية يُعد من أكثر التجارب إيلاماً، ولهذا يُلاحظ أنه قبل الوصول إلى مرحلة الواقعية والاعتدال يمر المستوطنون عادةً بمرحلة من التطرف والوحشية دفاعاً عن خريبتهم الإدراكية، ولا تستمر هذه المرحلة لفترة طويلة في المعتاد إن استمرت موازين القوى لصالح السكان الأصليين من خلال استمرار مقاومتهم.

ويمكن أن نفسّر التطرف والاعتدال في الجيوب الاستيطانية في ضوء الاحتمالين السابقين. فإن ظل السكان الأصليون ساكنين دون أن يتحدوا الرؤية الإدراكية الاستيطانية أو موازين القوى السائدة، أصبح من الممكن قبولهم ككّم متخلف هامشي غائب، ويصبح من الممكن إظهار التسامح تجاههم، بل ومنحهم بعض الحقوق مثل "الحكم الذاتي" (وهنا تكمن المفارقة). أما إذ تحرك السكان الأصليون لتأكيد حقوقهم ورفضوا الهامشية المفروضة عليهم وتحذوا الرؤية الاستيطانية وبدأوا في تغيير موازين القوة لصالحهم، فإنهم يصبحون مصدر خطر حقيقي ومن ثم يتعين ضربهم ويصبح التسامح معهم أمراً غير مطروح، وبالتالي يتزايد التطرف والبطش.

وهذا ما حدث في جنوب أفريقيا، فمع تصاعد مقاومة السكان الأصليين للمستوطنين البيض لجأ هؤلاء للبطش وضرب المقاومة بيد من حديد على الطريقة الشارونية. ولكن المقاومة استمرت بل وتصاعدت رغم بطش النظام العنصري، إلى أن اكتشف المستوطنون البيض عدم جدوى الإرهاب المؤسسي، وانتهى الأمر بسقوط النظام العنصري. أي أن تطرف المستوطنين هو مؤشر على أن الرسائل المسلحة التي يرسلها السكان الأصليون بدأت تصل إليهم، وأن التطرف والشراسة ليسا سوى المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق تحطم الأسطورة والرضوخ للأمر الواقع..

ولما كنا نعيش في عالم يؤمن بالحواس الخمس وبكل ما يُقاس، عالم يستند إلى القوة والبطش، أو على حد تعبير أحد الزعماء الصهاينة "إن ما لا يتحقق بالقوة يتحقق بمزيد من القوة"، فإن إيصال القيم غير المحسوسة مثل الحق والعدل للعُدو يتطلب الضغط على حواسه الخمس من خلال العديد من الرسائل المسلحة حتى يعرف

أن العربي الحقيقي ليس مجرد صورة باهتة في وجدانه يمكنه تغييبها وإنما هو قوة واقعية يمكن أن تسبب له خسارة فادحة إن هو تجاهلها أو حاول تهميشها وتهشيمها.

ولعل هذا هو القصور الأساسي في محاولات التوصل للسلام حسب الشروط الصهيونية. فقد ظن مهندسو هذه الاتفاقيات أنهم عن طريق رفع رايات السلام والاعتدال والحديث الهادئ على مائدة المفاوضات سيغيرون صورة العربي في وعي العالم ويهدئون روع الصهاينة ويقنعونهم بأنهم معتدلون وراغبون في السلام، وأن هذا سيخلق دينامية تفرض على الحكومة الإسرائيلية أن تصل إلى اتفاق عادل أو شبه عادل. ولكن الذي يحدث هو عكس ذلك تماماً. فكلما ازداد "الاعتدال" العربي زاد التطرف الصهيوني وزاد التمسك بالمستوطنات وبكل شبر من الأرض المحتلة. والعكس بالعكس، فكلما زاد "التطرف" العربي، أي المقاومة والحوار المسلح، ازداد الصهاينة رشداً واستعداداً لتَقْبُل فكرة السلام الذي يستند إلى العدل والمقررات الدولية، بدلاً من السلام حسب الشروط الصهيونية، أي الاستسلام الكامل.

ونفس الشيء ينطبق على دعاة التطبيع، فهم يفترضون أن عملية التطبيع عملية نفسية، غير مدركين أنها عملية نبوية (أي أنها مرتبطة ببناء الدولة الصهيونية، والبناء بطبيعته لا علاقة له بالحالة النفسية أو العقلية). إن بنية إسرائيل ذاتها بنية غير طبيعية، ولذا فالتطبيع معها غير ممكن. فهي دولة لا ترى نفسها باعتبارها دولة لمواطنيها وإنما هي دولة لكل يهود العالم، ولهذا السبب أصدرت قانون العودة الصهيوني العنصري الذي يعطي الحق لأي يهودي في العالم أن يهاجر إلى فلسطين المحتلة (بعد فترة غياب مزعومة لحوالي ألفي عام) حتى لو كان هذا اليهودي لا يود الهجرة (والحقيقة أن معظم يهود العالم لا يرغبون في ذلك) بينما يُحرم من هذا الحق الفلسطيني المنتزح من أرضه ووطنه منذ فترة خمسين عام على الأكثر، والذي يربض في مخيمات اللاجئين بجوار الوطن السليب يقرع أبوابه بشتى الطرق ويحاول دخوله. والدولة الصهيونية تقع في الشرق الأوسط ولكنها تؤكد أنها فيه ولكنها ليست منه وهي دولة تعتمد اعتماداً كاملاً على الغرب وعلى معونات يهود العالم، فكيف يمكن أن تنشأ علاقات طبيعية مع هذه الدولة العنصرية المتخندقة داخل عنصريتها، التي تستمد حياتها من خارج المنطقة وتواصل إشعال الحروب وشنها على من يحيط بها.

تصاعد الأوهام وسقوطها

والملاحظ أن نمط التطرف والاعتدال الاستيطانيين اللذين سبقتهما الإشارة إليهما ينطبق تمام الانطباق على فلسطين المحتلة، فحين اندلعت الانتفاضة اهتزت آمال المستوطنين، وبحثوا عن مخرج عسكري أمني سريع حاسم، فانتخبوا شارون (البلدوزر) ليحل محل باراك الضعيف وانتعشت آمالهم مرة أخرى. فشارون صاحب فكر صهيوني أسطوري توسعي إرهابي. ومن أقواله مؤخراً أن "المستوطنات لها أهمية تاريخية وإستراتيجية لأنها تحمي مسقط رأس الشعب اليهودي، كما توفر لنا عمقاً إستراتيجياً لحماية وجودنا". ويذهب شارون إلى إيجاد المبررات التي تدعم سياسته الاستيطانية معتبراً أن اتفاقات أوسلو لا تمنع إقامة مستوطنات جديدة ولا توسيع أخرى قائمة مستنداً إلى نظرية أطلقتها الحكومة السابقة تقول بضرورة مراعاة النمو الديموجرافي في المستوطنات القائمة. كما رفض أية دعوة لتفكيك أو إخلاء أية مستوطنة، ولهذا السبب أسند شارون الوزارات

المسئولة عن الاستيطان إلى غلاة اليمين، حيث تولى أفيجدور ليبرمان وزارة البنى التحتية وناتان شارانسكي وزارة الإسكان، بينما تولى أتباعه الدوائر التنفيذية في الوزارات التي لها علاقة بالاستيطان. كما قامت حكومة شارون بتوفير الدعم المالي اللازم لتكثيف الاستيطان، حيث دعا إلى تخصيص 360 مليون دولار للاستيطان (عاد وخفضها إلى 150 مليون دولار بسبب انتقادات وضغوط أمريكية). كما دعا شارون وزارات عدة إلى تخفيض أجزاء من ميزانيات وزاراتهم لمصلحة المستوطنات، ناهيك عن الامتيازات والتسهيلات المالية التي تُمنح للمستوطنين. وقد طرح شارون خطة المائة يوم وخطة "أورانيم - جهنم"، وطرح شعار "دعوا الجيش ينتصر"، واستخدمت كل الأسلحة في الترسانة العسكرية الصهيونية، ووصل الإرهاب الصهيوني إلى الذروة (أو الهوة).

ومما لا شك فيه أن شارون أشبع شهوة المستوطنين للانتقام إلا إنه أخفق تماماً في تحقيق الأمن لهم رغم تصاعد البطش الصهيوني وشراسته. فالفلسطينيون أبدوا صلابة لم يتوقعها الصهاينة. وهذا ما لاحظته الصحفي الإسرائيلي جدعون عيست في يديعوت أحرانوت (2002/1/29) إذ قال: إنه "من الصعب بعض الشيء أن نؤمن كيف يمكن لزيادة الرعب العسكري أن يؤثر في الفلسطينيين أكثر مما يفعل. إن شارون أخفق تماماً في تحقيق أي أمن، وتحولت الانتفاضة إلى حرب استنزاف مستمرة".

وتؤكد تقييمات جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (الجهة المخولة بتقديم التقييمات الإستراتيجية لجهة صنع القرار السياسي) أن الانتفاضة مرشحة للتواصل حتى عام 2006. وأن أسلوب القوة لن يؤدي أكله في إنهاء الانتفاضة.

وتشير الخبرة الانتفاضية إلى حقيقة مهمة وهي أن الجيش الإسرائيلي قد يتمكن من شل قدرة التنظيمات الفلسطينية على مواصلة العمل المسلح لفترة معينة، ولكن من المستحيل أن يضمن توقف العمل المسلح والعمليات الاستشهادية لفترة طويلة. بل إنه عندما يتأخر فعل التنظيمات، سرعان ما تبرز إلى السطح مجموعات مسلحة غير مرتبطة بتنظيم بعينه. ولذا فالمستوطنون يعلمون تمام العلم أنهم حتى لو نجحوا في القضاء على الانتفاضة بعض الوقت فإن هناك الآلاف الذين سيشعلون جذوتها مرة أخرى في غضون سنة أو سنتين أو ربما عدة شهور.

لقد سقطت أسس نظرية الأمن الإسرائيلي تحت وطأة الانتفاضة، والتي قامت على أساس حرمان الفلسطينيين من السلاح، واستخدام أكبر قدر من القوة ضدهم. ولكن الجهاد يستمر بالإمكانات المتاحة، وإنتاج الأسلحة يتم داخلياً أو من خلال المصادر الإسرائيلية، كما أن جميع القوى والفصائل تشارك في الجهاد وتمارس العمل المسلح جنباً إلى جنب.

وفشلت سياسة الاغتيالات واستهداف قادة التنظيمات، بل إنها أدت إلى ردود فعل فلسطينية أكثر قوة وإيلاماً للإسرائيليين الذين أصبحوا ينتظرون الرد الفلسطيني الموجع عقب أية عملية للاغتيال أو ضرب للمدنيين. وقد وصلت هذه السياسة إلى ذروتها (أو هوتها) مع عملية غزو كل المدن الفلسطينية والقبض على القيادات الجهادية الفلسطينية وأعلامها.

بل إنه حدث شيء لا شك في أنه أدخل اليأس والقنوط على قلب المستوطنين الصهاينة. فإبان حكم إيهود براك (1999 - 2001) كان متوسط الخسائر البشرية بينهم هو 3، أما في حكم "المخلص الدجال" شارون

فقد بلغ المتوسط 17، وهو آخذ في الارتفاع! (بديعوت أحرنونوت 2001/9/2). (يلاحظ أن إسرائيل فقدت في الانتفاضة أكثر مما فقدته في بعض الحروب مع دول عربية لديها جيوش نظامية).

إن استمرار الانتفاضة أو حرب التحرير الفلسطينية هو وحده الكفيل بترشيد الصهاينة وجعلهم يدركون أن فلسطين ليست "إرتس يسرائيل" وأن للفلسطينيين وجوداً متجذراً في وطنهم لأن المستوطنين الصهاينة، شأنهم شأن الجيش الإسرائيلي، هم ضمن آليات الاحتلال والقمع والبطش. إن استمرار الانتفاضة وهزها المجتمع الإسرائيلي من جذوره هو الطريق الوحيد لتحرير الوطن لأنه إذا توقفت المقاومة وتوقف الجهاد، وإن توقفت حرب التحرير الفلسطينية، فإن الصهاينة سيغوصون مرةً أخرى في أحلامهم الاستيطانية ويظهرون المزيد من التطرف واللاعقلانية.

الوضع الاقتصادي

تركت الانتفاضة أثراً عميقاً على جميع مجالات الحياة في التجمّع الصهيوني. ففي المجال الاقتصادي عصفت الانتفاضة بالاقتصاد الإسرائيلي بعد سنوات من الانتعاش والازدهار والاستقرار، وأدخلته في حالة من الركود لم يألفها من قبل، وفي حالة من الاستنفار والخشية والترقب لم يسبق لها مثيل منذ إنشاء الدولة، فقد طالبت الأزمة معظم فروع الاقتصاد، ووقفت الحكومة الإسرائيلية عاجزة عن إنقاذ الوضع.

ويمكن القول إن الاقتصاد الإسرائيلي دخل هذه الأزمة العميقة تحت ضغط ثلاثة عوامل متشابكة هي انهيار صناعات التكنولوجيا المتقدمة وأزمة الاقتصاد الأمريكي التي تفاقمت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والانتفاضة التي أحكمت طوق الأزمة حول الاقتصاد الإسرائيلي. وتفاعل هذه العوامل الثلاث يؤثر تأثيراً بالغاً في الاقتصاد الإسرائيلي نظراً لصغر حجمه، وكونه يقوم أساساً على إستراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير، واعتماده على قطاع الخدمات والسياحة. ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الاقتصاد الإسرائيلي كان يمكن أن ينهار تحت وطأة هذه الأزمة لولا استمرار الدعم الأمريكي المادي والمعنوي، فالدولة الصهيونية (الوظيفية) لا يمكنها أن تعيش بدون الاعتماد على القوى الدولية الكبرى. وهناك عرض تفصيلي للوضع الاقتصادي في ملحق هذه الدراسة.

فقدان الإحساس بالأمن والاتجاه

رغم أهمية الجانب الاقتصادي، فإنه في حد ذاته لا يعني الكثير، إذ يكتسب أهميته من تأثيره على وجدان الإسرائيليين وعلى رؤيتهم، ومن ثمّ على سلوكهم. وكما نفهم هذا الجانب من أثر الانتفاضة على التجمّع الصهيوني علينا أن نتجاوز تصريحات شارون الشيطانية والغارات الجهنمية التي تشنها الطائرات الصهيونية والمذابح الدموية التي تُدبرها آلة القمع الصهيونية ضد الفلسطينيين، والحملات الإرهابية التي تقوم بها القوات المسلحة الصهيونية، والأكاذيب المصقولة التي تروج لها آلة الإعلام الصهيونية، فلنتجاوز كل هذا وصولاً إلى استجابة المستوطن الصهيوني لما يحدث من حوله. فالمستوطنين يطالعون الصحف الإسرائيلية التي تستخدم كثيراً من الصور المجازية والعبارة الموجزة الدالة التي تنقل لهم الحقيقة كاملة. فالانتفاضة، حسبما جاء في الصحف الإسرائيلية، ليست مجرد هبة بل هي "حرب استنزاف" أغرقت إسرائيل في "لجة من الدماء"

(هآرتس 2002/2/1) وأدخلتها في "دائرة دموية" (يديعوت أchronوت 2002/1/29)، إنها "رقصة الموت" ومباراة "بينج بونج مرعبة" (يديعوت أchronوت 2002/1/29)، تسببت في فيضان "أنهار الدم" (إعلان رافضي الخدمة العسكرية، هآرتس 2002/2/8). كما أدت إلى الغوص في مياه راكدة، وإلى الغرق في "المستنقع الذي غرقت فيه قواتنا بدءاً من الثمانينيات" (في إشارة واضحة للمستنقع اللبناني). وتشير الصحف الإسرائيلية إلى العام الأول للانتفاضة بأنه عام "مضرج بالدماء" (معاريف 2002/2/10). وأنه "الأسوأ في تاريخ إسرائيل في كل ما يتعلق بمواجهة الإرهاب" (معاريف 2002/2/11). وقد وصف أحد الكُتاب الموقف بهذه العبارة الدالة: "صغيرة هي المسافة بين الخوف والذعر، والجمهور الإسرائيلي يعيش بين هذا وذاك" (معاريف 2002/2/10).

ولنتخيل المستوطن الصهيوني وهو يقرأ كل هذه العبارات ثم يطالع عدد صحيفة الجيروساليم بوست يوم 18 نوفمبر 2001 ويتعرف على قضية ذلك المستوطن الإسرائيلي الذي نزع عن إسرائيل واستوطن في الأرجنتين وحمل الجنسيتين الإسرائيلية والأرجنتينية. وحينما عرض على زوجته أن تلحق به في وطنه الجديد هي وابنها رفضت، فقام باختطافه. وحينما رفعت الزوجة قضية تطالب باسترداد ابنها، حكمت المحاكم الأرجنتينية لصالحه باعتبار أن إسرائيل مكان غير آمن، ومن ثم غير صالح لتنشئة الأطفال. لا شك في أن هذا المستوطن سيُصاب بالوجوم، لأن هذا سيدكره بوضعه الأمني. فهو قد طالع من قبل هذه الرسالة المفتوحة التي كتبها جندي احتياط إسرائيلي (ونشرت على موقع صحيفة يديعوت أchronوت 29 أغسطس 2001 ونقلتها عنها الصحف الإسرائيلية الأخرى). والتي قال فيها بكل صراحة :

أخاف من الموت، بلا سبب كالأبله على الرمال الننتنة المسماة قطاع غزة... لا أعرف أن أظير عندما يطلقون عليّ النار... عدت من الانتفاضة الأولى، ومن حرب لبنان، ومن الانتفاضة الثانية. عدت بحالة جيدة، بمحض المصادفة... لا أومن بالمعجزات وبالحوظ، ولا أعتقد أن لكل طلقة عنواناً، لكن أنا أيضاً ليس لي عنوان... إذا ما مت فسأمت كالأبله. أبله لم ينتبه له أحد. أبله إحصاءات. أبله عائلة ثكلى... أشعر بأن أولئك الجالسين في أبراجهم العاجية أيضاً لا يتابعون إطلاقاً ما يحدث لي ولكتيبي، وربما لنا جميعاً. أشعر بأنهم لا يعيروننا انتباهاً... وأسأل نفسي ما إذا كنتما، أنتما الجالسان في برجيكما العاجين، رئيس حكومتي ورئيس أركانتي، تعرفان فعلاً ما الذي يجب عمله كي أتمكن من العودة إلى البيت. وقبل هذا وذاك، أرجو أن تبيناً لي أنكما معنيان... بخوفي من الموت كالأبله؛ ذلك بأنه لم يعد من الممكن أن تقنعاني بأنه جيد أن نموت من أجل بلدنا... في غزة.

وهو سيسمع النكت الشائعة الآن في إسرائيل إذ يقول مستوطن لصديقه: "سأحضر إلى منزلك بالأتوبيس، وأمنيّتي أن أنجح في ذلك" (الجيروساليم بوست 2002/1/1)، فأبسط الأمور مثل رحلة الأتوبيس، أصبحت مسألة محفوفة بالمخاطر. وبعد أن تحولت المستوطنات إلى مسرح للخوف والرعب، كتب يهودا جولان ساخراً: "يمارس سكان مستوطنة جيلو تسلية جديدة: مشاهدة إطلاق النار... يستعدون كل مساء للعرض اليومي المجاني الخاص بالضاحية" (معاريف 2000/11/17).

وسيقراً هذا المستوطن الصهيوني في صحيفة هآرتس (2 ديسمبر 2001) أن "إبتي فحيمة، المستوطنة الصهيونية قتلت الأسبوع الماضي، وأن زوجها كان قد أصيب [من قبل] بصورة بالغة في عملية شنت بجانب بيتها في أحد المستوطنات، وأن أولادها الأربعة أصبحوا أيتاماً من أمهم الآن!"

والصورة العامة في التجمُّع الصهيوني قاتمة لأقصى حد. ففي مقال ليغثال موسكو (يديعوت أحرونوت 2002/3/11) تحدث عن الصمت الذي يلف المدينة "لا توجد سيارات، وحتى المشاة القلائل يخفضون أصواتهم. كل المدينة كوادي الأشباح". وحاول الكاتب أن ينقل لنا حديث أهل المدينة:

باستثناء العمل أنا لا أخرج من البيت منذ أربعة أشهر. لا إلى المجمع التجاري ولا إلى المقهى. . . كان المجمع التجاري خاوياً يا أخي وخصيتي كانت في حلقي. أنا لا أسافر وحدي في الليل، لأنهم أطلقوا النار عدة مرات على الشارع وأنا لا أسمح لابني أبداً أن يخرج من الحي. قولوا لي أية حياة أعيشها. حين أعرف أن ابني يركب سيارة عابرة عائداً إلى البيت. الآن كنت أنا نفسي أزور الأصدقاء ليلتين على الأقل في الأسبوع، إلى أن أطلقوا النار على جاري الذي كان يسافر بالضبط أمامي على الشارع.

ثم يعلِّق كاتب المقال على هذا بقوله:

ليس هناك ملاذ في هذه البلاد. الأعصاب متوترة، ووصلت لدى البعض إلى حد الانفجار، ورغم ذلك سيطرت سلبية غريبة على الجميع. الناس ينظرون إلى حجم الدم اليومي كقضاء وقدر. تماماً مثلما ينظر البائسون في بنجلادش إلى الفيضانات. يدخلون في سياراتهم بعد العمل، يصغون إلى الراديو الذي تحول إلى بيان لإعلانات الجنازات. يصلون البيت ويغلقون الباب. يحتفظون بالأولاد قريباً جداً منهم.

ولا تختلف الصورة التي يرسمها سيما كرمون في مقال له في يديعوت أحرونوت (2002/4/2) عن الصورة التي رسمها يغثال موسكو بل ربما تكون أكثر قتامة:

هذه أيام عصيبة للمواطن العادي. أيام مجنونة. لم يسبق لبيت أن كان محصناً مثل هذه الأيام. البيت هو الحصن. إنه غرفة عمليات. مع الهواتف، التليفزيون، والتأكد من أن الجميع على قيد الحياة. الوسادة هي كيس رمل. الغطاء هو سور أسمنتي. رائحة الربيع تطرق النوافذ، رائحة البرتقال، رائحة الياسمين ولكن الأيدي خاوية والأرجل ثقيلة لا تقوى على الخروج.

هذه أيام مجنونة. تنهض في الصباح مع ألم اليوم التالي ولحظات الخوف قبل أن نفتح المذراع لنسمع عن اليوم السابق. ندخل في يوم جديد مع خوف بأن لا يعود إلينا الجميع. الأمور بسيطة، اليومية، يجب أن نفكر مرتين، ثلاث، أربع قبل أن نفعلها. هل نخرج مع الكلب. أن نتوجه إلى البقالة. أن نساغر في الحافلة للعمل. أن نذهب للتسوق. أن نجلس في المقهى. أن نرسل الأولاد للمدرسة. كل شيء يُدرس بإمعان. كل سؤال بسيط بات مشكلة وجودية ... هل نحن حقاً في حاجة اليوم لشراء الحليب، ألا يمكن الانتظار ليوم واحد؟ ومن أجل ماذا نذهب إلى المقهى، ما دام كل شيء في البيت لطيفاً. والتسوق يمكنه الانتظار، والأولاد يمكن أن يستقلوا سيارة عمومية، وثمة وقت لحفل الزفاف، لسنا مضطرين لشراء فستان اليوم تحديداً. وبصورة عامة ليس من المهم أن نشاهد هذا الفيلم فبعد وقت قصير سيوزع في أشرطة فيديو، ومن له رغبة الآن لحضور العروض المسرحية، ومن أصلاً يفكر الآن بخارج البلاد في الوقت الذي يخدم فيه ابنه في المناطق.

ونحن ننظر إلى الأولاد وقلوبنا تتقطع. في إجازات عيد الفصح السابقة كانوا يتوقون للخروج من هنا، الخروج إلى الخارج، ولكن كل ما يريدونه الآن هو البقاء في البيت من أجل أن نراهم طوال الوقت.

وقد ظهر في إسرائيل ما يسمّى "حضارة البقاء في المنزل"، وهي أن الناس يفضلون البقاء في المنزل ولا يذهبون إلى المطاعم إلا نادراً، ولذلك فمعظم المطاعم فتحت خدمة تيك أوي. وحتى حينما يذهبون إلى مطعم لا يجلسون في الموائد التي توجد في وسط المطعم، بل يفضلون الجلوس وراء العمود. وتبدأ علامات الراحة تظهر عليهم، كما لو كانوا يحاولون كبت أية مخاوف بداخلهم. ولكن "بانج" تتفجر إحدى البالونات فينتفض كل من في المطعم هلعاً ليتذكر الجميع أنهم ليسوا في مطعم عادي ولا في بلد عادي. وهكذا في لحظة دالة حطمت الضوضاء واجهة الهدوء (مارتن أسر أون لاين B.B.C. 62/3/2002).

وقد أكد يوثيل ماركوس في هآرتس (13 نوفمبر 2001) "الحقيقة المرة أننا لم ننجح في تصفية الإرهاب ودحره بالقوة" بل إن الفلسطينيين نجحوا "في زرع الرعب في صفوفنا... وفشلنا في إخافتهم" وأكبر دليل على ذلك: "أن الوزير داني نفسه وأبناء عائلته أخلوا بيوتهم ... خوفاً على أمنهم، وذلك بناء على نصيحة جهاز الشاباك (جهاز الأمن الداخلي)... وقال رعان كوهين، عضو المعارضة، إن الوضع خطير جداً "أنا أنظر بخطر بالغة إلى الوضع الذي لا يستطيع فيه الوزراء أن يتجولوا بحرية داخل الخط الأخضر، وإن لم نشعر نحن الوزراء بالطمأنينة، فكيف سيحس الجمهور". واستمر كاتب المقال في القول:

إنجاز الفلسطينيين لا يكمن في إخافة وزير في إسرائيل. إنجازهم الحقيقي يكمن في أنهم وضعوا علامة على كل المستوطنين والإسرائيليين كأهداف وأحقوا الأذى باقتصاد إسرائيل وبالسياحة الوافدة إليها، وزرعوا من خلال أعمالهم الإرهابية أجواء من الخوف والجزع في الوقت الذي لم تنجح فيه "إسرائيل" في زرع خوف مشابه في أوساطهم.

لكل هذا ليس من الغريب أن أحد استطلاعات الرأي في صحيفة معاريف وصف الوضع السائد في "إسرائيل" بأنه يسوده "ارتباك شديد، وحبيرة تزداد تعاضماً. فالجمهور يتراكم بذعر من هنا إلى هناك، وهو على استعداد للإمساك بكل قشة تقع في طريقه من أجل محاولة التخلص من هذا الوضع، حتى لو كان ذلك بقول الشيء ونقيضه. فهو يريد هذا وذلك: الفصل من طرف واحد، والتوصل إلى اتفاق. الحوار مع القيادة الفلسطينية وكذلك تدميرها، والتحاور مع العرب في المناطق المحتلة، وأيضاً بنسبة تأييد ملحوظة طردهم إلى الدول العربية المجاورة".

ويكتب حيمي شاليف في معاريف:

إن أخطر ما في الأمر، هو ذلك الإحساس العام بأنه لا أحد في البيت، وأن السفينة تهتز في بحر عاصف، وأنه لم تعد لدى قبطان السفينة أية أفكار أخرى. لا في الميدان السياسي، ولا في الميدان الاقتصادي الاجتماعي. وثمة تقدير سائد بأن القيادة الوطنية فقدت سيطرتها على الأحداث. وهذا وضع متطرف، يمكن أن يقود أيضاً إلى البحث عن حلول متطرفة.

وثمة إحساس عميق بفقدان الاتجاه "فشارون ليس لديه تكتيك فقط. المبدأ البسيط: أن نصمد؛ ألا تطرف لنا عين؛ أن نقلل الأضرار؛ أن نتماسك عندما تقع كارثة؛ أن نمضي قدماً. إلى أين؟" (معاريف 21 سبتمبر

(2001). وقد أكد سيماكرون نفس المعنى في يديعوت أحرونوت (2002/4/2) حين قال: إن القيادة الإسرائيلية لا تعرف ماذا يجب فعله "قوراء الصمت لا توجد خطة ... ونحن لا نعرف إلى أين نسير فهم أيضاً لا يعرفون". وفي ظل ارتفاع الخسائر البشرية مع استمرار الانتفاضة زادت معدلات الخوف والقلق بين الإسرائيليين بصورة مطردة خلال الشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة.

معدلات الخوف

الشهر	مطلع أكتوبر	منتصف أكتوبر	مطلع نوفمبر
الشعور بالخوف على الأمن الشخصي أو أمن الأبناء عام 2000.	57%	68%	78%

أكثر من مصدر: معاريف 20 فبراير 2001، يديعوت أحرونوت 10 نوفمبر 2001

وفي شهر مارس لم يختلف الأمر كثيراً، فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت (2002/3/14) أن 78% من الإسرائيليين لم يعودوا يسهرون في أماكن عامة خشية الإصابة في عمليات تفجير فلسطينية.

إن جمهور المستوطنين (63%) يعتقد أن الدولة الصهيونية قد دخلت طريقاً مسدوداً، فهي لا يمكنها القضاء على الانتفاضة بالقوة، مما يعني أن الانتفاضة لن تنتهي". وفي الوقت ذاته لا يمكن التوصل إلى اتفاقات سلام مع الفلسطينيين. فكل محاولات وقف إطلاق النار باءت بالفشل (الجيروساليم بوست 2001/9/30). أو كما يقول أمنون دنكنر في مقال نشرته جريدة معاريف: "أسوأ الأمور هو أن من الواضح أنه لم يعد ثمة حلول سحرية يمكن التوصل إليها بضربة واحدة. ولم يعد السلام الشامل والنهائي مُعرباً، وحتى ليس ثمة حلول عسكرية تتكلم بأناشيد المنتصرين. ومن الجهة الأخرى، لا يوجد أي إمكان للاستمرار في ظل الوضع الحالي من دون عمل شيء".

وفي 25 يناير 2002 أكد يوثيل ماركوس في هآرتس أن شارون:

أدخل الإسرائيليين في دائرة دموية مفرغة لا يمكن الخروج منها ... الناس يخرجون مرات أقل خوفاً من الهجمات الإرهابية .. الجمهور مُتعب ومُرهق ومُتَشائم .. طاقة إسرائيل تم تقويضها، ورغم أن إسرائيل عضو في نادي أقوى خمسة جيوش في العالم ونادي الدول النووية الثمانية فقد بلغت النقطة التي لا يمكن فيها أن تصل إلى حل عسكري مع الفلسطينيين.

وقد عبّر دانمار روبنشتاين، أحد أبرز المعلقين الإسرائيليين عن نفس الفكرة، إذ قال في صحيفة معاريف (2001/9/20): "إن طريقة مواجهة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للانتفاضة لم تفشل فقط، بل إنها أدت إلى انتقال حمى العمليات الاستشهادية إلى فصائل لم تتبناها من قبل، وحصلت إسرائيل على عكس النتائج التي راھنت على تحقيقها".

إن قوة الجيش، كما جاء في معاريف (2002/2/11)، تتآكل بمنهجية بعد أن غرقت في مستنقع الانتفاضة. وقد وصل الأمر إلى درجة أن المطلوب هو "جندي في كل دكان، في كل موقف سيارات، في كل محطة أتوبيسات، وسبعة منهم في كل مفترق". وبالفعل نشرت جريدة معاريف (2002/4/2) أن اللجنة القطرية

لأولياء أمور الطلبة في إسرائيل اتخذت قراراً بعدم استئناف الدراسة في المدارس بعد عطلة عيد الفصح إذا لم يوضع حراس مع أسلحة حول كل المؤسسات التعليمية.

ولكل هذا أعلن أليكس فيشمان في مقال له في يديعوت أحرونوت أن سياسة الأمن الإسرائيلية تحتضر، وأشار إلى أن الوضع الأمني الذي تعيشه إسرائيل يعتبر إفلاساً أمنياً يلزم المطبخ الأمني باتخاذ قرارات تكسر دوامة عملية رد العملي التي تسحب الطرفين في عناق الموت نحو الهاوية.

لقد وصل العقل الإسرائيلي مرةً أخرى إلى حالة "إين بريرا". وهي عبارة تعني "لا خيار"، وكانت تعني في الماضي أن المستوطن الصهيوني محكوم عليه بالدخول في حروب مستمرة، الواحدة تلو الأخرى لمدة طويلة، ولكن كان الاعتقاد الصهيوني الراسخ أن ثمة مخرجاً في نهاية النفق المظلم من خلال ما يسميه الفكر الأمني الإسرائيلي "الحائط الحديدي"، أي أن بيني المستوطنون حائطاً حديدياً حول أنفسهم لا يمكن للعرب اختراقه، مما يضطرهم للرضوخ للأمر الواقع والافتتاح بأنه لا يمكن هزيمة هؤلاء الوافدين من الغرب.

ولكن بدلاً من الحائط الحديدي ظهرت عبارة "العجز الأمني" فهي حالة من "إين بريرا" دون أمل. أو كما قال أحد الكُتَّاب في معاريف (2002/1/30): "إن المجتمع الإسرائيلي يشعر باليأس مثل قطيع بلا راع، محاط بذئاب مجنونة". وكما قال آخر في يديعوت أحرونوت (2001/11/11): "ليلة سعيدة أيها اليأس... والكآبة نكتنف إسرائيل". ولذا فإن هارتس (2001/11/23) تطرح شعاراً جديداً للصهاينة: "دعونا نأكل ونشرب فسوف نموت غداً". ولو نجح شارون في تنفيذ مخططه لضرب الانتفاضة لكرس نمط الحائط الحديدي، ولبعث فيه الحياة، وفشله يعني في واقع الأمر سقوط هذا الوهم، مما يعني سقوط الحلم الصهيوني (وهل يمكن للجيوب الاستيطانية أن تعيش دون حلم أو وهم أو أساطير؟).

لكل هذا تدهورت ثقة الإسرائيليين في دولتهم ومؤسساتها، حتى فيما يخص جيش الاحتلال.. ويتبين هذا التراجع بالمقارنة بين ثقة الإسرائيليين في هذه المؤسسات بين عامي 1996 - 2002. فبينما كان 60% من الإسرائيليين يتقون في الحكومة عام 1996، انخفضت النسبة إلى 37% عام 2002. ويلاحظ نفس النمط في مؤسسات أخرى، فالثقة في الكنيسة انخفضت من 62% إلى 25%، وانخفضت النسبة في الأحزاب من 36% إلى 16% خلال نفس الفترة الزمنية.

ويمكننا الآن أن نطرح سؤالاً: ما هو الأثر النفسي لهذا الإحساس بعدم الأمن؟ كفانا الباحثون الإسرائيليون مؤونة البحث فقد جاء في جريدة هآرتس (2001/10/6) أن عدد المرتادين على عيادات الأطباء قد زاد بشكل كبير في الآونة الأخيرة رغم أنهم ليسوا مرضى من الناحية العضوية، وإنما يعانون من ضغوط وتوتر على خلفية الأحداث الأخيرة [أي الانتفاضة]. وقد نشرت جريدة معاريف (2002/4/2) أن وزارة الصحة الإسرائيلية فتحت مراكز استعلامات هاتفية يستطيع المواطنون عبرها تلقي مساعدات نفسية. كما بيّنت يديعوت أحرونوت (2002/2/14) أن شركات الأدوية أفادت بأن هناك ارتفاعاً بنسبة 50% في استهلاك المهدئات والمسكنات.

وقد نشرت كل من هآرتس وبنيم (عدد 17 صيف 201) عن ظاهرة يسميها علماء النفس ظاهرة "العجز المكتسب". ولشرح هذه الظاهرة تقول الصحف إنه أجريت تجربة عُرِضَ أثناءها كلبان لصدمات كهربائية وأعطى واحد منهما الفرصة للفرار، أما الآخر فقد حُرِمَ منها، فاكتسب الأول حساً سريعاً بتجنب

الصددمات الكهربائية من خلال القفز إلى الجهة الآمنة، أما الثاني فقد تكيف تماماً وتقبل الموقف بخنوع، حتى أنه حينما أتحت له فرصة الهرب في تجربة أخرى، لم يغتتمها. فالعجز المكتسب هو سلوك سلبي ينشأ من الإدراك أن لا وسيلة لتجنب آثار مؤلمة، ومن عدم اليقين بخصوص أي شيء، فهي حالة "إين بريرا" بامتياز.

وقد توصل العلماء إلى أن ظاهرة العجز المكتسب في المجتمع الإسرائيلي تتطوي على أخطار كثيرة مثل الشلل من جهة، والتطلع من جهة أخرى إلى حلول سحرية قد تحل كل المشاكل بضربة واحدة. وهذا الاتجاه الأخير أرض خصبة لتطور توك قوي إلى ظهور مسيح دجال، والاستعداد لقبول من يقدم نفسه "كقائد قوي" يمكنه حل المشكلات كافة. (وهذا يفسر ظهور شارون الذي وعدهم بإعادة الأمور إلى نصابها).

ومن أطرف المؤشرات على حالة الذعر التي انتابت التجمُّع الصهيوني أنه مع تصاعد الانتفاضة بدأت حالة الذعر تنتاب الكلاب والقطط في المنازل الإسرائيلية، ولذا اقتضى الأمر تقديم المهدئات لها (الفاليم). وقال أطباء بيطريون إن الكلاب تبدأ في النباح وتصبح أكثر عدوانية وترتجف لا إرادياً أو تفقد التحكم في مثانتها عندما تصل أصداء دوي إطلاق النار في الضفة الغربية إلى مباني القدس.

وقال بيني سابير، وهو طبيب بيطري في القدس: اليوم فقط عالجت كلباً من نوع السيشن كان قد امتنع عن الطعام ويرفض مغادرة منزله. وقال طبيب بيطري آخر إنه لم ير مثل هذا العدد من الكلاب المضطربة منذ أمطر العراق ثل أبيض بصواريخ سكود خلال حرب الخليج عام 1991.

وقال طبيب آخر إن كلبه هو شخصياً يرفض الخروج من المنزل. إن الناس مصابة بالتوتر ولا يدرون ماذا يفعلون وعلى من يلقون باللوم، الناس متوترة وكذلك حيواناتها (BBC ويديعوت أحرونوت 2002/3/6).

سقوط الإجماع بخصوص الاستيطان

تصور الحركة الصهيونية نفسها بأنها حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي" وأنها ستقوم بجمعه في وطنه القومي، أي كامل أرض فلسطين، وأن المستوطنين هم طليعة هذا الشعب، وهي بذلك تتجاهل آلاف السنين (التاريخ العربي) وملايين البشر (الفلسطينيين أصحاب الأرض). ولكن مع تصاعد الانتفاضة تساقط هذا الجانب من الأسطورة الصهيونية، وبدلاً من رؤية المستوطنين باعتبارهم طليعة الشعب اليهودي، بدأت بعض الأصوات الإسرائيلية بل والصهيونية تتعالى ضدهم. ومما يفاقم الأمور النزعة الاستهلاكية الترفيئة لدى هؤلاء المستوطنين الصهاينة، فمن المعروف أن الدافع وراء الاستيطان في الضفة الغربية ليس دافعاً دينياً أو قومياً بل دافع استهلاكي، فهم يبحثون عن حياة مترفة رخيصة.

ويرى كثير من الدارسين أن الاستيطان هو جوهر الصهيونية، عمودها الفقري. وكما قالت إحدى الصحف الإسرائيلية إن حركة الاستيطان توجد في قلب الصهيونية ولا يوجد صهيونية بدون استيطان (Israel's Business Arena 31/3/2002). وقد ردّد بن جوريون نفس الفكرة بعد إعلان الدولة، وكان الصهاينة يطلقون على المستوطن اليهودي كلمة "حالتس"، أي رائد، لأن تصورهم أن هذا المستوطن كان يأتي لأرض بكر عزاء فيستولي عليها ويظهرها من سكانها ثم يحرقها ويزرعها ويحرسها بنفسه، ولذا فهو يمسك بالبندقية بيد والمحراث باليد الأخرى. وكان المفروض أن يعيش هذا المستوطن حياة متقشفة وبيدين بالولاء للأيديولوجية الصهيونية

التوسعية، وكان يُعدُّ طليعة الشعب اليهودي والقوة العسكرية الإسرائيلية... إلخ. وبعض جوانب هذه الصورة كان حقيقياً حتى عام 1967، ولكنها تغيرت بشكل جذري بعد ذلك التاريخ.

وما لم يدركه الكثيرون في الوقت الحاضر أن نوعية المستوطن الصهيوني في غزة والضفة الغربية تختلف تماماً عن نوعية المستوطنين في الماضي، فالمستوطن الجديد شخص مُرفَّه يبحث عن راحته ولذته ومنفعته. وقد سميت هذا النوع من الاستيطان عام 1984 "الاستيطان مكيف الهواء". وقد فوجئت بالمعلق العسكري الإسرائيلي البارز زئيف شيف (هآرتس 1986/6/17) يُطلق عليه اصطلاح "الأمن ديوكس" أو "الأمن الفاخر"، فالمستوطنون الصهاينة الجدد في الضفة والقطاع لا يريدون أن يحملوا البندقية أو المحراث "فهم يطالبون الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى أن يضمنوا لهم نوعاً من العيش الممتاز في المناطق المحتلة، وأن تكون حياتهم مكفولة أمنياً. وطبيعة الأمن الذي يطلبونه بالموصفات التي يطلبونها ليست موجودة في أي مكان آخر في إسرائيل، وإسرائيل بأكملها لا تتمتع بمثل هذا الأمن الفاخر" (هآرتس 1986/6/17). وقد بينت هآرتس (1987/12/30) أن توطين مستوطن صهيوني في النقب يكلف الدولة 820 دولاراً، بينما تبلغ تكلفة توطينه في مستوطنة في الضفة الغربية 2100 دولار، وهذه التكلفة المباشرة لا تغطي التكاليف غير المباشرة وغير المنظورة من لزوم الاستيطان الفاخر.

ويبدو أنه مع تصاعد المقاومة عادةً ما تعيد قطاعات كثيرة من العدو الصهيوني حساباتها بخصوص الاستيطان في الضفة الغربية وغزة. ففي انتفاضة 1987 انطلق السخط على الاستيطان المكيف الهواء من عقاله، فوصف رابين المستوطنين بأنهم يشكلون عبئاً على المؤسسة العسكرية (الجيروساليم بوست 1988/2/4). وقال أحدهم إن الاستيطان هو "السنبور الذي لا يُغلق". وكتب يوسي سريد مقالاً في صحيفة هآرتس (1988/2/11) وصف فيه المستوطنات بأنها تقوب في الرأس "وأنها عبء". أما المهمة الدفاعية القتالية - وهي مهمة المستوطنات في المحل الأول في الأيديولوجية الصهيونية الكلاسيكية - فلا وجود لها، ومساهمة مستوطنات الضفة في الدفاع عن أمن إسرائيل "يشبه ما تفعله الجدة الخائفة"، أي البكاء والصياح. والأبراج في مستوطنات جوش أيونيم "هي برج طائر" مهتز "تستطيع إصبع صغيرة أن تطيح به". ووجود 50 - 60 ألف يهودي (عدد المستوطنين الصهاينة آنذاك) بين مليون ونصف فلسطيني في الضفة والقطاع سيثير مشاكل عويصة للجيش، خاصةً في حالة الحرب، كما حدث بالنسبة لمستوطنات الجولان في السبعينيات! إن هؤلاء المستوطنين ليسوا مصدر نفع للجيش الذي يضطلع بكل أو معظم الوظائف التي كان يضطلع بها المستوطنون قبل عام 1948.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو تراجع السخط على الاستيطان واستقرت الأمور، واستمرت المؤسسة الصهيونية في التهام الأرض وفي تشييد المستوطنات، وصممت معظم الأصوات المعارضة (وهذا تجل آخر لنمط التطرف والاعتدال الاستيطاني). ولكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى والاستقلال عاد الهجوم على المستوطنات مرة أخرى من قبل المستوطنين الصهاينة في فلسطين المحتلة قبل عام 1967. فبدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن الاستيطان باعتباره "ورماً" (هآرتس 2002/2/1). و"السرطان الذي يأكل جسد المجتمع الإسرائيلي" (من خطاب سير جيو ياهني المدير المساعد لمركز المعلومات البديلة، الذي صدر حكم عليه بالسجن إثر رفضه أداء الخدمة الاحتياطية بالجيش. وقد أرسل الخطاب بتاريخ 2002/3/19). كما تتحدث الصحف عن المستوطنات باعتبارها "مصيصة الموت" (هآرتس 2001/9/2)، و"مصنعاً للإرهاب" (معاريف 2001/12/3).

وقد وصف أهارون مجيد تصاعُد السخط على الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع في هذه الكلمات: "منذ أن توالى هذه العمليات [الفدائية] التي توقع الضحايا بالعشرات، لم يمض يوم ولا ساعة لم توجه فيها إدانات وانتقادات للمستوطنين، من على كل منصة ومن كل ميكروفون. دم القتلى في رقتهم. كُتِّبَ المقالات في الصحف لا يضيِّعون أية فرصة للتشهير بهم والبصق في وجوههم حتى حين يكتبون عن آخر فيلم شاهدوه أو عن معرض رسم في المعرض الفلاني. والمحللون الاقتصاديون أيضاً يعزون كل المشاكل التي ألمت بنا (تخفيض الفائدة، ارتفاع سعر الدولار، الفقر، البطالة وغير ذلك) إلى المستوطنات التي تمص دم الدولة". (يديعوت أحرونوت 2002/1/13).

ويصف يهودا ليطاني (يديعوت أحرونوت 2001/12/27) المستوطنين بأنهم "الجمهور المفضل في دولة إسرائيل. الابن العزيز لكل الحكومات التي لم تجرؤ على المس بميزانية المستوطنات، ولذا بلغ استثمار الحكومات المختلفة في مستوطنات الضفة الغربية منذ عام 1967 بعشرات المليارات من الدولارات أنفقت في ميزانيات مباشرة (بناء وسكن وتعليم وأمن وصناعة وتجارة)، وغير مباشرة (خدمات دينية ورفاه اجتماعي وثقافة وسياحة وغير ذلك)، وحراسة جنود الخدمة الإلزامية والاحتياط هي مجرد جزء من النفقات الهائلة التي يتم إنفاقها، ويحظى الكثير من المستوطنين بإعفاءات من ضريبة الدخل كسكان منطقة المواجهة.

وترى حركة "السلام الآن" أن الدفاع عن المستوطنات والطرق إليها يفرض عبئاً أمنياً على إسرائيل. فالجزر الاستيطانية تطيل الحدود إلى نحو ألفي ميل، أي عشرة أضعاف الخط الأخضر للعام 1967، وتنتشر إسرائيل حوالي 11 فرقة - أكثر من 27 ألف جندي - في الضفة الغربية وغزة بالقياس إلى 8 فرق على الحدود الشمالية. فالسلام والأمن لستة ملايين إسرائيلي وثلاثة ملايين فلسطيني هما الآن رهينة لأمن 300 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

وكما قال سير جيو ياهني في خطابه الذي أسلفنا الإشارة إليه فإن "المستوطنات حوّلت المجتمع الإسرائيلي في الـ 53 سنة الماضية إلى منطقة خطيرة. . . وجيش الدفاع الإسرائيلي ليس سوى جناح مسلح لحركة المستوطنات ... موجود لضمان الاستمرار في نهب وسرقة الأراضي الفلسطينية".

أما عكيفا الدار (هآرتس 2002/2/4) فهو يشير لهم بأنهم "أقلية صغيرة، لا تلعب أي دور حتى في محاولة تحقيق التوازن الديموجرافي مع العرب. فعدد المستوطنين، بالرغم من كل الامتيازات التي يحصلون عليها، يساوي من حيث الحجم نسبة التكاثر عند الفلسطينيين خلال عامين". كما أنهم مجرد مرتزقة جاءوا لتحقيق مستوى معيشي مرتفع "أقل من 30 ألف عائلة من أصل نحو مائة ألف عائلة في المستوطنات استقروا فيها لدوافع أيديولوجية". ويصف غي باخور (يديعوت أحرونوت 2002/1/29) المستوطنين في غزة بأنهم "أقلية هامشية: ثلاثة آلاف شخص يقيمون بين مليوني فلسطيني ويحتجزون نحو ثلث مساحة القطاع". أو كما قال أحد الكُتَّاب "لماذا يجب علينا أن ندفع كل هذا المال لحماية بضعة عائلات إسرائيلية أسست بيوتها وحقولها وسط الأراضي الفلسطينية" (هآرتس 2002/1/19).

ويبين يهودا ليطاني في يديعوت أحرونوت (2001/12/27) أن المستوطنات أصبحت عبئاً مالياً إذ تستثمر الحكومة فيها "مبالغ خيالية تصل إلى عشرات مليارات الدولارات"، والمستوطنات تواصل "حلب الضرع

الحكومي في الوقت الذي تجري فيه تقلصات كبيرة من الأموال المعدة للمعاقين والمسنين والطلاب وباقي المظلومين".

ونشرت هآرتس (2002/2/16) أن المستوطنات في الضفة الغربية تستنزف الاقتصاد، وتقوّض التضامن الاجتماعي، وتخلق فجوات ضخمة بين المستوطنين، الذين يحصلون على كثير من المساعدات من جهة، وبقية المواطنين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر من جهة.

وبعد تهميش المستوطنات، وبعد إظهار تكلفتها الاقتصادية، يتحدثون في الصحف الإسرائيلية عن ضرورة فكها. وقد جاء في نفس الجريدة (هآرتس 2002/2/16) أن من يريد أن يعيش في دولة ديمقراطية يهودية عليه أن يذهب إلى أن الانسحاب من الأراضي المحتلة (بكتافتها السكانية العربية) أمر حتمي. ويختتم المقال بتأكيد أن الاحتلال لا يقوض مقدره دولة إسرائيل على حماية نفسها وحسب، ولا موقفها الأخلاقي أمام العالم فقط، وإنما يقسم المجتمع الإسرائيلي نفسه إلى قسمين.

وقد وجّه أبراهام يهوشع (بديعوت أحرانوت 2000/11/22) نداءً للمستوطنين أن يتخلوا عن عنادهم وأن يعودوا إلى دولة إسرائيل "باعتبار أن الضفة الغربية والقطاع هي أرض فلسطينية. وقد كتب أحدهم خطاباً موجهاً للمستوطنين يقول فيه: "لقد ذهبتم لتعيشوا في الأرض المحتلة. إن غور الأردن أرض محتلة. والآن تعرفون المتاعب، ولكنكم أنتم الذين سببتموه لأنفسكم، إن كنتم تريدون الأمن، فلتهاجروا إلى إسرائيل. أنتم تعيشون في الخارج الآن. يجب أن تعرفوا أنكم مهاجرون، تماماً مثل الإسرائيليين الذين يعيشون في نيويورك" (هآرتس 2001/9/21).

وقال عكيفا الدار (هآرتس 2002/2/4) "إن إعادتهم (أي المستوطنين الذين يتمسكون بالمستوطنات) ستكون أقل ثمناً بالدماء والمال من إبقائهم في أماكنهم، وعندها سيتبين أن الطائفة التي ادعت حمل لواء الصهيونية الحديثة قد أفلست وغدت التهديد الأكبر على وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

وقد طرح ياعيل بازميلمد القضية بشكل واضح في معاريف (2002/3/24) إذ قال:

إن اليسار يرى أنه لن تكون هناك أية تسوية، ناهيك عن اتفاق سلام، بدون العودة الكاملة إلى حدود 1967 وإزالة كل المستوطنات. مقابل ذلك، يؤمن المستوطنون، بدعم من اليمين المتطرف، بأنه يحظر إزالة المستوطنات ذلك لأن أرض إسرائيل كلها تعود لملكية شعب إسرائيل، والشعب لا يتنازل عن المناطق مقابل لا شيء. وإذا أراد الفلسطينيون السلام عليهم أن يوافقوا على شروطنا، شروط سلام مع كل المستوطنات.

كان هذا الجدل جوهرياً تحديداً في السنة والنصف من الانتفاضة ذلك لأنه جدل بين من يعتقد أن الحرب اليوم هي حرب اللأخيار، وبين أولئك الذين يعتقدون أن الحديث يدور عن حرب خيار، من يعتقد أن هذه حرب اللأخيار يؤمن أن المستوطنات هي البيت، وعن البيت يجب أن ندافع. ومن يعتقد أن هذه حرب خيار يعتقد أننا جميعاً ندفع ثمناً باهظاً جداً من أجل أن يواصل 250 ألف إسرائيلي الحياة في المناطق التي احتلت عام 1967، وهي ليست لنا، واحتجازها يجعلنا أولاً مجتمعاً غير أخلاقياً ينتهك الحقوق الأساسية لشعب آخر.

لا يوجد ولا يمكن أن يكون هناك إجماع وطني في قضية المستوطنات، بل إنه لا يوجد تقارب معين في المواقع.

وقد أدى كل هذا إلى تفويض الروح المعنوية في المستوطنات. وتعطينا أحد المقالات النادرة التي نشرت في هآرتس (2001/9/21) صورة عن المستوطنات من الداخل. بدأ المقال بشكوى أحد المستوطنين بأن الجمهور في إسرائيل لا يعرف ماذا يحدث في المستوطنات. الإحصاءات الرسمية تقول إن 51 أسرة قد تركت غور الأردن منذ بداية العام، لكن الرقم أعلى من ذلك بكثير. كما أن الإحصاءات لا تتضمن المستوطنين الذين يديرون حياتهم بالريموت كونترول (أي عن بُعد) وهم أكثر. فهم ظاهرياً يعيشون في المستوطنات، لكنهم فعلياً يقضون معظم أوقاتهم خلف الخط الأخضر (أي فلسطين المحتلة عام 1948). ثم انهمرت الشكاوي.. قال أحد المستوطنين: "لقد سرت عدوى الرحيل في الوادي، ولا يبدو أنه يوجد أي علاج. مستوطنة يافيت التي كانت تقطنها 38 أسرة تركتها ثمانية أسر. ومستوطنة جلال تركتها 6 أسر من 36 أسرة، أما ماسوا فقد تركتها 5 أسر من 35 أسرة، وجيتيت تركتها 8 من 12، أما مستوطنة ناعران فلم يبق فيها سوى ستة أسر".

وقد ظهر في إسرائيل، منذ منتصف الثمانينيات، مصطلح dummy settlements، والتي نترجمها بعبارة "مستوطنات الأشباح"، أي المستوطنات التي تُشيد ولا يقطنها سوى بضعة أسر. ومن الواضح أن المستوطنات ستزداد شبحي، فقد كانت هناك بعض الأسر المترددة في مستوطنة يافيت، ولكن بعد مقتل روهار شورجي، أحد سكان المستوطنة (في 2001/8/7)، تركت زوجته وأولادها المستوطنة، ثم تبعهم آخرون. ولكن أسوأ ضربة كانت حين هاجر موسى هوفتمان وزوجته بريجيت، فهما من مؤسسي المستوطنة. وكانت الضربة من القوة بحيث أن المستوطنين لا يحبون الحديث عن هذا الموضوع، ولكن حسب ما سمعه مراسل هآرتس من بعض المستوطنين، حينما عادت بريجيت من أجازة في فرنسا وجدت أن الجو في المستوطنة مختلف تماماً عما كانت تعرفه. صدمها كل شيء فجأة: الحزن من أجل شورجي - رحيل بعض العائلات التي ساعدتهم على التأقلم والاستقرار - الحزن المخيم على الجميع. حينئذٍ شعرت بريجيت هوفتمان أن أسلوب حياة الأسرة قد تساقط أمام عيونها فقررت الرحيل.

لقد ازدادت مستوطنات الأشباح شبحية، وازدادت جيتوية "لم يعد أحد يفكر في أن يقوم برحلة.. وإن سرت هنا بعد الظلام فلن تجد إنساناً، نصف المنازل مظلمة، عدد كبير من الأطفال لم يعودوا بعد الأجازة الصيفية، مكان لعب الأطفال خالٍ تماماً. كل شيء توقف؟". يقول صاحب أحد المطاعم: "انظر كم نحن مشغولون الآن". ويشير ساخراً إلى درج النقود الفارغ. "سوء طالعنا أننا انتهينا من تجديد المطعم قبل أن نتاح لنا فرصة أن نذوق العسل [في أرض بلا شعب؟!]. ما هو الوقت الآن؟ أربعة، إن جلست هنا حتى السابعة، أي عندما أغلق المطعم، لن ترى أكثر من جندي أو جنديين يأتون إلى المطعم" بدلاً من الأطفال وضحكاتهم يأتي الجنود وأسلحتهم.. أليس هذا هو مصير كل المستوطنين الذين اغتصبوا الأرض من أصحابها؟!].

وقد جاء في صحيفة معاريف أنه في 45 مستوطنة (من بين 144 مستوطنة) في مجموعة مستوطنات يشع، سجل عام 2001 عدداً من المغادرين يفوق مجموع السكان الجدد والتكاثر الطبيعي. وينطبق نفس الوضع على المستوطنات القريبة من الخط الأخضر. وتحاول بيانات الحكومة الإسرائيلية التقليل من حدة الأزمة، حتى أصبحت أرقام النازحين عن المستوطنات من المحرمات لأن الكشف عنها يؤدي إلى تدهور معنويات الإسرائيليين.

الطرق الالتفافية

ومن أهم علامات سقوط الإجماع الصهيوني بخصوص الاستيطان موقف مستوطني عام 1948 من الطرق الالتفافية. ومن المعروف أن المستوطنين الصهاينة ادعوا أن فلسطين أرض بلا شعب، وأنهم جاءوا لاكتشافها ولإصلاحها، ولكنهم بدلاً من ذلك اكتشفوا أن فلسطين أرض ليست عامرة بسكانها وحسب، بل إن سكانها هؤلاء مصممون على مقاومتهم وعلى الانتفاضة ضدهم المرة تلو المرة، وأخيراً على خوض المعارك العسكرية ضدهم.

ويبدو أن ضغط الواقع على الوجدان الصهيوني اضطرهم إلى تعديل شعارهم، فبدلاً من شعار "أرض بلا شعب" أصبح شعارهم "أرض لشعب بوسعنا الاستيلاء عليها، والاستيطان فيها دون رؤية أصحابها". ومن هنا كانت الطرق الالتفافية، وهي طرق تشقها الدولة الصهيونية تربط المستوطنات بعضها ببعض بعيداً عن المناطق السكنية العربية، ويتم تجديد طرق ترابية قديمة وشق أخرى، إضافة إلى فتح طرق سريعة تخترق مناطق الضفة الغربية المأهولة بالسكان من الشمال إلى الجنوب عبر وادي الأردن، بحيث يصبح المستوطنون الذين يعيشون وسط القرى والمدن العربية قادرين على التحرك دون أن يضطروا إلى مواجهة الفلسطينيين. ومن ثمّ يمكن القول إن الطرق الالتفافية تشكل سياجاً أمنياً حول المستوطنات، وفي الوقت نفسه تحولّ التجمّعات الفلسطينية إلى ثلاثة كانتونات منعزلة في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية محاصرة بالمستوطنات والطرق الالتفافية والمنشآت العسكرية، بما يضمن للدولة الصهيونية السيطرة الأمنية على تلك المناطق. وكل هذا يؤدي إلى الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات كيان متكامل والعمل على جعل هذه الدولة جزءاً مترامية الأطراف غير متصلة.

كما أن الطرق الالتفافية هي إحدى آليات التوسع الصهيوني، إذ يتم الاستيلاء على معظم الأراضي اللازمة لبناء هذه الطرق من خلال أوامر وضع اليد بدعوى الضرورة الأمنية (مما يجعل الملاك الفلسطينيين غير قادرين على الاحتجاج ضدها)، ووضع اليد هذا هو إجراء أولي يمهد للمصادرة النهائية.

وتؤدي هذه الطرق إلى إتلاف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وتدمير مئات المنازل وإلحاق خسائر فادحة، لأن هذه الأراضي مزروعة بكثافة بأشجار الزيتون، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مصدر رزق العائلات الفلسطينية الوحيد. كما يؤدي شق هذه الطرق إلى إعاقة نمو القرى الفلسطينية، والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع الخدمات البلدية.

ولا تُبنى الطرق الالتفافية بشكل عشوائي أو تلقائي، وإنما هي جزء من المخطط الاستيطاني الصهيوني العام. وقد بدأ تشييد الطرق الالتفافية بشكل عملي في بداية الأمر مع الاستيطان الصهيوني، ومع ظهور أشكال من المقاومة الفلسطينية تصاعدت وتيرة تشييدها ثم بدأت تأخذ شكل مخطط استيطاني. ففي عام 1994 (أثناء حكم حزب العمل) أعلن الجيش الإسرائيلي نظاماً متكاملًا من الطرق الالتفافية. وقد بلغ عدد هذه الطرق عام 1996 حوالي عشرين طريقاً تغطي 400 كيلو متر، ولكنها وصلت في الوقت الحالي (مارس 2002) إلى 1275 كيلو متر.

ولا يزال شق الطرق الالتفافية مستمراً على قدمٍ وساق، وقد حُصِّصَ 150 مليون شيقل لإنشاء طرق الالتفافية جديدة، ولكن زئيف شيف (هآرتس 2002/2/15) بيّن أن إجمالي المبلغ الذي يُنفق على شق الطرق الالتفافية هو في واقع الأمر 228 مليون شيقل لأن بعض الإنشاءات بدأت عام 2001. وبيّن زئيف شيف أيضاً أن إسرائيل أنفقت على الطرق الالتفافية منذ اتفاقات أوسلو أكثر من 1.25 مليار شيقل لا تتدرج في ميزانية وزارة الدفاع ولا في ميزانية وزارة العمل بل بالاحتياطي المالي لدى وزارة المالية، وكل صرف على طريق التفافي مسجل كنقطة نظام مالية منفصلة. وهكذا تختفي عن ناظر الجمهور المصروفات الكبرى على الطرق الالتفافية، ومعها أيضاً عملية اتخاذ القرارات في هذا الموضوع الهام.

والعائد الاقتصادي من هذه الطرق الالتفافية ضعيف إن لم يكن منعدماً. وقد كتبت الصحف الإسرائيلية عن "الطريق الموسيقي"، وهو طريق التفافي شُيّد خصيصاً لطفل في إحدى المستوطنات الصهيونية كان يريد أن يأخذ دروساً في عزف الكمان في مستوطنة أخرى، وبطبيعة الحال كان لا يريد أن يمر من القرى العربية، فشُيّد له هذا الطريق الموسيقي خصيصاً. وقد نشرت جريدة معاريف (2002/3/24) خبراً عن ذلك المستوطن الصهيوني الذي كان لا يريد السفر إلى عمله عبر الطريق الالتفافي والأكثر أمناً، لذلك وضع الجيش دبابة وعدة جنود ليرافقونه في ذهابه وإيابه، وتمر هذه القافلة عبر قرى عربية مزدحمة بالسكان، وكل ذلك من أجل أن يصل الشخص بسلام إلى عمله، من خلال الطريق التي تعجبه!

ولكن انتفاضة الأقصى فضحت أكاذيب الصهاينة وبدّت أوهامهم. فالشعب الذي عُيِّب من خلال الطرق الالتفافية عاود الظهور على شاشة الوعي الصهيوني، وإذا كان قد ظهر عام 1987 وهو يحمل حجراً فإنه يظهر هذه المرة وهو أكثر عزمًا وإصراراً ويحمل مدافع الهاون وصواريخ الأقصى والقسام المصنوعة محلياً. وهم لا يبنون مضايقة المستعمر وحسب، وإنما يبنون طرده، ولذا فهم يهاجمون مستوطناته وطرقه الالتفافية ويرسلون رسائل مسلحة إلى المستوطنين مفادها أن عليهم الرحيل عن أرض الفلسطينيين.

وقد علّق زئيف شيف على السرعة الهستيرية التي تشيّد بها الطرق الالتفافية في زمن الانتفاضة والحرب، فطرح ثلاثة احتمالات تفسّر سلوك حكومة شارون: الأول هو أن هذه النفقات تعبّر عن النية في عدم إخلاء الضفة الغربية أبداً، وكل الباقي هو ذر للرماد في العيون. والاحتمال الثاني هو أنهم قرروا تشييد شبكة طرق للدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية، على أن يقوم دافع الضرائب الإسرائيلي بتمويلها. والاحتمال الثالث هو أن هيئة السلطة في إسرائيل تملكها الشيطان، دون أن يستطيع أحد وقف مسيرة السخافة. وتصل السخافة إلى درجة الكوميديا حين تعرف أن الحكومة الصهيونية تنشئ طرقاً التفافية حول الطرق الالتفافية. وهكذا تحوّلت أحد الرموز الصهيونية الاستيطانية إلى نكتة.

ومن رموز الاستيطان الأخرى التي سقطت بفعل الانتفاضة حواجز التفتيش التي أقامها المستعمر الإسرائيلي. والهدف العملي المباشر من هذه الحواجز هو الحفاظ على أمن إسرائيل، خاصةً المستوطنين. ولكنه على مستوى آخر تشكل الحواجز جوهر سياسة العقاب الجماعي. فهذه الحواجز تضطر مئات الفلسطينيين للوقوف أمامها ساعات، وبالتالي تحول الرحلة التي تستغرق 20 دقيقة إلى رحلة طويلة تستغرق ساعات، فكأن الحواجز مثل الطرق الالتفافية تساهم في تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية. وبسبب ساعات الانتظار الطويلة يخفق كثير من الفلسطينيين في الوصول إلى أعمالهم أو المستشفيات، مما يؤدي إلى حالات وفاة وإجهاض كثيرة.

وكان هناك هدف رمزي - كما يقول ميرون بنفستسي (هآرتس 2002/3/7) - هو أن تكون الحواجز رمزاً للسيطرة، فالسلطة الاستعمارية تقوم دوماً على أساس غطرسة بضع عشرات الآلاف من الجنود يسيطرون على حياة الملايين في ظل استخدام الحد الأدنى من القوة وبالاستناد إلى قوة الردع. فحواجز التفتيش ليست سوى معرض يؤكد من بيده القوة سيطرته على المحكومين، بل والتسبب في موتهم، بدون استخدام القوة الحقيقية تقريباً، بل من خلال الاستناد إلى مخاوف المحكومين وموافقهم بالإكراه على العمل وفقاً لقواعد اللعبة التي يملئها وكلاء القوة. وكان من المفروض أن يصطف ألوف الفلسطينيين بخضوع وصمت في الطوابير المتعرجة بين مكعبات الأسمنت وأن ينحنوا بين الجنود.

والحواجز ترتبط برباط عميق بالمستوطنات وبأمنها وبطرق الوصول إليها. فعقلية مقيمي الحواجز، التي تقوم على أساس الموقف الاستعماري من الفلسطينيين، هي ذات العقلية التي أقامت مشروع المستوطنات، التي تستند إلى تصور خلود بؤس الفلسطينيين ودونيتهم. هذه هي قواعد اللعبة، وقد صمدت السلطة الصهيونية طالما وافق المحكومون على التصرف وفقاً لما يُملى عليهم. ولكن الانتفاضة غيرت هذا "فقد تحطمت قواعد اللعبة" (كما يقول بنفستسي)، وأصبحت الحواجز هي نقطة الاحتكاك الأساسية بين جيش الاحتلال والسكان الثائرين، وتحول الحاجز من ممثل للسيطرة إلى معقل للتمرد. ويتنبأ كاتب المقال "أن مئات الآلاف من الفلسطينيين الواقفين في الطوابير المتعرجة بين مكعبات الأسمنت سيرفضون الامتثال للأوامر أو الإنصات إلى التعليمات. عندئذ سينهار نظام الحواجز تماماً مثل مشروع الاستيطان، لأن الأحوال تغيرت: فالفلسطينيون هم الذين يديرون اليوم التمرد ضد الواقع، ولا يخضعون للمفاهيم العقلانية لعلاقات القوى التي تنتبأ بفشلهم".

ومن الشواهد الأخرى على تساقط الإجماع الصهيوني تحت ضربات الانتفاضة فكرة الفصل بين فلسطين المحتلة قبل عام 1967 وفلسطين المحتلة بعده. وقد وصف أمنون دنكنر (معاريف 2002/3/29) الحالة النفسية التي أدت إلى ظهور فكرة الفصل في مقال بعنوان "جدار الآن" قال فيه:

شوارعنا، مقاهينا، حافلاتنا، منازلنا محترقة ومكشوفة أمام المخربين الانتحاريين. الشباك (جهاز الأمن الداخلي) يأتي بالمعلومات والجيش والشرطة يحرسون، يبادرون، يحيطون ولكن كل الجهود تذهب هباءً لأنه يوجد في شبكتنا الأمنية ثغرات كبيرة جداً والمخربون يواصلون التسلُّ والوصول والتفجير والقتل. إلى متى لا نفهم إن علينا أن ندافع عن أنفسنا وأن نتحصن ونحمي حياتنا. ثمة وسيلة واحدة فقط لذلك هي الفصل بواسطة جدار.

وقد تبذرت فكرة الفصل هذه فيما يسمَّى خطة "تغليف القدس" التي اقترحها شارون، وهي تطوير لأفكار ومقترحات بدأت منذ سنوات طويلة. فمنذ حوالي عقد من الزمان، وبعد مقتل أحد الأطفال الإسرائيليين، أقيم جدار على طول شارع برزاني، ولكن هذا الجدار لم يوفر الأمن الجسدي الحقيقي لسكانه ولكن غرس فيهم الإحساس بالأمن. وأقيم جدار آخر منذ سنوات طويلة بين حي النبي يعقوب وضاحية البريد وفي أمجا طور القرية اليهودية العربية (هآرتس 2002/1/29). ثم انتهى الأمر بوقوع القدس داخل عدة أحزمة استيطانية.

ثم ظهرت خطة "الغلاف" والتي تقضي ببناء جدار طوله 11 كيلو متر في جنوب المدينة يضم حي جيلو جنوباً والحي الجديد المنوي إقامته "هارموحا" و"بسكات زئيف" و"النبي يعقوب" شمالاً إضافة إلى "جعفات زئيف" و"راموت" غرباً، وذلك لفصل المدينة عن قطاع بيت لحم. وتتص الخطة أيضاً على حفر خنادق وإقامة

حواجز وأبراج حراسة ونقاط مراقبة ووضع كاميرات فيديو على طول خط التماس المحاذي لمدينة القدس واستخدام وسائل تشخيص متطورة مثل المجسات الحرارية وأجهزة الرؤية الليلية ووسائل لاسلكية وزيادة حجم قوات ما يسمى «بحرس الحدود». ومن المتوقع أن تتكلف الخطة أكثر من 52 مليون دولار، ويفترض أن تتخذ هذه التدابير على امتداد حدود بلدية القدس بما فيها القطاع الشرقي الذي احتلته إسرائيل عام 1967، وهذه الخطة الجديدة تجعل حركة تنقل السكان الفلسطينيين بين رام الله إلى بيت لحم إلى القدس أمراً صعباً. (القدس 2002/1/30).

ويعلق أحد جنرالات جيش الدفاع الإسرائيلي قائلاً إن هذا الغلاف يجعل شارون "كمن ضرب 3 طيور بحجر واحد" لأنه يحقق الأهداف الثلاثة الأساسية لشارون، وهي:

- 1 - إثبات رؤيته الدفاعية عن القدس.
- 2 - إحياء فكرة القدس الكبرى من باب خلفي (الأمن).
- 3 - إجهاض الوجود الفلسطيني المتنامي في أبو ديس.

وتعدّ أبو ديس واحدة من أكثر من 20 قرية خضعت للتقسيم بعد احتلال شرق القدس (وهو ما يُسمى "القدس الشرقية") عام 1967 على أساس أن تظل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية خارج الخط الأخضر. وعلى مدار الأعوام القليلة السابقة استطاع الفلسطينيون تحويل أبو ديس إلى مركز قوة لهم بدءاً من إنشاء برلمان إلى إقامة مؤسساتهم المحلية والأمنية، حتى أن تأثيرهم امتد إلى الجانب الإسرائيلي من القرية، حيث لم يكن هناك وجود حقيقي سواء لجيش الدفاع أو الشرطة الإسرائيليين حتى أنه اقترح في وقت ما إقامة ما سماه يوسي بيلين وأبو مازن "القدس الثانية". لكن الموقف انعكس تماماً بعد مجيء شارون برؤيته السياسية التي تقف جنباً إلى جنب لرؤيته العسكرية.. فالיום انتهى تماماً الوجود الفلسطيني في أبو ديس وأعيد انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي مرة أخرى. (هآرتس 2002/2/27).

ويدرك الجانب الفلسطيني خطورة هذا التقسيم والتهويد غير المعلن، حيث سينتهي الأمر بإحكام إسرائيل سيطرتها على مساحة كبيرة من القدس بالإضافة للقدس القديمة كاملةً (حيث صادرت إسرائيل 33% من مساحة شرق القدس وجمدت 40% بُنيت عليها مستوطنات، وبذلك أصبح نحو 73% من المساحة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة) ومنح السلطة الفلسطينية عدة قرى فلسطينية صغيرة متفرقة تفصل بينها مستوطنات إسرائيلية، ومن ثمّ اعتبار ذلك حلاً نهائياً لملف القدس الشائك.

ومع هذا، وعلى الرغم من الحماس الذي قوبلت به خطة الغلاف في الدوائر الإسرائيلية فإن بعض مسؤولي الأمن يرونها مكلفة للغاية، وتشكل عبئاً جديداً على الاقتصاد الإسرائيلي، وأنها - علاوة على ذلك - غير كافية لتحقيق أمن الشعب الإسرائيلي وتقادي الهجمات من خارج القدس. ولذا فعملية تغليف القدس ستنتضم إلى عشرات من الرموز الاستيطانية الأخرى، التي سقطت بعد أن ثبت فشلها. بل إنه يمكن القول إن هذه العملية بالذات هي تعبير عن فشل أعمق، فهي تتضمن اعتراف بضرورة تقسيم القدس، وهو ما يتنافى مع الإجماع الصهيوني.

رفض الخدمة العسكرية

من أهم آثار الانتفاضة، انتشار ظاهرة رفض الخدمة العسكرية والفرار منها، وهي ظاهرة جديدة/قديمة في المجتمع الإسرائيلي، قديمة من حيث إن التجمُّع الصهيوني عرفها من قبل عدة مرات، كان آخرها أثناء احتلال جنوب لبنان. وهي جديدة من حيث إنها ظهرت مرةً أخرى استجابةً لتصاعد المقاومة الفلسطينية في الانتفاضة الحالية. وظاهرة رفض الخدمة العسكرية مرتبطة بظواهر أخرى مثل الانصراف عن الخدمة العسكرية والفرار منها.

وأحدث تجليات هذه الظاهرة وأكثرها حدة حركة "الشجاعة في الرفض" التي بدأت بأن أصدرت مجموعة من 50 ضابطاً وجندياً من جنود الاحتياط، وبعضهم ضباط في تشكيلات المظلات وغيرها من الوحدات الخاصة، بياناً تعلن فيه عن عدم استعداد الموقعين على البيان للخدمة في الضفة الغربية. وقد بدأ البيان بتأكيد أنهم "صهاينة مخلصون"، وأنهم كانوا من الأوائل في الدفاع عن إسرائيل، إلا إن الأوامر التي يتلقونها الآن لا تمت لأمن الدولة بأيّة صلة، أي أنهم يرفضون التصور الصهيوني للأمن الإسرائيلي الذي يمتد من النهر إلى البحر، والذي يضم كامل تراب فلسطين. ومن ثمّ فالجيش الإسرائيلي في الضفة، بالنسبة لهم، هو جيش احتلال لأن "الضفة الغربية ليست إسرائيل". ولذا فهم يعلنون أنهم لن "يشتركوا فيما يسمونه حرب سلامة المستوطنات"، وأنهم لن يواصلوا "القتل خلف الخط الأخضر بهدف السيطرة والطردهم والإغلاق والتصفية والتجويع والإهانة لشعبه بأكمله" (يديعوت أchronوت 2002/1/30).

وحركة رفض الخدمة العسكرية، في وقت تعاضمت فيه المقاومة، تشكل خطراً حقيقياً على القدرة العسكرية الإسرائيلية. فهي تسمم الجيش الإسرائيلي من الداخل، وتؤدي إلى خفض المساهمة الكمية في الجهد العسكري (ناحوم يرنباع، يديعوت أchronوت 2002/1/28).

وتتميّز حركة رفض الخدمة بأنها ليست مجرد فعل فردي أو حتى اتجاه تلقائي عام، وإنما عملية جماعية منظمة وضعت هدفاً واضحاً لها: الضغط على الحكومة الإسرائيلية للانسحاب من الأراضي المحتلة بعد عام 1967. وقد قال أحد الرافضين إنه إن وصل عدد الموقعين إلى 500 سيكون على المؤسسة أن تختار بين الاحتلال وجيش الدفاع (هآرتس 2002/1/31). وقد لاحظت صحيفة الإندبندنت البريطانية (2002/2/1) أن الحركة "ثورة متنامية"، كما أكد أحد الكُتّاب في يديعوت أchronوت (2002/1/3) أن "العصيان الكبير سيأتي". أما يوثيل ماركوس (هآرتس 2002/2/9) فقد قال إن هذا التمرد قد يكون بسيطاً في بدايته، ولكنه يمكن أن يصبح عصياناً مدنياً وبداية الفوضى.

ويبدو أن هذه التوقعات آخذة في التحقق التدريجي، فقد ازداد عدد الموقعين حتى وصل إلى حوالي 420 (حتى كتابة هذه السطور في الأسبوع الثاني من أبريل 2002). ولكن يجب أن نضيف لهم ما يسمّى "الرفض الرمادي"، وهذا يضم أعداداً كبيرة من جنود الاحتياط الذين يلجأون إلى تأجيل الخدمة العسكرية لأسباب صحية، أي أنهم يمارضون، كما أعلن 400 جندي احتياط أنهم سيرفضون الخدمة إن تم استدعاؤهم. ولا شك في أن تجربة جنوب لبنان (عام 2000) لا تزال عالقة في أذهان الجميع، فحينما تصاعدت المقاومة ضد جيش الاحتلال تزايد عدد رافضي الاشتراك في العمليات العسكرية في لبنان، وعدد الرافضين لاحتلال الجيش

الإسرائيلي جنوب لبنان، مما اضطر المؤسسة العسكرية والسياسية الحاكمة إلى الرضوخ في نهاية الأمر وقررت الانسحاب من طرف واحد. ولا يوجد ما يمنع من تكرار هذا النمط.

وقد عقدت مجلة نيوزويك (2002/3/18) مقارنة بين ما يحدث في إسرائيل وما حدث في جنوب أفريقيا. فقد رفض الجنود أن يخدموا في مدن السود فاستجابت الحكومة في البداية استجابةً عنيفة. ولكن مع تصاعد مقاومة السود ازدادت حاجة الحكومة لجنود بيض. فتزايد عدد الجنود البيض المعترضين، فحاولت الحكومة أن تخفف من حركة المقاومة بطرح أشكال بديلة للخدمة العسكرية. ولكن في نهاية الأمر اقتنعت الحكومة بعدم جدوى سياسة التفرقة اللونية وتفاوضت مع ثوار جنوب أفريقيا السود.

وبطبيعة الحال فقد قُوبل موقف الرفض هذا من جانب جنود الاحتياط الإسرائيليين باستجابةً عنيفة من المؤسسة العسكرية. فقد رفض الجنرال شأوول موفاز، رئيس الأركان، عريضة الرفض. وقال إن الراضين لا يمثلون مجمل الضباط والجنود الاحتياط. ومع هذا يبدو أن المؤسسة العسكرية تخشى توقيع أي عقوبات على الراضين حتى لا تنتشر الظاهرة.

وقد تلقى الراضون تأييداً كبيراً من الجماهير وبعض أعضاء النخبة في التجمع الصهيوني. إذ تلقوا حوالي ألفي خطاب على الإنترنت، كان من بينهم 70% من المؤيدين. كما حصلوا على مساندة عامي أيلون، الرئيس السابق للأمن الداخلي الإسرائيلي وعميد سابق في البحرية الإسرائيلية، الذي أعرب عن قلقه من قتل الأطفال الفلسطينيين غير المسلحين على أيدي القوات الإسرائيلية. كما بدأت بعض الجمعيات المعارضة للحرب، والتي كان قد خفت صوتها في مرحلة أوسلو، مثل جماعة "بيش جفول" أي "يوجد حدود"، في النشاط والحركة مرةً أخرى. وقد لاحظت ليلي جليلي (مراسلة هآرتس للشئون الحربية 2002/3/31) أن عدد المنظمات التي تعتبر رفض الخدمة جزءاً أساسياً من برنامجها أخذ في التزايد. وتشير الكاتبة إلى منظمات مثل "تشاء الرسالة الثمانية"، وحركة "مظهر جديد"، و"تجمع دعم رافضي الضمير".

ولكن أكبر تأييد غير مباشر جاء من مجلس السلام والأمن الذي يضم حوالي ألف من كبار قادة الجيش والأجهزة الأمنية السابقين، إذ نادى المجلس بتبني خطة الفصل من طرف واحد وإخلاء العشرات من المستوطنات في الضفة والقطاع، وإنشاء دولة فلسطينية على أن تحتفظ إسرائيل بغور الأردن ومستوطنات جوش عتسيون وآرئيل والخليل وكريات أربع، ولا تشير الخطة إلى قضية القدس. كما أن أتباع حركة تعديل اليسارية اليهودية الأمريكية نشروا في الأسبوع الماضي بيان تأييد لرافضي الخدمة العسكرية في صفحة كاملة في صحيفة نيويورك تايمز (هآرتس 2002/3/31).

ولفهم أهمية ظاهرة رفض الخدمة العسكرية تجدر الإشارة إلى أن الدولة الصهيونية عندها جيش نظامي صغير، لأن الاحتفاظ بجيش نظامي كبير أمر مستحيل نظراً لصغر حجم الكتلة السكانية وحاجة الدولة الصهيونية للأيدي العاملة، وهي تعوّض هذا النقص من خلال نظام الاحتياط. ولذا يتعين على جميع المستوطنين الصهاينة تأدية الخدمة العسكرية، حيث يمضي الذكور ثلاث سنوات من الخدمة النظامية، بينما تمضي الإناث 21 شهراً في هذه الخدمة. وبعد انقضاء هذه الفترة، يتعين على الرجال، وحتى سن التاسعة والأربعين، قضاء فترة من الخدمة الاحتياطية قد تتجاوز شهراً في السنة (لا توجد في إسرائيل خدمة مدنية بديلة للخدمة

العسكرية). فالجنود الاحتياط ليسوا مجرد قوة إضافية أو هامشية، وإنما مكوّن أساسي جوهرى في قوة القمع الصهيونية. وكما قال أحد المعلقين: "كل الشعوب عندها جيش، إلا الشعب الإسرائيلي فهو جيش يمتلك شعباً".

ويمكننا الآن أن نطرح السؤال التالي: ما هي الأسباب التي أدت إلى ظاهرة رفض الخدمة العسكرية: هل هو استنفاظ ضمير المجندين؟ أم خوفهم من الهلاك؟ أم أن السبب هو أزمة بنيوية حاقت بالتجمع الصهيوني؟. إن تمعناً في الأمر سنجد أن الدافع وراء هذه الظاهرة ليس عنصراً واحداً، وإنما هو مركب من كل هذه الأسباب، ومن أهمها تصاعد معدلات العلمنة والأمركة والتوجه نحو اللذة، وهي اتجاهات تنامت في إسرائيل بعد عام 1967 وأدت إلى تحوّل التجمّع الصهيوني إلى مجتمع الثلاثة V (الفيديو والفولفو والفيلا)، وإلى ظهور "الروش قطان"، أي المستوطن المتوجه نحو اللذة ذو الرأس الصغير والمعدة الكبيرة، الذي يجيد الاستهلاك ولا يؤمن بأية مثاليات أو أيديولوجيات، بما في ذلك الأيديولوجية الصهيونية. مثل هذا المواطن لا يعرف كيف يضحي من أجل وطنه وكرامته، فهو ملتف حول ذاته، يريد أن يزيد من معدلات استهلاكه ورفاهيته، وهو بالتالي ينصرف عن الخدمة العسكرية ويفر منها.

ومن المعروف أن شارون طرح برنامج الحد الأقصى الصهيوني، الذي يلتزم بعدم التنازل عن غور الأردن أو إزالة المستوطنات أو تقسيم القدس أو عودة اللاجئين (معاريف 2001/11/14) أي أن خريطته مختلفة تماماً عن الخريطة الفلسطينية. ثم بدأ شارون بعد ذلك يتحدث عن بعث الروح القديمة: روح التقشف وتحمل المشقات التي تسم الرواد الصهاينة. وقال إنه سيقود الإسرائيليين في حرب بحيث يمكنهم دخول معركة تمتد لعدة سنين بل وربما عشرات السنين يردون فيها الصاع صاعين للفلسطينيين.

ولكن شارون (كما يلاحظ جاكسون دايل في الواشنطن بوست في 2001/9/4) من القادة الإسرائيليين الذين فشلوا في إدراك أن عقلية الكيبوتس القديمة قد ولّت وذهبت، وأنه حل محلها مجتمع علماني مترف، مجتمع "الهاي تك"، الذي لن يقبل سنوات طويلة من الهجمات الانتحارية دون وجود أمل في تسوية دائمة. (نقلًا عن باري روبين الجيروساليم بوست 2001/9/16).

وهذا ما لاحظته أيضاً إتيان هابر، فهو يشير في مقال له (يديعوت أحرونوت 2001/2/11) إلى أن:

إن جيش الحفاة في فيتنام الشمالية قد هزم الأمريكيين المسلحين بأحدث الوسائل القتالية...
ويمكن السر في أن الروح هي التي دفعت المقاتلين وقادتهم إلى الانتصار.. الروح تعني المعنويات والتصميم والوعي بعدالة النهج والإحساس بعدم وجود خيار آخر.

ثم يتساءل الكاتب: لماذا نتذكر ذلك الآن تحديداً؟ "لأنه من المهم أن نقول لليهود إنه ليس الشاباك (جهاز الأمن الداخلي) وليس إريك شارون هما اللذان ينتصران في الحرب ضد الفلسطينيين وإنما هي الروح.. نفس الروح التي ميزت دولة إسرائيل طوال سنوات جيل كامل ومكنتها من القتال من أجل حياتها. نفس الروح التي تباعد عنا هذه الأيام". ويختتم هابر مقاله بعبارة دالة: "الكأبة تكتنف دولة إسرائيل. ليلة سعيدة أيها اليأس"، وهي نفس العبارة التي اختارها عنواناً لمقاله.

وقد أدى التوجه نحو اللذة إلى تراجع الروح الاستيطانية الريادية القديمة، ولذا ينصرف المستوطنون الإسرائيليون عن الخدمة العسكرية ويفرون منها. وقد نشرت جريدة هآرتس (2002/2/11) أن الجيش الإسرائيلي يفكر جدياً في إغلاق المدرستين الثانويتين العسكريتين لأنهما تخفقان في اجتذاب الطلبة، كما أن نسبة

خريجي المدرسة الذين يلتحقون بالجيش آخذة في التناقص. أي أن الشباب الإسرائيلي يعزف عن الخدمة العسكرية. وقد تقدمت قيادة الشرطة العسكرية، حسب قول الإذاعة الإسرائيلية، بطلب لزيادة مخصصاتها المالية من أجل إنشاء سجن حربي نظراً لتزايد عدد الفارين من الخدمة العسكرية. وأشارت الإذاعة إلى أن السجون العسكرية (الخاصة بالجنود من رافضي الخدمة والمخالفين للتعليمات) أصبحت ممتلئة، وذلك للمرة الأولى منذ عدة سنوات. وقد بينت جريدة ديلي تلجراف البريطانية (2002/1/13) أن هناك 600 جندي إسرائيلي محتجزون الآن في السجون الإسرائيلية عقاباً لهم على التهرب من أداء الخدمة العسكرية.

ومع ذلك تظل ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية هي أهم الظواهر التي تهدد المؤسسة العسكرية. وحتى نعرف أبعادها الحقيقية، علينا أن نشير إلى واحد من أهم إنجازات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وهو نجاحها في إقناع المجندين بعدالة القضية الصهيونية، وأن إسرائيل هي وطنهم الوحيد (وليس الأرض التي تم اغتصابها من الفلسطينيين)، وأن الجيش الإسرائيلي هو الذي يضمن لهم ولأهلهم ولشعبهم البقاء والأمن والطمأنينة. وبما أن حق البقاء حق إنساني مشروع أمكن للمؤسسة العسكرية أن تتوجه إلى حس المجندين الديني والخلقي والقومي، فمهمتهم القتالية لا تتناقض مع أنبل القيم الإنسانية، أي الدفاع عن النفس وعن الأهل وعن الوطن. خاصة وأن الإعلام الإسرائيلي أُنْفَع الجميع بأن الحروب التي تخوضها إسرائيل هي حروب دفاعية لا خيار للإسرائيليين فيها، فهي مفروضة عليهم فرضاً، من قوى خارجية شريرة عدوانية. ولذا كان الجيش الإسرائيلي الذي كان يضم الأراضي ويقتل الناس ويحرق الأخضر واليابس يسمّى "جيش الدفاع الإسرائيلي". كما ظهرت شعارات مثل "ظهر السلاح"، أي سلاح لا يُستخدم إلا في إطار أخلاقي محض، وليس إطاراً عسكرياً محضاً.

وفي هذا الإطار أصبحت الخدمة العسكرية وساماً يُعَلَق على صدر المجندين، وجواز مرور لأعلى الوظائف ولعضوية النخبة السياسية (وهذا نمط متكرر في كل الجيوب الاستيطانية التي يستند بقاؤها واستمرارها بالضرورة إلى قوة السلاح). وقد ساند كل هذا إطاراً أيديولوجياً متماسكاً وانتصارات عسكرية باهرة (بأقل الخسائر) حتى عام 1967.

ثم توالى الضربات ابتداءً بحرب الاستنزاف، ومروراً بحرب 1973، وحرب لبنان، وانتفاضة 1987، والانسحاب من جنوب لبنان، وقد وصل هذا المنحنى إلى قمته في انتفاضة الأقصى والاستقلال. وقد أدى هذا إلى اهتزاز صورة الجيش، وإلى تراجع مكانته وتزايد الانتقادات الموجهة ضده، كما أدى إلى تزايد الوعي بين الإسرائيليين بأن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب كما أفتنعتهم قياداتهم. وبيّن تكرار الحروب والمعارك خارج حدود إسرائيل والانسحاب والهزائم أن الحروب الصهيونية ليست حتمية، وإنما هي حروب توسعية تتم بمحض اختيار المؤسسة العسكرية. كما أن الإطار الأيديولوجي الصهيوني قد أخذ في التآكل، ولم تعد الصهيونية هي الرؤية التي تقسر للمستوطنين الصهاينة حاضرهم (وماضيهم ومستقبلهم)، وإنما أصبحت عبئاً يطرح عليهم حملاً مستحيلاً، وهو حلم الاستيلاء على أرض الغير والاستقرار فيها دون قتال أو منغصات.

وقد أصبحت الخدمة في الجيش بالنسبة للكثير من الإسرائيليين عبئاً اقتصادياً كبيراً إذ يُفصل كثير من المجندين من أعمالهم بعد أدائهم خدمة الاحتياط في الوقت الذي يُعفى فيه طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية وتغدق عليهم المعونات ليستأنفوا دراستهم.

ولكن أهم العوامل، بطبيعة الحال، هو إحساس المجندين بأنه لا جدوى من الاستمرار في الحرب. وكما قال المعلق الإسرائيلي يوثيل ماركوس في صحيفة هآرتس (2002/2/19):

نحن نستخدم الطائرات من طراز F16 فوق غزة، ونسقط قنابل زنتها طن (وهو ما يعادل 4 صواريخ سكود العراقية). ويطرح قائد القوات شعار: كل صدام مع الفلسطينيين لابد أن ينتهي بانتصار إسرائيلي. ومن الواضح أنه فشل تماماً في تنفيذ شعاره هذا. ورغم أن الجيش الإسرائيلي واحد من أقوى جيوش العالم، فقد أصبحنا غير قادرين على الحركة السريعة. فالعمليات العسكرية السريعة لم تعد حكرًا علينا، إذ تعلمّ الفلسطينيون كيف يفاجئونا بعمليات رفيعة المستوى (كما يقول التلفزيون الإسرائيلي). فبينما نعد القنابل، يرشنا إرهابي في إحدى مراكز التسوق بمدفعه. إن سلاح الفلسطينيين السري هو الانتحاري المتفجر، ولم يعد التطوع للقيام بالعمليات الانتحارية مقصور على المتعصبين الدينيين. فالاستشهاديون [هكذا في الأصل] يأتون الآن من صفوف فتح.

ومن أهم أسباب رفض الخدمة العسكرية الأخرى الخوف من الموت، وهذا الشعور موجود عند كل البشر، ولذا فكل المجتمعات الإنسانية، وكل رؤى الكون تحاول دائماً أن تقدم تفسيراً لظاهرة الموت، وكيف يمكن للبشر التعامل والتصالح معها. فالديانات السماوية تتحدث عن عالم آخر يتم فيه عقاب المذنب ومكافأة المثيب، وما الموت سوى بوابة العبور إليه. والعقائد العلمانية القومية تعد المرء بالاستمرار (والخلود) من خلال الأمة والأرض والوطن، ولذا فالموت من أجل الوطن هو تضحية بالذات من أجل هدف أسمى، فهو ليس بفاء كامل.

ولكن مع عدم وجود أي إطار ديني أو أيديولوجي يصبح الموت نهاية عبثية عدمية، وبتزايد الخوف منه. وهذا ما يحدث في الأرض المحتلة، فالجنود الإسرائيليون - ومعظمهم، كما أسلفنا، علمانيون لا يؤمنون بالأخرة، ومتوجهون نحو اللذة، لا يؤمنون بأية مثاليات قومية - في حالة خوف شديدة من المنتفضين، فالانتفاضيون يدفعهم الإيمان بالله وبالوطن، أما الجندي الإسرائيلي في الضفة الغربية فهو لا يؤمن إلا بالرغبة في البقاء. وقد ورد في صحيفة يديعوت أحرونوت (2000/11/10) أن معدلات الخوف بين المستوطنين الصهاينة في إسرائيل بلغت 75% في مطلع أكتوبر 2001، زادت إلى 86% في منتصف أكتوبر، ثم إلى 87% في مطلع نوفمبر. ولا شك في أن تصاعد معدلات الخوف مرتبط تمام الارتباط بتصاعد متوسط الخسائر البشرية في صفوف القوات الإسرائيلية التي زادت، كما أسلفنا، من 4 - 5 شهرياً في الفترة من عام 1992 إلى عام 1995، وانخفضت إلى 3 في الفترة من عام 1999 إلى عام 2000، ولكنها قفزت إلى 17 شهرياً منذ عام 2001، أي إبان حكم شارون.

وقد اكتشف الجندي الإسرائيلي أنه بالرغم من معداته القتالية الفائقة، ومن التدريب المكثف الذي يتلقاه، فإنه أصبح صيداً سهلاً، وهذا يتضح في نسبة الجنود والمستوطنين الذين سقطوا صرعى في العمليات الاستشهادية (وهي العمليات التي صرح رابين بأنه لا يوجد رد عسكري عليها).

ومما يزيد من إحساس جنود الاحتياط بعبثية موقفهم، وعبثية التضحية من أجل "الوطن" عدم اكتراث القيادة العسكرية بهم. وكما جاء في صحيفة معاريف (2001/3/23) "قام 100 ضابط ومقاتل بالاحتجاج على

انعدام المساواة في توزيع الأعباء، كما اشتكوا من نقص الوسائل القتالية وانعدام الحماية الملائمة، وعدم تلقي التدريبات الكافية والتجهيزات اللازمة لحمايتهم واضطرابهم إلى تأدية الحراسة دون ارتداء السترات الواقية. ولذا انتشرت ظاهرة جديدة في أوساط الجيش الإسرائيلي وهي قيام الجنود الذين لهم إمكانيات مالية جيدة بشراء سترات وخوذ دفاعية للدفاع عن أنفسهم. وقد كشفت الإذاعة الإسرائيلية في قناتها الثانية أن هذه السترات الواقية تصل أسعارها إلى 1200 دولار للسترة الواحدة، وأن هناك الكثيرين الذين يشترونها من بين جنود الاحتياط، كذلك هناك من هم على استعداد لوضع تجهيزات دفاعية خاصة لسياراتهم (هذا في الوقت الذي يعاني فيه الفقراء من جنود الاحتياط من الجوع. فقد صرح أحد الضباط أن بعض جنود الاحتياط لا يأخذون أية إجازات لأنه لا يوجد طعام في منازلهم!). "وقد لوحظ أن عدد المستوطنين الصهاينة من المدنيين الذين تقدموا بطلب ترخيص بحمل السلاح قد تزايد، كما تزايد معه عدد الذين يبحثون عن العلاج النفسي" (يديعوت أحرونوت 2002/3/18).

وقد وصفت جريدة معاريف (2001/11/4) حياة الجنود في الدبابات بأنه جحيم لا يُطاق، فالأوامر الصادرة لهم تتضمن البقاء داخل الدبابة طوال الفترة المحددة لهم دون الخروج منها، بل إنه صدرت أوامر لهم تحظر عليهم حتى النظر من فوهات الدبابة خوفاً من تعرضهم لرصاصة طائشة تأتيهم من المناطق المحاصرة. كما لا يستطيع الجنود الخروج من الدبابة لقضاء حاجتهم كالذهاب إلى مرحاض أو إلى حمام، وذلك خوفاً من تعرضهم لقنص فلسطيني ينتظر خروجهم من الدبابة. وأوضح التقرير أن الجلوس لفترة طويلة داخل دبابة مع الشعور بالخوف من المحيط المتواجدة فيه الدبابة يجعل الجنود في قلق دائم بحيث ينتظر الجندي بفارغ الصبر انتهاء وريدته للخلاص من هذا الجحيم الذي لا يُطاق. وأضاف التقرير أن وجود الجنود داخل الدبابة واحتكاكهم طوال الوقت مع بعضهم البعض يسبب مضايقات لهم حتى إن نفسية الجنود أصبحت منهارة، وأصبحت العلاقة بينهم تتسم بالمشاحنات والمشاجرات، هذا إلى جانب الملل والضجر الشديدين.

ولا شك في أن انشطار الدبابة "مركبا 3"، وهي أكثر الدبابات تحصيناً في العالم، قد رسّخ الخوف في قلوب الجنود. وقد عبّر هذا الخوف عن نفسه في كثير من الحوادث لعل من أهمها ما حدث في مستوطنة الحمرا حين قام أحد الاستشهاديين الفلسطينيين بعملية أدت إلى مصرع وإصابة 9 إسرائيليين. فقد ظهر (حسبما جاء في معاريف 2002/2/10) أنه حينما وصل تحذير إلى الحارسين الإسرائيليين من أن استشهادياً سيقتم المستعمرة خشياً على أنفسهما ولم يبلغا عن ذلك. وحينما التقى الجنود الإسرائيليون بالاستشهادي لم يشتبكوا معه وفروا من أمامه، بل وقال أحدهم بصراحة بالغة: "حين بدأ القتال اختبأت تحت السيارة".

ومن أهم أسباب رفض الخدمة العسكرية، إدراك الجنود لمدى وحشية القمع الصهيوني للفلسطينيين. وقد ذكرنا من قبل أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نجحت في إقناع المجندين أنهم يدافعون عن وجودهم الفردي والقومي، وأنهم يدخلون في حروب دفاعية متتالية بسبب لاعقلانية العرب وشراستهم. والرؤى الأيديولوجية عادة ما تكتسب استقلالاً عن بصوغها بحيث يصبح لها منطقتها الخاص وتؤدي إلى نتائج غير مقصودة. وهذا ما حدث في هذه الحالة، فجنود الاحتياط الذين غُسلت أمخاخهم بهذه الاعتذاريات الصهيونية الأخلاقية المصقولة، استقوا منها معايير للحكم على ما حولهم. وحينما أرسلوا إلى الضفة الغربية قاموا بالحكم على أفعالهم وعلى قياداتهم بهذه المعايير.

وكما قال أحدهم: "نحن نقوم بحماية حفنة من المستوطنين الموترين الذين يستخدمون الجيش لأغراضهم الذاتية في الربح المالي أو الديني، ونحن علينا أن نساندهم ونرضيهم، ومن أجلهم نسلب حقوق

الشعب الفلسطيني ونصبح جيش احتلال بشعاً بدلاً من أن نكون جيش دفاع" (الشرق الأوسط 2002/1/13). ولكن - على حد قول أحد الرافضين - "إن كنت محتلاً، فلا يمكن أن تتسم بالرحمة، فالقسوة هي الشيمة الحتمية للمحتل" (الإندبننت 2002/2/4). وقال آخر: "تربينا على أن نكون ضباطاً أنقياء كالبللور، وحولونا إلى غزاة فاشيين يريقون الدماء ويرتكبون جرائم الحرب" (هآرتس 2002/1/13). وقال ثالث: "لا أسمح لنفسي بأن أضع جمهوراً من الجوعى. لقد دربوني في الجيش على القتال، ولست مستعداً لأن أواجه أطفالاً ونساءً وشيوخاً بالسلاح" (الشرق الأوسط 2002/1/31).

ولا أدري مدى صحة أقوال هؤلاء الجنود، هل تم فعلاً غرس قيم قتالية سامية فيهم مثل طهر السلاح؟ من خلال قراءتي للصحف الإسرائيلية تظهر صورة مغايرة تماماً، ففي مقال نُشر في هآرتس (2002/1/25) بقلم أمير أورين يشير فيه إلى أن أحد الضباط نصح المتدربين أن يستعدوا للحرب في المدن الفلسطينية بأن يتعلموا كيف نجح النازيون في إضعاف جيتو وارسو (الذي وضع فيه معظم أعضاء الجماعة اليهودية) وفي تدميره في نهاية الأمر.

وفي مثل آخر: حاول أحد مندوبي سلاح المشاة أن يقنع طلبة الصف الثاني في المدرسة الثانوية في القدس أن ينضموا لوحدهم بأن من ينضم إلى الوحدة "سيمكنه أن يأخذ صوراً مع جنث (حقيقية)" (اقتبسها كوليت أفيتال، عضو الكنيست من كول هازمان نوفمبر 2002، في مقال نُشر في الجيروساليم بوست 2002/2/7).

وقد أشار رامي كفلين (يديعوت أحرونوت 2002/2/12) إلى تأثير الأيديولوجية التي تشاع في الجيش الإسرائيلي، والتي "تبين أن العرب أعداء سفلة ومتأمرين غرباء.. فهي أيديولوجية "تنزع عن العرب الإنسانية". وتنمي التعطش إلى الدم.. الغريزة الدفينة في الإنسان حين تتوفر له المقدرة على الفساد". ثم يضيف:

حين كنت قائد فصيل مدرعات في لبنان عام 1996، كان المعيار المستخدم للحكم على الفصيل ليس "الحفاظ على أمن مستوطنات الشمال بل كمية "الأذان" التي يجلبها الجنود. الجندي الذي يحظى بالتقدير الأكبر هو الذي يكثر من القتل. من الصعب تصديق ذلك اليوم، ولكني حينذاك علمت جنودي بوضوح عدم أسر مقاتلي حزب الله بل إطلاق النار على الجرحى، على فرض أن أجسادهم مفخخة. هذا التفسير هو الذي قُدم لي وقدمته، ولم أكلف نفسي عناء التفكير به ولو للحظة رغم أنني عرفت جيداً مصطلح "طهارة السلاح" وفكرة عدم إطلاق النار على الأسرى. هذه المصطلحات لم تنطبق، على نحو ما، على الواقع الذي كنت موجوداً فيه. والدليل على أن هذا كان عرفاً عاماً أنه في السنوات الأخيرة لم يؤسر ولو مقاتل واحد من "حزب الله".

الحرب أمر مروع. وحين ينجح الجنود في إنجاز مهامهم، يجب أن يبيلوروا لهم وعي الحيوان المفترس. والجيش يعرف بالضبط كيف يفعل ذلك. هذه مهمته!

أما الملازم أبشاي ساجي فقد قال إنه طُلب منه أن يطلق النار على أي فلسطيني يلقي الحجارة عليه. "ولم يكن هناك أي تحديد لهوية الفاعل سواء أكان طفلاً أو امرأة أو كهلاً، ولم تكن هناك تعليمات بخصوص أي جزء من جسم المستهدف نطلق عليه النار". أي أن الحديث عن طهارة السلاح وعدالة القضية والدفاع عن النفس كان حديثاً ليس له وجود، أو لعله كان يوجه لبعض الشباب الإسرائيلي السذج "المثاليين".

لقد كانت محاولة قمع المدنيين الفلسطينيين تجربةً مفزعةً بالنسبة لكثير من جنود الاحتياط بسبب ما قامت به القوات الإسرائيلية من أفعال وحشية. وإذا نظرنا إلى شهادات رافضي الخدمة بخصوص ما يقع في الضفة الغربية والقطاع، س نجد صورة في غاية البشاعة. فعلى سبيل المثال كتب يوري دان (الجيروساليم بوست 2002/2/7) أن أحد الجنود صرح بأن الرصاص الذي كان يطلقه كان يخترق حوائط ونوافذ لا يعرف من وراءها. أما ضابط الاحتياط ديفيد زونشين فقد قال: "يتطلب منك الأمر فجأة أن تفعل أشياء لم يُطلب منك أن تفعلها [أي طبيعة الموقف تفرضها]: تطلق النار على الناس، توقف عربات الإسعاف، تدمر منازل لا تعرف من يقيم فيها".

ولكن هذا قليل من كثير. فقد اعترف أحد الجنود الإسرائيليين في القناة الثانية الإسرائيلية أنه شهد بنفسه الجنود الإسرائيليين وهم يتنافسون فيما بينهم على تحديد من هو أكثرهم قدرة على قتل أكبر عدد من الفلسطينيين، ثم يتفاخر أحسنهم بعد ذلك بالنسبة التي أحرزها. ثم أضاف أنه رأى أحد زملائه يطلق النار في رام الله على طفل فلسطيني في العاشرة من عمره دون أي سبب واضح. كما قال إن الجنود الإسرائيليين كانوا في بعض الأحيان يقومون بتحطيم رؤوس الفلسطينيين على الأسفلت بعد القبض عليهم ووضع الأصفاة في معاصمهم. وهناك كذلك حوادث سرقة كثيرة. وفي إحدى المرات اصطدمت سيارتان فلسطينيتان فتجاهل الجنود الإسرائيليون الجرحى وأخذوا في خلع أجهزة الستريو من السيارتين وسرقتهما.

بيد أن اعترافات الجندي عاموس هي أكثر الاعترافات شمولاً، فقد قال:

كنا نتسلى بمنع عربات الإسعاف التي تحمل المرضى والجرحى من المرور. ولقد رأيت أشخاصاً يموتون بسبب الفشل الكلوي والأزمة القلبية، ورأيت بعض الحوامل يقضين حتفهن أثناء الولادة. كنا نستيقظ أحياناً في منتصف الليل ونركب دباباً مع جنود آخرين، وندخل في المدن والقرى الفلسطينية قبل بزوغ الفجر ونمطر الأسر الفلسطينية النائمة في منازلها بالقدائف.

وأحياناً كنا نقوم بغارات قبل الفجر وندفع داخلين في منازل الفدائيين لنلقي القبض عليهم أو لنقتلهم أمام أعين زوجاتهم وأطفالهم. وأحياناً أخرى كنت أقود بلدوزر إسرائيلي لأحطم منازل (وأحلام) قاطنيها، وأحياناً أخرى كنت أجتث أشجاراً استغرق نموها عدة أجيال، وكم كنت أحب إتلاف الأرض الزراعية. وكنت أحياناً أطلق الرصاص الحي على المتظاهرين المسالمين. لكن أكثر الأعمال التي كنت أحبها هو إطلاق النار على الأطفال الفلسطينيين الذين يتجاسرون على إلقاء الحجارة عليّ. في هذه الحالة كنت أصوب رصاصي على رؤوسهم وقلوبهم، ثم أتفاخر بأنني قتلت الكثيرين وأصبت عدداً أكبر بعاهات مستديمة، فقد كنت أو من إيماناً جازماً بأن حياة إسرائيلي واحد تساوي حياة ألف فلسطيني. وإن أبدى الفلسطينيون أي شكل من أشكال المقاومة كنا نلجأ للعقاب الجماعي!

ودعايتنا الصهيونية في غاية الكفاءة. لقد أفتع الإسرائيليون العالم أننا نحارب دفاعاً عن أنفسنا ضد عدو فلسطيني لا يريد سوى أن يقذف بنا في البحر. ولكن الأشياء ليست كما قد تبدو. إن العالم لا يعرف أن الإسرائيليين هم الذين يحاولون إبادة الشعب الفلسطيني. ونحن بمقدورنا أن

نفعل ذلك بسهولة ويسر بسبب دعم أصدقائنا الأمريكيين الذين يساعدوننا بغض النظر عما نقوم به ويعطوننا خمسة بليون دولار كل عام ويزودوننا بأخر الأسلحة والطائرات. نحن لا نريد السلام فنحن نريد المزيد والمزيد من الأرض العربية حتى تصل إمبراطوريتنا إلى منتهائها. ولكن، أنا عاموس، الجندي الإسرائيلي، الإرهاب لعبتي، والقتل اسمي، لا أشعر بأي ندم على ما فعلت لأن روحي ماتت، وأعرف أنه لا يوجد أي مجال لأن أنال الخلاص.

إن كلمات عاموس الساخرة المريرة هي أصدق تعبير عن استجابة جنود الاحتياط لما يُرتكب من بشاعات. وما لا شك فيه أن بشاعة المهام المناطة بهم أصابت عدداً منهم بالفزع والاشمئزاز، مما دفعهم إلى رفض الاستمرار في هذه الأفعال الوحشية غير الإنسانية.

الهجرة والنزوح

من المعروف أن الصهاينة أحاطوا الهجرة الاستيطانية إلى إسرائيل بهالات من القداسة، فهم يرون أن علاقة اليهود بفلسطين (إرثس إسرائيل) علاقة مطلقة تستند إلى الوعد الإلهي، وهي لذلك لا تخضع لأية متغيرات تاريخية أو اجتماعية، وهي لنفس السبب تسمى "عالياه"، أي الصعود، وكأن الاستيطان الصهيوني في فلسطين تجربة دينية روحية عميقة تسمو بالروح وليس سفاكاً للدماء الفلسطينية. هذا على مستوى التبريرات والديباجات، أما على المستوى الفعلي، فثمة حاجة دائمة من جانب الجيب الاستيطاني للمزيد من المستوطنين حتى يمكنه الاضطلاع بمهمته القتالية دفاعاً عن "أمنه" وعن المصالح الغربية في المنطقة.

والنزوح عن إسرائيل أو الهجرة المضادة تسمى في المصطلح الصهيوني "يريداه"، أي "الارتداد والهبوط" (وهي بذلك عكس الهجرة إليها "عالياه" أي "الصعود"). ويطلق على النازحين عن إسرائيل "يورديم" أي "الهابطين" أو "المرتدين". وعدد النازحين عن إسرائيل منذ عام 1948 يبلغ ما يزيد عن 700 ألف وقد يصل إلى مليون (فإحصاء عدد النازحين أمر خلافي للغاية، وإن كانت بعض الصحف الإسرائيلية بدأت تشير إلى رقم مليون باعتباره أكثر الأرقام قرباً من الواقع).

وتفاقم ظاهرة النزوح يقوض من شرعية الحركة الصهيونية ويكشف زيف الادعاءات الصهيونية بخصوص ارتباط اليهود ارتباطاً عضوياً بأرض الميعاد. ولكن الأهم من هذا أن النزوح يُعدُّ ضربة في الصميم لمقدرات المشروع الصهيوني الاستيطانية/العسكرية. فإذا كان اليهودي المهاجر من بلده إلى فلسطين المحتلة يتحول إلى مستوطن صهيوني مقاتل، فإن الحركة العكسية (النزوح) تؤدي إلى تحول المستوطن الصهيوني المقاتل إلى مواطن يهودي في بلد آخر.

وقد فاقمت الانتفاضة من هذه الظاهرة. فقد نشرت جريدة الجيروساليم بوست (2001/9/13) أن 22% من الإسرائيليين في المرحلة العمرية بين 18 - 35 سنة يفكرون في الهجرة، وهي نسبة عالية للغاية إذا أخذنا في الاعتبار أن من ينتمون إلى هذه المرحلة هم أهم قطاعات أي مجتمع، فهم أكثر القطاعات إنتاجية ونشاطاً وأكثرها قدرة على الإنجاب. والنسبة الحقيقية للراغبين في الهجرة لا بد أن تكون أكبر من ذلك، لأن كثيراً من المستوطنين يخلون من الإفصاح عن رغبتهم الحقيقية، وبعضهم لا يجرؤ حتى على مواجهة نفسه برغبته الدفينة (ومع هذا، في استطلاع للرأي نشرته هآرتس عن الموقف من النزوح عن إسرائيل أيده 65%) ولا تزال نسبة الراغبين في النزوح آخذة في التصاعد، فقد جاء في نفس الجريدة بعد ثلاثة شهور (الجيروساليم بوست 2002/1/10) أن عدد الذين يفكرون في الهجرة في نفس المرحلة العمرية قد بلغ 35%. ثم أضافت أن هذا لا يتضمن الشباب الذي فقد وظيفته في قطاع التكنولوجيا المتقدمة "الهاي تك" في السنوات الماضية. ثم أشارت الجريدة إلى عدة حقائق تسترعي الانتباه، فعشرات الشباب الإسرائيلي بعد أن يخدموا في الجيش يقومون برحلات طويلة خارج إسرائيل، ويعيشون في مستعمرات إسرائيلية في وسط أمريكا وآسيا، فهم يفضلون البقاء هناك على العودة إلى حاضر غير أكيد. كما بيّنت الجريدة أن كثيراً من الطلبة الإسرائيليين في الماضي كانوا يذهبون إلى الخارج، للحصول على شهادات في الطب البشري أو البيطري ثم يعودون لفتح عيادات في إسرائيل، أما الآن فإنهم يلتحقون بجامعة أجنبية وفي نيتهم عدم العودة".

وقد نشرت جريدة هآرتس مقالاً طويلاً (2001/8/24) بعنوان "طريق الهروب" ترسم فيه صورة تفصيلية للمناخ العام الجديد في المستوطن الصهيوني، الذي أصبحت فيه ظاهرة النزوح (أي الهجرة عن الكيان الصهيوني) مقبولة اجتماعياً. ففي استطلاع للرأي أبدت أقلية فقط من بين الإسرائيليين (37%) موقفاً سلبياً تجاه الإسرائيليين (النازحين) وأبدى 65% موقفاً إيجابياً، وأعرب 43% عن لا مباليتهم، أي أن النزوح من إسرائيل لم يعد مسألة تُرفض وإنما أصبح قضية تُناقش، لها إيجابياتها وسلبياتها.

تبدأ المقالة بالإشارة إلى خبر طريف وهو تأسيس رابطة تعاونية بوسع المستوطن الإسرائيلي أن يدفع 4500 دولار للانضمام إليها، وبالتالي يمتلك قطعة من الأرض في بلدة تسمى فانوتو Vanuatu. وتضم هذه الرابطة حتى الآن حوالي 2000 أسرة إسرائيلية ينوون النزوح عن إسرائيل والاستيطان في هذه البلد. ويقول آفي آيدلمان، سكرتير عام الرابطة، "الرابطة تنوي إقامة منطقة حرة وصناعة تكنولوجيا متقدمة كما سيتم التركيز على السياحة" لأنه "سوف تأتي أعداد كبيرة من السياح الإسرائيليين، وسيأتي أصدقاؤكم ليروا كيف نجحنا، وأما الذين يكرهونكم فسوف يأتون ليروا كيف فشلنا". "وأراهن على أن قيمة الأرض سترتفع، وسنساعد على إقامة قنصليات لدولة فانوتو لجلب مزيد من السياح والاستثمارات".

وتشير المقالة إلى أن فانوتو هي مجموعة من الجزر في المحيط الهادي نالت استقلالها عن الحكم البريطاني - الفرنسي المشترك عام 1980، وهي بلد لم يسمع أحد عنها، ولكنها تمثل الأرض الآمنة بالنسبة للمشاركين في الجمعية. وكما يقول سكرتير عام الرابطة "فانوتو ليست إسرائيل، وليس فيها فقر ولا جريمة، والنظافة فيها مذهلة... إنها جزيرة ترتفع عن سطح البحر الميت وليس بها ثعابين ولا عقارب، وليس بها شعبان يحارب بعضهما البعض". فكأن فانوتو تحقق للمستوطنين ما فشلوا في تحقيقه في إسرائيل، هي أرض بلا شعب تقريباً، فردوس أرضي حقيقي.

وهذا الخبر الطريف يُعد مدخلاً جيداً لفهم العقل الإسرائيلي الآن بعد مرور ما يزيد عن عام ونصف على الانتفاضة. فكما يقول المقال: "إنه بسبب تردي الوضع الأمني والانكماش الاقتصادي بدأ الإسرائيليون يبحثون عن مصادر للأمان فيما وراء البحار: جوازات سفر، تأشيرات عمل - عقارات. لهذا السبب وجد الصحفي بن تسيون تسيترين نفسه مطلوباً أكثر من أي وقت آخر لأنه كتب كتاباً بعنوان كل الطرق للحصول على جواز سفر آخر. وقد لاحظ تسيترين أن الكتاب الذي صدر منذ 51 عام كان يحقق مبيعات كبيرة إلى أن تم توقيع اتفاقية أوسلو "فالناس لم تعد تفكر في الرحيل، ولم يعد الكتاب يُباع، ولكن منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وأنا أتلقى عشرات المكالمات الهاتفية".

ولكن ما الذي يدفع المستوطنين الإسرائيليين إلى التفكير في الهروب؟ تقول المقالة: إن الباحثين عن جواز سفر جديد يمارسون إحساساً بالفزع والخوف والهستريا والإحساس بالعجز والقلق، ويرون أنه لا أمل في التوصل إلى اتفاقية سلام. إنهم يخافون من اندلاع حرب شاملة ومن صواريخ الكاتيوشا فوق رؤوسهم، ولا يريدون العيش في ملاجئ ولا يريدون تعريض أطفالهم للخطر ويخافون على مصير أولادهم.

وتلاحظ المقالة أن عدداً لا بأس به من الإسرائيليين قد بدأ يتكالب على شراء العقارات في الخارج. وتقدر نسبة الزيادة بحوالي 30% مقابل العام الماضي. والأماكن المفضلة لهم هي تورنتو في كندا (هذه المدينة تعتبر مركزاً للنشاط التجاري)، وحي مانهاتن بنيويورك، وولاية فلوريدا. أما في أوروبا، فالمجر وتشيكيا مطلوبتان (في ضوء انضمامهما الوشيك إلى الاتحاد الأوروبي) وكذلك إسبانيا (منطقة كوستا ديل سول) وفرنسا. فوجود شقة يمتلكها المستوطن الصهيوني في الخارج تمنحه الأمن النفسي، فهو يعتقد أنه في حالة وجود عقار يملكه في الخارج فهذا يعني وجود ملاذ إليه في حالة حدوث حرب ما".

وتُعتبر الولايات المتحدة الهدف المفضل لدى الإسرائيليين الذين يريدون الرحيل عن إسرائيل. ويشير استطلاع للرأي أجراه ملحق هارتس إلى أن 43% من الإسرائيليين الذين فكروا في الرحيل عن إسرائيل خلال الأشهر الماضية قد فضلوا الولايات المتحدة و18% يريدون الهجرة إلى أستراليا و14% يريدون التوجه إلى أوروبا و5% إلى كندا و2% إلى بريطانيا.

وقد جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت (في عددها الصادر في 2001/5/7) أن الإسرائيليين قد بدأوا يهرولون باتجاه أمريكا مرة ثانية، ولكنهم في هذه المرة أكثر من ذي قبل. فقد شرع قسم الهجرة التابع لحكومة الولايات المتحدة في منتصف شهر مارس 2001 في حملة السحب السنوية على "الجرين كارد"، تلك التأشيرة التي تسمح لصاحبها بالإقامة والعمل في الولايات المتحدة بصورة شرعية. ومن المقرر أن تنتهي هذه الحملة في شهر أكتوبر. أما في صيف عام 2002 فسيُعلن الأمريكيون أسماء الـ 55 ألف السعداء الذين فازوا في عملية السحب. وتقول الصحيفة: "إذا كان تهافت الإسرائيليين على استثمارات المشاركة في السحب يمكنه أن يشير إلى شيء ما بخصوص الحالة المعنوية القومية لنا فإنها تُنذر بأن هذه الحالة سيئة للغاية، حيث يحاول كثير من الإسرائيليين بأعداد تزيد عما كان عليه في العام الماضي - يحاولون تجربة حظهم في عملية السحب. وقد صرح مسئول في أحد المكاتب الكبرى المعنية بهذا الموضوع في أتلانتا بأن عدد الإسرائيليين الذين قدموا - عن طريق المكتب - طلبات الاشتراك في عملية السحب حتى الآن للحصول على "الجرين كارد" أكبر عشرات المرات من عدد الذين سجلوا أسماءهم في عملية السحب خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويعيش ويعمل في الولايات المتحدة عشرات الآلاف من الإسرائيليين بصورة "غير شرعية". فقد وصلوا إليها كسُيَّاح ثم اختلفوا بصورة عامة في التجمعات الحضرية الكبرى وسط سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 280 مليون نسمة. وهم يعيشون هناك بدون رعاية اجتماعية وبدون تأمين وطني وبدون تأمين صحي. وقد تم مؤخراً طرد المئات منهم وإعادهم إلى إسرائيل خلال حملات مدهامة ضخمة شنتها سلطات الهجرة الأمريكية.

وقد لوحظ أن المتقدمين للحصول على "الجرين كارد" هذا العام جاءوا من كل الأوساط ومن أعمار متنوعة كثيرة. فبالإضافة إلى الجنود والطلبة انضم إليهم أرباب أسر. وكان القاسم المشترك بين كل هؤلاء هو نفورهم من الأوضاع في إسرائيل والرغبة في مغادرة إسرائيل لأجل غير مسمى بسبب الإحباط بدءاً بالوضع السياسي وانتهاءً بالوضع الاقتصادي. ولكن الوضع الأمني، أي المقاومة والانتفاضة الفلسطينية، كانت هي العنصر الأساسي. وكما قال أحد طالبي "الجرين كارد": "أنا أب لثلاثة أطفال وأقيم في حيدرآباد، أطفال لا يزالوا صغاراً وأريد أن يكون أمامهم مستقبل آمن". وإسرائيل بعد الانتفاضة لم تعد توفر الأمن للمستوطنين. وعلى حد قول جريدة يديعوت أحرونوت يبدو أن الانتفاضة قد دفعت الكثيرين إلى أن يحلموا بالحياة في مكان آخر، أكثر هدوءاً وراحةً وأماناً، أي أمريكا! "فأهم شيء بالنسبة للإسرائيلي في الدول الأجنبية هو أسلوب الحياة. فالإسرائيلي لا يسافر إلى لاجوس من أجل أن يحصل على 1000 دولار زيادة في الشهر. إن الساحل الغربي للولايات المتحدة هو الهدف المطلوب رقم واحد بالنسبة لهم. ويرجع هذا أساساً إلى وجود جالية يهودية إسرائيلية كبيرة هناك، ويتوجه الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا. وبرزت هولندا كدولة للهجرة خلال العام الماضي. وكذلك أستراليا التي توجد بها جالية يهودية نشطة تحب الإسرائيليين ومعدل غلاء المعيشة بها معقول". (هآرتس 2001/8/24).

وفي مقال ساخر بقلم موتي باسوك في إسرائيل (هآرتس 2002/2/19) يقول الكاتب إن إسرائيل تتضمن للاتحاد الأوروبي لا كأمة وإنما كأفراد - الواحد تلو الآخر - وقد أطلق الكاتب طرفته هذه بعد أن تزايد عدد الإسرائيليين الذين طلبوا جوازات سفر أوروبية.

ويُلاحظ أن كثيراً من النازحين هم من أبناء الطبقة المتوسطة الإشكنازية ذوي الأصول الغربية الذين يشكلون العمود الفقري للتجمُّع الصهيوني (ومما يساعد على ذلك العولمة التي تفتح الفرص أمامهم في العالم الغربي، بما لديهم من خبرات واتصالات). كما أن من بين النازحين عدداً كبيراً من أعضاء الكيبوتسات وكبار الضباط والطيارين والمهندسين في صناعة السلاح. فهؤلاء يتعلمون اللغات بسرعة، وبوسعهم التكيف مع بيئتهم الجديدة، فالإسرائيليون مهاجرون بطبيعتهم" (هآرتس 2001/8/24). وهؤلاء المستوطنون عندهم من المدخرات ما يسمح لهم بأن يودعوا مبالغ طائلة في البنوك في الخارج... كملاذ من يوم بارد، كما يقول أمنون دنكر (نقلاً عن السفير 2002/2/18).

وقد لاحظ يوسي بيلين، عضو الكنيست عن حزب العمل، أن كثيراً من زملائه في الجيش والدراسة [من أعضاء النخبة]، الذين بلغوا الخمسين من العمر لا يمانعون في رحيل أبنائهم عن إسرائيل. وأن كثيراً من أبناء رجال النخبة يمتثلون بالفعل في الخارج لفترات طويلة [أي أنهم نازحون عن إسرائيل، ولكنهم يدعون غير ذلك] وأن آبائهم لا يعدون لهم بلداً جيدة ليعودوا إليها. وقد أوضح بيلين رأيه بقوله: "إن سياسة شارون وغيره

من الوزراء ستؤدي إلى أن يبدأ كل من هو قريب منا بالتفكير في الرحيل". (نقلًا عن فيليج فويس 13 - 2002/2/19).

وتساءل كاتب مقال في إحدى الصحف الإسرائيلية (معاريف 2002/1/28): هل يبني أبناء هذه الشريحة العليا لأنفسهم حياة في بلاد أخرى؟ وماذا سيحدث للوطن ولمن سيبقون فيه؟ وماذا عن القيم العتيقة مثل الصهيونية وإعمار البلاد؟

ونشرت إحدى الصحف قائمة بأسماء بعض أبناء النخبة النازحين تضمن أفراد من أسر رؤساء الوزراء السابقين: بن جوريون ومناحم بيجين وإسحاق رابين. وأشار بيلين إلى أن أولاد كل من وزير الدفاع بنيامين بن أليعازر، ووزير التعليم ماتان فيلاني، يعيشون خارج إسرائيل.

وقد كتب أمنون روبنشتاين في هآرتس (2001/12/31) يحذّر من خطورة هجرة الشرائح والطبقات الغنية والقوية في المجتمع الإسرائيلي. فهي تعني "إهدار لدماء الضعفاء، ومن لا يستطيعون الحصول على تأشيرة لأمريكا، وتركهم فريسة لمخاطر أكبر من التي نواجهها اليوم". ويصف الهجرة بأنها نوعٌ من التطهير الطبقي، "فالفقراء سيضطرون للبقاء هنا". فقد تحولت أرض الميعاد تحت ضغط الانقراض إلى جحيم، يضطر المرء إلى البقاء فيه نظراً لعدم وجود المالي الكافي للهجرة.

وحالة المستوطن الإسرائيلي عاموس ساهر، الذي يعمل كمرشد سياحي، والبالغ من العمر 35 عاماً تستحق الدراسة، فقد قرر الرحيل هو وزوجته وابنه الصغير بعد أن يجد مشترياً لشقته. يقول ساهر:

لم يكن الأمر هيناً لقد استغرقتني أعوام من الانفجارات وأعمال القتل، من الأحزان والآمال، من المجادلات والقلق، لكنني في النهاية انهزت. سئمتنا أن نجدهم في كل مرة نفتح المذياع يتحدثون عن انفجارات، عن دماء، عن موت، عن جناز. هذا هو الواقع صراحةً. ولست فخوراً بذلك، ولا أعتبر هذا شعاراً لي ولكن من المستحيل أن تقولوا لنا عليكم أن تبقوا هنا ما دام من المستحيل أن تضمّنوا لنا حياتنا. أريد أن أمنح أسرتي أقصى قدر ممكن من السعادة.

ويضيف ساهر:

الجميع الآن يعتقد أنه لا مجال نتقدم نحوه. ليس هناك ما نتقدم نحوه. المشكلة هي أننا على مدى السنوات الثلاث والخمسين الماضية لم ننجح في ضمان أمننا. هذا هو سبب الرحيل. نحن نشعر بعدم وجود مخرج. . . الحل هو الرحيل وليس تغيير السلطة. من الصعب عليّ أن أقول هذا. ولكننا نعيش في إسرائيل كما لو كنا مسحورين. نحن نخرج إلى الشوارع ومن الممكن أن يحدث أي شيء وأن ينسفنا معه ويحولنا إلى أشلاء. أنا لا أرى أملاً في حدوث تغيير كبير. وإحساسي يقول - ليس فقط الإحساس ولكنه التحليل العقلائي - إنه لا سبيل لضمان حياة الناس هنا. أعلم أن هناك أماكن لا تحدث بها مثل هذه الأمور. لا توجد أماكن محصنة من الموت ولا توجد أماكن ليس بها مجانين. ولكن توجد أماكن يمكنك أن تصحو في الصباح وتفتح عينيك وتحسني فنجان القهوة وتخرج وتقول صباح الخير للناس، وأهم شيء هو أن تصل إلى موقع عملك في الموعد المحدد. أنا ببساطة أشعر بالقلق على طفلي الرضيع..!.

ويبدو أن من سيحاولون إقناعي أن أبقى يفضلون أن أموت هنا على أن أعيش في مكان آخر. أما أنا شخصياً فأفضل الحياة ولا أخجل من ذلك.

وقد نشر ساهر موقفه هذا على شبكة الإنترنت (موقع يديعوت أحرونوت 2001/6/4). وتعكس التعليقات على موقفه الحالة المعنوية لدى الجماهير. فقد هاجمته الأغلبية، ولكن كانت هناك أقلية واجهت نفسها، فالمستوطن يوني من مستوطنة رحوفوت قال: "أخيراً.. لقد قال أحدنا وفعل ما ترغب الأغلبية في قوله وفعله، ولكنها تخاف من أن تقوله وتفعله".

وقد سئل ساهر عما إذا كان سيفتقد أصدقاءه والطبيعة الجميلة واللغة، فكان رده هو رد مستوطن حقيقي، مهاجر دائماً لا جذور له، فقال: "يمكنني أن أحب الطبيعة في مكان آخر.. إن كل ما أكلناه هنا منذ لحظة ولادتنا.. ليس أعمق جذوراً مما هو موجود في أماكن أخرى. إنني لا أفهم كيف يمكن أن أحب إسرائيل بينما يظفون النار عليّ في كل مكان". إن ساهر لا يبحث إلا عن متعته وخلصه الفردي، ولذا فوطنه هو مصلحته، أو كما يقول: "إسرائيل تمثل بالنسبة لنا إمكانية واحدة من بين العديد من الإمكانيات في العالم". وهو لا يختلف في ذلك عن كثير من المستوطنين الصهاينة، خاصة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الذين وصفهم أحدهم بأنهم يجلسون على حقائبهم، أي أنهم يستوطنون في إسرائيل بشكل مؤقت حتى يجدوا فرصاً أحسن للحراك الاقتصادي والاجتماعي. ولذا حينما سأله مندوب هآرتس إذا كان سيضايقه الشعور بالرضا الذي سينتاب أعداء إسرائيل بعد سماع كلامه هذا أجاب بأنه ليس "مسئولاً عن الروح المعنوية في إسرائيل... لست في حاجة لتصور ما يفكر فيه حسن نصر الله عندما يقرأ عن عاموس ساهر، مرشد الرحلات.. حسن نصر الله ليس في حاجة لعاموس.. [ببساطة شديدة] عاموس لا يريد أن يقف بسيارته في اختناق مروري فيتعرض للنسف". ويضيف: "لقد شاهدت أناساً يعيشون بهذه الطريقة. إنني أبحث عن مكان صغير وهادئ لدرجة الملل. مكان يترك فيه الناس أبواب منازلهم مفتوحة وهم بخارجها. وأعرف أن هذا موجود".

إن ما يشعر به المرشد السياحي والمستوطن الصهيوني عاموس ساهر ولا شك هو شعور معظم المستوطنين الصهاينة، بعضهم عنده الجرأة أن يفصح عن شعوره ورغبته الدفينة، والبعض الآخر لا يجسر على مواجهة ذاته. ولكن هل سيستمر الوضع على ما هو عليه؟

ويجب أن نشير إلى نزوح سكان المستوطنات عنها إلى ما وراء الخط الفاصل بين فلسطين التي احتلت عام 1967، وتلك التي احتلت قبلها، باعتباره شكلاً من أشكال النزوح. وقد ورد في صحيفة يديعوت أحرونوت (2002/3/29) أن عدد الإسرائيليين الذين أمضوا عيد الفصح خارج إسرائيل كان حوالي 200 ألف إسرائيلي، وكل هذا بسبب الوضع الأمني، ويمكن اعتبار هذا نزوحاً مؤقتاً.

وقد ازدادت أزمة إسرائيل الاستيطانية تفاقماً مع تزايد خوف أعضاء الجماعات اليهودية من الهجرة إلى إسرائيل نتيجة الانتفاضة. وقد نشرت صحيفة معاريف (2002/3/29) أن حوالي ربع ضحايا الانتفاضة (حتى أواخر مارس 2002) هم من المهاجرين الجدد (ونسبة المهاجرين من بين السكان لا تزيد عن 15%). ولذا ليس من الغريب أن تنشر جريدة معاريف (في عددها الصادر في 7 مايو 2001) أنه لن يهاجر إلى إسرائيل خلال العقد القادم سوى 300 ألف مهاجر من دول الكومنولث (مقابل حوالي 900 ألف خلال العشر سنوات الماضية)، وسيختار 200 ألف يهودي التوجه إلى دول أخرى. ويرى سالي ميريدور، رئيس إدارة

الوكالة اليهودية، أن عدد المهاجرين من روسيا ومن دول الكومنولث سوف يتقلص تدريجياً خلال السنوات القادمة كنتيجة لتحسُّن الوضع الاقتصادي في روسيا والهجرة نحو الغرب وتدهور الوضع الأمني في إسرائيل. ويشير ميريدور (حسبما جاء في جريدة يديعوت أحرونوت) أنه وصل في عام 2000 إلى إسرائيل 60130 مهاجراً، مقابل 67766 مهاجراً كانوا قد وصلوا إليها خلال عام 1999 بانخفاض قدره حوالي 22%. ويرى التقرير أنه على ضوء الأحداث الأمنية خلال عام 2001 (أي الانتفاضة) فمن المتوقع ألا يصل إلى إسرائيل خلال هذا العام سوى 50 ألف مهاجر فقط. وقد ظهر فيما بعد أن عدد المهاجرين كان أقل من 50 ألفاً، وحسب بعض الإحصاءات لم يتجاوز العدد 30 ألفاً.

ومن العناصر الأخرى التي تقاوم الأزمة الاستيطانية تزايد العرب بشكل ملحوظ. وقد بيّن مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا (حسبما جاء في جريدة يديعوت أحرونوت) أن 68% فقط من سكان الدولة العبرية داخل حدود فلسطين المحتلة قبل عام 1967 سيكون من اليهود في عام 2020، وذلك بعد أن يرتفع عدد العرب من 1,3 مليون (في الوقت الراهن) إلى 2,1 مليون، وقد جاء في البحث أن عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سيرتفع من 3 مليون إلى 5,8 مليون.

ويرى البروفيسور أرنون سوفر، الخبير الديموجرافي في مركز بيجين - السادات للأبحاث الإستراتيجية، أن العرب يشكلون حالياً (عام 2002) 49,5% من سكان الكيان الصهيوني المحتل قبل وبعد عام 1967 والضفة والقطاع، ولكنهم في عام 2020 سيشكلون 85%. ويعتقد قادة مركز أبحاث الأمن القومي أن البعد الديموجرافي والتكاثر الطبيعي المرتفع وسط السكان العرب داخل الكيان الإسرائيلي وخاصة الضفة والقطاع سيقوضان الديمقراطية في الدولة العبرية ويهددان بخطر فقدان مناطق جغرافية مثل الجليل والنقب الشمالي.

ويسود الاعتقاد لدى الباحثين بأن الكثافة السكانية العالية ستجعل من الدولة الصهيونية دولة عالم ثالث وتتسبب في تدهور بيئي في كل أنحاء البلاد. والمتضررون الأساسيون سيكونون من السكان اليهود الذين يسكنون السهل الساحلي الذين قد يهاجرون من البلاد. وكذلك "ثمة إمكانية عالية أن يوحد السكان الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والضفة والقطاع والأردن قواهم إلى درجة التقارب بينهم مما يمكنهم في قادم الأيام من العمل معاً إلى جانب أشقائهم في شرقي الأردن من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الكبرى من البحر إلى الصحراء" (نشرة العودة 2001/6/15).

وهذا لا يختلف كثيراً عما جاء في مقررات مؤتمر "ميزان القوة والأمن القومي الإسرائيلي" (الذي عُقد في هرتسليا وحضرته شخصيات إسرائيلية أمنية وأكاديمية بارزة - حسبما جاء في صحيفة هآرتس 2001/3/23). وقد تم الحديث في هذا "المؤتمر العلمي" عن إمكانية نقل العرب وترحيل السكان خارج الحدود والعمل على اتخاذ خطوات تمنع زيادة نسبتهم.

غضب العالم

من أهم ثمرات الانتفاضة التي تتجاوز التجمع الصهيوني اختراقها للتعليم الإعلامي الذي فرض على الشعب الفلسطيني وعلى جهاده ومقاومته. فوصلت الرسالة لكل شعوب العالم، وتعالّت الأصوات الغاضبة. ففي الشارع العربي الذي قال عنه علماء السياسة الأمريكيون إنه أسطورة لا وجود لها، خرج الآلاف من الطلبة والمتقنين

والفنانين بشكل يومي مستمر ليعبروا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. وهذا أمر متوقع بطبيعة الحال، فالجماهير العربية مدركة لخطورة الغزوة الصهيونية التي أسست جيئاً استيطانياً في فلسطين لا لأنها أرض الميعاد وإنما لأنها تقسم العالم العربي إلى نصفين وتعزل الواحد عن الآخر، ولأنها في موقع استراتيجي متميز، فهي تطل على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، ولأنها بوابة مصر الشرقية، مصر التي تضم أكبر كتلة سكانية من الشعب العربي وتشكل المركز والقلب لهذا الشعب. والجماهير تدرك كل هذا، وإذا كانت قد لزمتم الصمت بعض الوقت فإن هذا يعود إلى كفاءة آلات البطش وحدائتها وتقدمها في عالمنا العربي. وأعتقد أن كثيراً من أعضاء النخب الحاكمة في العالم العربي يعيدون حساباتهم في الوقت الحاضر بسبب تحرك الجماهير العربية، وهو الأمر الذي قد يضطرهم إلى تحذير الولايات المتحدة من خطورة الموقف.

وكان من شأن استمرار المقاومة الفلسطينية أن يجعل الصمت أمراً مستحيلاً على الكثيرين في أنحاء العالم، إذ اندلعت مظاهرات في كل أنحاء العالم اشترك فيها الآلاف من الغربيين الذين لم يسمح لهم ضميرهم بالاشتراك في مؤامرة الصمت. ومن أبرز الغاضبين الكاتب (الكولومبي الحائز على جائزة نوبل في الأدب) جابرييل جارتيا ماركيث الذي كتب يقول:

استندت نظرية المجال الحيوي الصهيونية إلى أن اليهود شعب بلا أرض، وأن فلسطين أرض بلا شعب. هكذا قامت الدولة الإسرائيلية غير المشروعة في 1948. فلما تبين أن هناك شعباً، وأن في فلسطين شعب يسكن في أرضه، كان من الضروري حتى لا تكون النظرية مخطئة إبادة الشعب الفلسطيني، وهو ما يتم بصورة منهجية منذ أكثر من خمسين عاماً.

هناك بلا شك أصوات كثيرة على امتداد العالم تريد أن تعرب عن احتجاجها ضد هذه المجازر المستمرة حتى الآن، لولا الخوف من اتهامها بمعاداة السامية أو إعاقة الوفاق الدولي. أنا لا أعرف هل هؤلاء يدركون أنهم هكذا يبيعون أرواحهم في مواجهة ابتزاز رخيص لا يجب التصدي له سوى بالاحتقار، لا أحد عانى في الحقيقة كالشعب الفلسطيني، فإلى متى نظل بلا أسنة؟

أنا أعلن عن اشمئزازي من المجازر التي ترتكبها يوماً المدرسة الصهيونية الحديثة، ولا يهمني رأي محترفي الشيوعية أو محترفي معاداة الشيوعية. أنا أطلب بترشيح آرييل شارون لجائزة نوبل في القتل. سامحوني إذا قلت أيضاً أنني أخجل من ارتباط اسمي بجائزة نوبل. أنا أعلن عن إعجابي غير المحدود ببطولة الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الإبادة، بالرغم من إنكار القوى الأعظم أو المثقفين الجبناء أو وسائل الإعلام أو حتى بعض العرب لوجوده.

أما الكاتب البرتغالي ساراماجو (وهو أيضاً حائز على جائزة نوبل في الأدب) فقد صرح أن رام الله التي رآها تحت الحصار تذكره بمعسكر أوشفيتس النازي، فاتهمه البعض بأنه ضحية الدعاية "الفلسطينية الرخيصة"! لكن ساراماجو لم يهتز كغيره أمام تهمة معاداة السامية الجاهزة، بل جاء رده كاسحاً ساخراً حين قال: "أفضل أن أكون ضحية للدعاية الفلسطينية الرخيصة على أن أكون عميلاً للدعاية الإسرائيلية الغالية"، وفصل رأيه فيما رآه قائلاً:

لم أكن أعرف أنه من الطبيعي أن يبحث طفل فلسطيني دمروا بيته عن كتبه ولعبه وسط الأتقاض، لم أكن أعرف أنه من الطبيعي تماماً أن تزين الرصاصات الإسرائيلية جدران المنازل الفلسطينية، ولا كنت أعرف أنه يلزم لحماية أقلية من الناس أن تُصادر المزارع وأن تُدمر المحاصيل، ولا أن توفير الأمن لهذه الأقلية يقتضي احتجاز المئات عند نقاط التفتيش وحواجز الطرق قبل السماح لهم بالعودة إلى منازلهم منهكين، هذا إن لم يُقتلوا .. فهل هذه هي الحضارة؟ أيمن أن نسمي هذه الأشياء ديمقراطية؟

كما قامت مجموعة من الكتاب البريطانيين بتوقيع بيان يدمغون فيه الهجوم على الشعب الفلسطيني ومؤسساته ونسيج مجتمعه وطالبوا بالانسحاب الفوري للجيش الإسرائيلي، وكان من بينهم الكاتب المسرحي الشهير هارولد بنتر وعشرات آخرين. وقد اضطرت حكومات ألمانيا وفرنسا وإنجلترا إلى وقف تصدير السلاح لإسرائيل، وظهر تغير ملحوظ في لهجة الإعلام الغربي المعروف بتحيزه الواضح للأبله للدولة الصهيونية.

وقد بدأت بعض الأصوات اليهودية الشريفة في الاعتراض على المجازر التي ترتكبها الدولة الصهيونية. فقد كتب يوري ديفيس (وهو مواطن إسرائيلي يقيم خارج إسرائيل) يدمغ ما سماه جرائم الحرب التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ويرفض، باعتباره إسرائيلياً ويهودياً، أن ترتكب هذه الجرائم باسمه. كما تظاهر عدد من اليهود الإرتوذكس من جماعة "ناطوري كارتا" (نواطير المدينة) المعادية للصهيونية والرافضة لها وهتفوا ضد الصهيونية. ورغم أن المظاهرة كانت سلمية فقد اعتدت الشرطة الإسرائيلية عليهم بالضرب.

ووقع عدد من كبار المفكرين والمتقنين اليهود الفرنسيين على بيان صيغ بلهجة بالغة القوة تعكس مشاعر الغضب والاحتجاج على الوحشية الإسرائيلية واستنكروا صمت الحكام الغربيين أمام الجرائم التي تقتربها قوات الاحتلال في الضفة الغربية. وقال البيان:

هؤلاء الذين يبررون حق عودة اليهود إلى إسرائيل تحت دعوى "حق دم" يعود لآلاف السنين يرفضون حق العودة "حق الأرض" للفلسطينيين. وأصحاب المقامات الرفيعة في الأمم المتحدة تصالحوا وارتضوا الإذلال المفروض على السلطة الفلسطينية. وهؤلاء الذين يدعون إدارة العدالة الكونية يديرون رأسهم عن أعمال القتل خارج نطاق القانون، وإعدام السجناء دون وجه حق وجرائم الحرب التي يرتكبها أرييل شارون.

الإسرائيليون لديهم دولة ذات سيادة وجيش وتراب وطني. أما الفلسطينيون فهم محبوسون كالبهائم في معسكرات منذ نصف قرن معرضين للوحشية والإذلال، ومحاصرين على أرض من الأحزان في حجم مقاطعة فرنسية .. إن الضفة الغربية مفخخة بالطرق الإستراتيجية ومتقوية بنحو 700 نقطة تفتيش ومحاطة بالمستوطنات.

لا يمكن المساواة بين المحتل ومن تُحتل أرضه. الانسحاب غير المشروط للجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وتفكيك المستوطنات هو مجرد تطبيق لحق معترف به شكلياً من الأمم المتحدة في القرارين 242 و338 وحتى قرار مجلس الأمن 1042، ومع ذلك يطلب بوش ضمانات من الضحايا.

"شارون يعتقل ممثلهم، وينسف بيوتهم بينما تمنع قواته سيارات الإسعاف من الوصول للجرحي.

والموقعون على البيان جميعهم يهود، وليسوا يهوداً عاديين، فهم من أبرز المتقنين اليهود في فرنسا. (نشر في صحيفة لوموند يوم 2002/4/7).

من المنتصر ومن المهزوم

يُعدُّ يوري أفنيري، عضو الكنيست السابق، من أوائل المستوطنين الصهاينة الذين أدركوا أن المشروع الصهيوني لا يمكن تحقيقه، ولذا كان من أول مؤلفاته كتاب إسرائيل بدون صهيونية. وقد كتب مقالاً بعنوان "الضربة القاضية لم تُسدّد بعد" (الأهرام ويكلي 2001/4/19) يقدّم فيه تقييماً كلياً للمواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أحسن ما قرأت. يقول أفنيري:

يدخل ملاكمان الحلقة : واحد منهما بطل الوزن الثقيل، والآخر وزن الريشة. ويتوقع الجميع أن يقوم البطل بتسديد ضربة قاضية تقضي على غريمه الهزيل في الجولة الأولى.

ولكن وبأعجوبة تنتهي الجولة الأولى، والضربة القاضية لم تُسدّد بعد، ثم الجولة الثانية، ويستمر نفس الوضع. وبعد الجولتين الثالثة والرابعة لا يزال خفيف الريشة واقفاً، مما يعني أنه هو الراجح الحقيقي، لا بالضربة القاضية ولا بالنقط، وإنما لمجرد أنه لا يزال واقفاً ومستمراً في الصراع مع غريمه القوي.

هذه الصورة المجازية تنطبق تمام الانطباق على المواجهة بين قوى الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني. فالجيش الإسرائيلي القوي لم ينجح حتى الآن في تحطيم العمود الفقري للانتفاضة. لقد جرّب هذا الجيش كل شيء : البنادق والطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة والتصفية الجسدية وتحطيم أحياء بأسرها والحصار وتحطيم المنازل وقطع الأشجار، ومع هذا في الشهر السابع لا يزال الفلسطينيون واقفين يصارعون غريمهم.

وتتمتع حكومة شارون/بيريس، في صراعها مع الفلسطينيين، بدعم الولايات المتحدة الكامل، فهي تزوّد إسرائيل بالأسلحة والمال وتمارس حق الفيتو لصالحها في مجلس الأمن (وكما قال دبلوماسي أوروبي إن إسرائيل من الناحية الفعلية هي العضو السادس الدائم في مجلس الأمن، الذي يتمتع بحق الفيتو). وتكتفي أوروبا بالتأييد اللفظي للفلسطينيين ولا تفعل أكثر من هذا. والنظم العربية تكتفي هي الأخرى بمنح الفلسطينيين كلمات طيبة.. وفي إسرائيل ذاتها جُنّدت وسائل الإعلام في خدمة الحكومة، ولا توجد معارضة حقيقية في الكنيست، ولا توجد أية حركات احتجاج، باستثناء بعض قوى السلام الراديكالية، التي تقاطعها وسائل الإعلام.

إذا كان هذا هو الوضع، هل يمكن القول إن الفلسطينيين عاجزين تماماً أمام التفوق الساحق لحكومة شارون/بيرييس؟ وهل أصابهم اليأس والوهن؟ الإجابة ستكون بالنفي، إذ أن آمالهم ترتكز على ما يلي:

أولاً: الانتفاضة نفسها. إن إرادة الشعب الفلسطيني لم يتم كسرها رغم كل الضربات القاسية التي سُدَّت إليهم، وقد سبَّب هذا دهشة الجنرالات والمعلقين الإسرائيليين. لقد حُطِّم اقتصاد الفلسطينيين، وأصبحت حياتهم جحيماً، ومع هذا يؤيد الجمهور الفلسطيني الاستمرار في الكفاح.

وقد وصف أحدهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأنه "صدام بين قوة لا يمكن مقاومتها، وشيء لا يمكن تحريكه". لقد أصبحت الانتفاضة حرب استنزاف. في مثل هذه الحرب بين قوة الاحتلال والمحتلين، نجد أن روح المحتلين المعنوية عالية لأنهم يدافعون عن وجودهم ذاته "وفي الحرب"، كما يقول نابليون، "تشكَّل الاعتبار المعنوية ثلاثة أرباع، أما توازن القوى فيشكِّل الربع الباقي".

وإسرائيل تدفع ثمناً باهظاً إن كان على هيئة خسائر مادية، أو على هيئة الدمار الذي يلحق بمقدرة الجيش على القتال (وهو ثمن لا يجراً أحد على حسابه). ولا يعرف أحد متى سيلحق التعب بإرادة الشعب الإسرائيلي ومقدرته على الاستمرار في هذا الصراع الذي لا طائل من ورائه. ويبدو أن هذا قد يحدث قبل أن يرفع الفلسطينيين أيديهم علامة على الاستسلام.

ثانياً: الجماهير العربية. من الواضح أن النظم العربية ليست على استعداد أن ترفع إصبعاً واحداً دفاعاً عن الفلسطينيين، وهي غير قادرة كذلك على إغضاب الأمريكيين، ولكن موقف المتقنين والجماهير مختلف تمام الاختلاف، فتعاطفهم مع الفلسطينيين كبير إلى أقصى حد.

هذا الوضع لا يسبِّب الضيق لهذه النظم الآن. ولكن إن حدث شيء يسبِّب غضب الجماهير إلى درجة أنه قد يعرِّض استقرار هذه النظم للخطر، فإن الموقف سيتغيَّر تماماً فجأة. وتوجد جماعات قومية وإسلامية معارضة في البلاد العربية تنتظر اغتنام مثل هذه الفرصة. فلو ارتكبت إسرائيل إحدى فضائرها مثل مذبحه قانا (حتى ولو عن طريق الخطأ) أو قامت بشيء ما في الحرم الشريف يسبِّب غضب الجماهير العربية، فإن الموقف سيتفجَّر. ومن المعروف أن إحدى المظاهرات في المغرب اشترك فيها مليون شخص، وأن مظاهرة قامت في السعودية لأول مرة (قامت بها النساء)، وقامت مظاهرة غاضبة في عُمان. ويبدو أن الجميع ينتظر شارون أن يرتكب إحدى أعمال البطش ليتفجَّر الموقف لتصل السنة النيران إلى عنان السماء.

ثالثاً: ثمة حدود حتى للدعم الأمريكي الكامل لشارون وبيرييس. وقد تكون إدارة بوش هي أسوأ الإدارات من وجهة نظر فلسطينية. ولكن توجد خطوط حمراء: البترول. لو حدث انفجار في العالم العربي، وقامت النظم العربية برسالة إلى أمريكا تطلب منها فيها أن تتفدّها [من الجماهير الغاضبة] قد تهبط اليد الأمريكية الحديدية على شارون وشركائه.

وفي كل هذا الوقت، في الأسبوع التاسع والعشرين من الصراع في حلبة الملاكمة، لم يستطع بطل الوزن الثقيل أن يهوي بالضربة القاضية على خفيف الريشة.

وقد كتب أفيري هذا في الشهر السابع من الانتفاضة، فما بالكم بالشهر السابع عشر والثامن عشر، وما بالكم بصاروخ قسام 2، محلي الصنع، الذي يصل إلى العمق الإسرائيلي، والذي كتبت عنه الصحف العربية في البداية، وكأنه خبرٌ عادي، وكأنه لا يتضمن تغييراً نوعياً في المواجهة بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، في الوقت الذي وصف فيه جدعون سامت الصاروخ بأنه "ليس نجاحاً للانتفاضة الثانية وحسب، بل هو أيضاً إخفاق محتم وصارخ لجهود الردع الإسرائيلية" (هآرتس 2002/1/30). وقال تالي شاحك (معاريف 2002/1/30): "يتغذى الخوف من التقديرات الأمنية والأنباء التي توقف شعر الرأس بشأن الصواريخ الموجهة في هذه اللحظات نحو مستوطنات خط التماس أو مراكز المدن، والعمليات المعقدة والمواد الناسفة التي لم يشهد لها مثيل".

لقد كان اسم عز الدين القسام محفوراً في الذاكرة الفلسطينية والعربية والإسلامية رمزاً للمقاومة والاستشهاد، وهاهو ذا يتحول إلى حقيقة مادية، وهكذا حوّل المنتفضون الحلم العربي إلى حقيقة، وهكذا تُعقل الهوية والذاكرة لتحوّل المستوطنات إلى أطلال، بدلاً من البكاء التقليدي عليها. ثم جاءت المفاجأة الأخيرة: تفجير دبابة "مركبا3" الإسرائيلية، وهي من أحدث أنواع الدبابات وأكثرها تحصيناً. كان الانفجار من القوة بحيث انقلبت الدبابة على جانبها. ويبدو أن المنتفضين، الذين خططوا للعملية بدقة، استخدموا مائة كيلو جرامات من المتفجرات. وتعدّ هذه العملية تصعيداً جديداً، لم يتوقعه الإسرائيليون الذين كانوا يتحدثون عن "جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يُقهر".

حرب التحرير الفلسطينية

انتفاضة الأقصى هي جزء من الحوار المسلح الذي انخرط فيه المنتفضون الفلسطينيون مع المستوطنين الصهاينة. ولعل من أهم ثمرات هذا الحوار أن المستوطنين الصهاينة بدأوا يدركون الانتفاضة لا باعتبارها إرهاباً (كما يدّعي زعمائهم أو كما يدّعي جورج بوش وأعوانه)، وإنما هي حرب تحرير وحركة مقاومة.

ويبدو أن الصهاينة في بداية احتكاكهم مع الفلسطينيين أدركوا ذلك تمام الإدراك. فلننظر على سبيل المثال لهذه الكلمات:

ابتداءً أحب أن أبدد كل الأوهام التي سادت بين الرفاق. إن الإرهاب [العربي] ليس مسألة مجموعة من العصابات ممولة من الخارج.. نحن هنا لا نجابه إرهاباً وإنما نجابه حرباً، وهي حرب قومية أعلنها العرب علينا. وما الإرهاب سوى إحدى وسائل الحرب. هذه مقاومة فعّالة من جانب الفلسطينيين لما يعتبرونه اغتصاباً لوطنهم من قبل اليهود- ولهذا يحاربون. وراء الإرهابيين توجد حركة قد تكون بدائية ولكنها ليست خالية من المثالية والتضحية بالذات. ومنذ زمن الشيخ عز الدين القسام أصبح واضحاً لي أننا نجابه ظاهرة جديدة بين العرب. هذا ليس النشاطيبي أو المفتي، فهذه ليست مسألة مصالح سياسية أو مالية شخصية. إن الشيخ القسام كان زيلوتياً [غيوراً دينياً]، على استعداد للتضحية بحياته من أجل مثل أعلى. ونحن اليوم لا نواجه واحداً وحسب مثله وإنما نواجه المئات بل الآلاف [أمثاله] ووراءهم كل الشعب العربي. نحن نقف من أهمية المعارضة العربية في أحاديثنا السياسية في الخارج، ولكن ينبغي علينا ألا نتجاهل

الحقيقة فيما بيننا. إن احترامي للحقائق السياسية هو الذي يجعلني أصر على ذكر الحقيقة. والاعتراف بهذه الحقيقة يؤدي بنا إلى نتائج حتمية وخطيرة بخصوص عملنا في فلسطين... يجب ألا نبني الآمال على أن العصابات الإرهابية سينال منها التعب، إذ أنه إذا ما نال من أحدهم التعب، سيحل آخرون محله. فالشعب الذي يحارب ضد اغتصاب أرضه لن ينال منه التعب سريعاً... فمن الأيسر لهم أن يستمروا في الحرب وألا يكلوا ولا يتعبوا... والعرب الفلسطينيون ليسوا بمفردهم، فالسوريون سيمدون لهم يد المساعدة. فمن وجهة نظرنا هم غرباء، ومن وجهة نظر القانون هم أجنب، ولكن بالنسبة للعرب هم ليسوا أجنب على الإطلاق... إن مركز الحرب هو فلسطين، ولكن أبعادها أوسع من ذلك بكثير. وحينما نقول إن العرب هم البادئون بالعدوان وندافع عن أنفسنا - فإننا نذكر نصف الحقيقة وحسب، فبالنسبة لأمننا وحياتنا، نقوم بالدفاع عن أنفسنا، ووضعنا المعنوي والجسدي ليس شيئاً... ويمكننا مواجهة العصابات... وإذا ما سمح لنا بتعبئة كل قونا فإنه لا يوجد أدنى شك بالنسبة للنتيجة... ولكن القتال ما هو إلا جانب واحد للصراع الذي هو صراع في جوهره سياسي. ومن الناحية السياسية نحن البادئون بالعدوان وهم المدافعون عن أنفسهم. إن الأرض أرضهم لأنهم قاطنون فيها بينما نحن نريد أن نأتي ونستوطن، ونأخذها منهم، حسب تصوّرهم... يجب ألا نظن أن الإرهاب هو نتيجة لدعاية هتلر أو موسوليني - قد يكون هذا عاملاً مساعداً، ولكن مصدر المعارضة يوجد بين العرب أنفسهم.

هذه الكلمات قالها بن جوريون نفسه في عام 1938. وهي لا تختلف كثيراً عن كلمات موشيه شاريت. ففي خطاب له في 9 يوليو 1936 أمام اللجنة السياسية لحزب "الماباي" عرّف الثورة العربية بأنها ليست ثورة الأفندية الذين يدافعون عن مصالحهم الشخصية إنما هي ثورة الجماهير التي تملئها المصالح القومية الحقة، وأضاف أن الفلسطينيين يشعرون بأنهم جزء من الأمة العربية التي تضم العراق والحجاز واليمن، وفلسطين بالنسبة لهم هي وحدة مستقلة لها وجه عربي، وهذا الوجه أخذ في التغيّر، فحيفا من وجهة نظرهم كانت بلدة عربية، وهاهي ذا قد أضحت يهودية. ورد الفعل لا يمكن أن يكون سوى المقاومة. وفي 28 سبتمبر من نفس العام، كان شاريت قاطعاً في تشخيصه للحركة العربية على أنها ثورة ومقاومة قومية، وأن القيادة الجديدة تختلف عن القيادات القديمة، كما لاحظ وجود عناصر جديدة في حركة المقاومة: اشتراك المسيحيين العرب بل والنساء المسيحيات في حركة المقاومة، كما لاحظ تعاطف المتقنين العرب مع هذه الحركة، وبيّن أن من أهم دوافع الثورة هو الرغبة في إنقاذ الطابع العربي الفلسطيني وليس مجرد معارضة اليهود.

[Simha Flapan. Zionism and The Palestinians (London: Croom Helm, 1979) pp 140 – 150]

وقد كان هذا الاعتراف الصهيوني بشرعية المقاومة العربية للغزوة الصهيونية وبطبيعتها القومية النبيلة مجرد إشراقاة وقتية، لحظة صدق غابت وتوارت وراء سحب كثيفة من الأكاذيب النابغة من الأسطورة العنصرية الصهيونية، أساس وجود الصهاينة في فلسطين. وجوهر هذه الأسطورة هو إنكار تاريخ الفلسطينيين ووجودهم ذاته، وهكذا تحولت فلسطين في وجدانهم إلى صهيون التي توقف تاريخها تماماً بسبب رحيل اليهود عنها. فخلت من السكان الأصليين، وإن حدث وكان هناك سكان أصليون، فهم حسب التصور الصهيوني قليلو العدد، متخلفون يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة، يهملون الثروات الطبيعية الكامنة في الأرض. وهم عادة مجرد رحالة لا يستقرون في أرض ما، وهم شعب لا تاريخ له، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة

(كالثعالب والذئاب) ومن ثم لا حقوق لهم، ويمكن إبادتهم إن ثبت أن ضررهم أكثر من نفعهم. وقد لخص وايزمان الصراع العربي الإسرائيلي بأنه "الصراع الأبدي بين الجمود من جهة، والتقدم والكفاءة والصحة والتعليم من جهة أخرى. إنها الصحراء ضد المدنية".

وقد قام الاستعمار الغربي بدعم الصهاينة وزين لهم الوهم بأنهم في وسعهم أن يغزوا الأرض الفلسطينية ويطردوا منها أهلها. ومع توالي التراجع العربي، اكتسبت الأسطورة الصهيونية حياة وقوة ومصداقية أمام المؤمنين بها. وتدرجياً تحولت فلسطين إلى إرتس إسرائيل في وجدانهم، فأصبح لهم - في تصورهم - حقوقاً مطلقة فيها، ومن ثم فكل من يهاجمهم هو مجرد دخيل إرهابي يحاول أن يسلبهم حقوقهم! أما العرب فقد تحولوا إلى مجرد أشياء يمكن تحريكها من مكان لآخر (كما يمكن بطبيعة الحال إبادتها). تصدر لها الأوامر بالتحرك فنتحرك، ثم يصدر لها أوامر بالتوقف فتتوقف. فالفلسطينيون ليسوا كائنات حية، حياتها وطاقاتها وحيويتها تتبع من داخلها، وإنما هم كائنات آلية يمكن تحريكها من الخارج، تماماً كما يفعلون في مسرح العرائس. ولعل رسالة وايزمان إلى أينشتاين (بتاريخ 1949/11/30) تلخص الموقف، فهو يرى العرب باعتبارهم شعباً غير مستعد للديمقراطية، يحاول الجري قبل أن يستطيع السير، ولذا من السهل أن يقع تحت تأثير البلاشفة والكاثوليك!

والصهاينة جاهزون بهذا التفسير السهل دائماً، فحينما تمرد العرب وقاوموا الظلم وعبروا عن غضبهم في أوائل القرن، لم يصنّف تمردهم باعتباره ثورة، وإنما صنّف باعتباره مجرد مذبحه حرّض عليها فنصل روسيا القيصرية. أي أن الصهاينة حاولوا إنكار وجود أية هوية سياسية للعرب عامة، وللفلسطينيين على وجه الخصوص، أو أية مشاعر قومية من جانبهم. فالصهاينة في إدراكهم للثورات العربية عليهم، ينكرون طبيعتها القومية والسياسية ويؤكدون لأنفسهم ولرفاقهم أن الدافع إليها ليس حب الأرض أو الوطن أو التمسك بالتراث، فالدافع إليها هو التعصب الديني أو التحريض الخارجي. وكان الصهاينة يلومون المسيحيين العرب، أحياناً، باعتبارهم الأعداء الحقيقيين لمشروعهم الاستيطاني، ويصورون المسلمين في صورة الفريق الطيب الذي يمكن التفاهم معه. وكانوا أحياناً أخرى يفترضون العكس، فيؤكدون أن المسلمين هم العدو الحقيقي، وأن المسيحيين هم الفريق الذي يبدي استعداداً كبيراً للتعاون. وكانت الجماهير الفلسطينية بالنسبة إليهم مجرد غوغاء يتلاعب بها المهيجون الإقطاعيون والأفندية ولا تحركها الدوافع القومية. ويرى سمحا فلابان أن وايزمان كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن تمرد هذه الجماهير ليس تعبيراً صادقاً عن حركة قومية خلاقة وإنما كانت تملية الاعتبار الإقطاعية والقبليّة الضيقة.

وإلى جانب هذا، كان الصهاينة يرون الفلسطيني أو العربي حيواناً أو مخلوقاً اقتصادياً محضاً تحركه الدوافع الاقتصادية المباشرة. ولذا، فيمكن حل المشكلة العربية (حسب هذا التصور) في إطار اقتصادي لا يكون سياسياً بالضرورة. ولعل من الأمثلة الأولى على هذه الإستراتيجية الإدراكية رشيد بك، هذا العربي الذي تم تخليقه حسب المواصفات الصهيونية في رواية هرتزل الأرض الجديدة القديمة، والذي يؤكد لنفسه وللغرب وللعالم أن الوجود الصهيوني قد عاد على العرب بالنفع الكبير: لقد زادت صادرات البرتقال عشر مرات، كما أن الهجرة اليهودية كانت خيراً وبركة، خصوصاً بالنسبة لملاك الأراضي لأنهم باعوا أرضهم بأرباح كبيرة. وظل لفيغ من الصهاينة يؤمنون إيماناً راسخاً بإمكان التغلب على معارضة الفلسطينيين عن طريق توضيح المزايا الاقتصادية الجمة التي سيجلبها الاستيطان الصهيوني، وعن طريق حثهم على الرحيل إلى

البلاد العربية بعد إعطائهم التعويض الاقتصادي المناسب عن وطنهم (وهذا ما يسمّى في الخطاب الصهيوني "الترانسفير الطوعي"). وكانت إحدى القناعات الإدراكية عند وايزمان أن تطوّر فلسطين سيؤدي إلى أن يفقد العرب الاهتمام بالمعارضة السياسية.

إن التفكير الصهيوني تفكير غربي استعماري عنصري حتى النخاع، ولذا فهو يتسم بالتعميم والتجريد والانتقاء، فالمستوطن الصهيوني إن لم يفعل هذا وجد نفسه أمام وجود إنساني متعين، له قداسته وله قيمته الإنسانية والحضارية، الأمر الذي يجعل من العسير عليه تقبل الاعتذاريات التي تسوغ استغلال العرب وإبادتهم وتحويلهم إلى مجرد شيء يُنقل من مكان لآخر، أو شيء لا ضمير له ولا هوية، ومن ثمّ يمكنه أن يخضع للترانسفير الطوعي. وهذا ما اقترحه هوراس كالن الفيلسوف البرجماتي الأمريكي في محاولته رسم صورة الفلسطيني في المستقبل، كما يجب أن يراها، فقال: "لو حصل اللاجئون على جوازات سفر وغيرها من الوثائق التي تمكنهم من التحرك بحرية، ولو حصلوا على مبلغ كافٍ من المال ليثقفوا به طريقهم إلى مكان من المتوقع أن يجدوا فيه سُبُل العيش المعقولة. وقيل لهم إن هذا هو كل ما سيحصلون عليه ولا شيء آخر أبداً، لو حدث هذا لبدأوا عندئذٍ في الاعتماد على النفس".

ولكن يوجد إلى جانب "الترانسفير الطوعي" "الترانسفير القسري" الذي يتم تحت مظلة البطش الصهيوني، والذي لا يزال يداعب جفون المستوطنين. ففي استطلاع للرأي أجري مؤخراً رأى 46% من الإسرائيليين ضرورة ترحيل الفلسطينيين من سكان المناطق و31% رأوا ضرورة ترحيل عرب إسرائيل (هآرتس 2002/3/12).

وهاهي الانتفاضة تحطم الأسطورة وتعيد للمستوطنين شيئاً من رشدهم وعقلهم عن طريق تفويض أسطورتهم الفاشية الزائفة. ويقول زئيف شيف أهم معلق عسكري في إسرائيل في وضوح كامل في هآرتس (2002/3/4) إن العمليات الفدائية الفلسطينية تنتمي إلى حرب العصابات وليس للإرهاب (الأمر الذي يذكرنا بكلمات بن جوريون وشاريت). أما يوثيل ماركوس فيشير في مقال له في هآرتس (2001/11/13) إلى فشل إسرائيل في القضاء على ما سماه "الإرهاب القومي" بالقوة. ومن الواضح أن الكاتب يخاف من الحديث عن الانتفاضة باعتبارها مقاومة مشروعة، ولذا يتخفى وراء عبارة "الإرهاب القومي" إلا أنه يعني، في واقع الأمر، "المقاومة الشعبية"، أو "حرب التحرير". ومما يدعم هذا الرأي أنه هو نفسه يقول إن فشل إسرائيل ليس فريداً "ففي القرن العشرين لم تتجح دولة في العالم في القضاء على الإرهاب القومي"، وهو بذلك يستدعي، عن غير وعي، إلى عقل المستوطنين الصهاينة تاريخ حركات المقاومة في أفريقيا وآسيا، وهي الحركات التي نجحت في هزيمة الجيوش الاستعمارية وتصفية الجيوب الاستيطانية سواء في الجزائر أم جنوب أفريقيا.

ويتساءل أبراهام يهوشع (بديعوت أchronوت 2002/1/22): "هل بإمكانكم أن تأتوا بمثال واحد من التاريخ نجح فيه شعب في السيطرة على شعب آخر لفترة طويلة؟ هل تعرفون مكاناً واحداً في العالم يعيش فيه بشر دون حقوق إنسان مثل الفلسطينيين؟".

إن ما يُسمى "الإرهاب" ليس إرهاباً، بل هو حرب تحرير، لأن الفلسطينيين ليسوا مجرد مجموعة متناثرة من المحاربين، بل هم شعب بأسره له تاريخه ومؤسساته الحضارية. وهذا ما يبيّنه مايكل بن مائير (هآرتس 3 مارس 2002)، إذ يقول:

إن الانتفاضة هي حرب التحرير التي يخوضها الشعب الفلسطيني. فالتاريخ يعلمنا أنه لا توجد أمة على استعداد أن تعيش تحت هيمنة شعب آخر وأن حرب التحرير التي يخوضها شعب مضطهد ستنتج حتماً.

[والإسرائيليون كقوة احتلال] يقتلون الأطفال ويقومون بتنفيذ حكم الإعدام في أشخاص مطلوبين دون محاكمة. لقد أقمنا الحواجز التي حوّلت حياة الملايين إلى كابوس... إن علماء أسوداً يرفرف فوق أفعالنا.. إن نظام الاحتلال يقوض المبادئ الأخلاقية ويمنع التوصل إلى سلام. وهكذا فهو يهدّد وجود إسرائيل.

ولأنها حرب تحرير يشنها المضطهد صاحب الحق السليب، فإحساسه بشرعية جهاده يشد من أزره ويحفزه على الاستمرار "في الحرب.. بلا هوادة". وكما يقول يوزي بنزمان (هآرتس 3 مارس 2002):

فلنتخيل أن كل الأوهام تحققت، وقبضنا على كل الإرهابيين، وصادرنا كل الأسلحة، وحططنا كل مصانع السلاح حيث تُصنع المدافع والصواريخ. فهل سيكون لهذا أي تأثير؟ هل يشك أحد في الصباح التالي ستظهر مصانع سلاح أخرى ستنتج المزيد من الأسلحة التي ستستخدم ضد إسرائيل؟ هل يشك أحد في أنه في هذا الصباح هناك مئات من الفلسطينيين يذهبون إلى مراكز التنظيم وحماس، يعلنون أنهم على استعداد أن يشنوا هجوماً على إسرائيل؟ هل نفذ خزان الانتحاريين من نابلس وقطاع غزة؟

[ولم يكن يوزي بنزمان هو من أول من أدرك ذلك، إذ يُروي عن إسحاق رابين أنه عندما نشبت انتفاضة 1987 سأله الجنود: "من أين يأتي مئات المتظاهرين الذين يلقون بالحجارة عليهم" (أبراهام يهوشع - نقلاً عن السفير 2002/2/25)].

أما جرشون باسكين، المدير العام المشترك للمنظمة الإسرائيلية - الفلسطينية للبحوث والمعلومات فكتب يقول:

إن الفلسطينيين يعرفون أن قوتهم العسكرية أقل بأضعاف من القوة الإسرائيلية وأنه لا توجد أمامهم أية إمكانية للفوز في أرض المعركة، ولكنهم يؤمنون من الناحية الأخرى بتفوقهم السياسي والأخلاقي. واعتقادهم هو أن العدل والتاريخ يقفان إلى جانبهم، وهم يقولون إن إسرائيل هي المحتل الأخير المتبقي في العالم وأن أحداً لا يستطيع أن يوقف نصرهم في حرب التحرير التي يخوضونها من الاحتلال الأجنبي. اعتقادهم هو أن اتباع تاكتيك مثل حزب الله سيحقق غاياته وأن الخسائر الفادحة التي تلحقها إسرائيل بهم تعزز من معنوياتهم وتشكل الفصل الأهم في الرواية الفلسطينية. واستناداً إلى تجربة عملية أو سلو الفاشلة، فهم يعتقدون أنهم لن يتمكنوا من انتزاع انسحاب كامل من المناطق من إسرائيل من خلال المفاوضات السياسية، وهم مقتنعون أنهم سيحققون ذلك في نهاية المطاف من خلال الكفاح الذي يخوضونه الآن، [أي من خلال حرب التحرير الفلسطينية].

ولأنها حركة تحرير، فإن حملة شارون الأخيرة للقضاء على الانتفاضة، وعلى ما يسمونه البنية التحتية للإرهاب، محكوم عليها بالفشل، فهي "إعلان حرب على الشعب الفلسطيني كله"، فالبنية

التحتية المشار إليها قد تكون "بعض الورش والمباني وبضع عشرات من القيادات والمخازن، وعشرات الآلاف من الأشخاص الحاملين للسلاح. ولكنها أيضاً المجموعة السكانية الفلسطينية التي تعيش في الضفة والقطاع، التي توفر الدعم الأخلاقي والحقيقي للمخربين، وباسم هذه المجموعة يهاجمون إسرائيل وإليها يعودون لإيجاد مخابئ لهم. ولذا فإسرائيل غير قادرة على مطاردة كل واحد من آلاف المخربين الفلسطينيين" (عوزي بنزيمان هآرتس 2002/3/31).

ونفس الموضوع يكرره مكيفا الدار (هآرتس 2002/3/14) في مقال بعنوان "عرفات معترف بالنصر"

يقول فيه:

شارون يعرف بالتأكيد ما يعرفه كل ضيف ينزل في ديوان رئيس السلطة الفلسطينية الملقى بالثقب في هذه الحرب. وربما يكونون قد أحرزوا هذا النصر بالفعل. هذا النصر موضوع على طاولته بشكل يومي من خلال عناوين الصحف. لن تستطيع أية دبابية إسرائيلية أن تأخذ هذا النصر منه ولا حتى من خلال القذف بنسوة رام الله من بيوتهن في الليل الدامس نحو النيران الموجودة في الشوارع.

إن المجاهدين يأتون بكل تراثهم وإيداعهم ليقاتلوا ضد المحتل. وهذا ما لاحظته يوسي ساريد (معاريف 2000/3/4). ففي رده على اليمين الإسرائيلي الذي يتهم اليسار الإسرائيلي بأنه أعطى الفلسطينيين البنادق (أي قوات الأمن التابعة للسلطة بتوقيع اتفاقية أوسلو). يقول:

صحيح، نحن قَدَمنا لهم البنادق، ولكن اليمين الوطني قَدَم لهم الحافزية. الاحتلال الذي يطول يقَدَم لهم الحافزية. المستوطنات التي تقام داخل أرضهم تقدّم لهم الحافزية. الأطواق والإغلاقات والجوع والفقر والإذلال تقدّم لهم الحافزية، البنادق بدون حافزية لا تطلق النار، ولكن إذا كانت هناك حافزية، حتى المكنسة تطلق النار. وها هي المكنسة أطلقت النار أمس: بندقية كاربين، يعرفها كل منطوع في الحرس المدني عن كذب، سلاح غير أوتوماتيكي... بندقية قديمة، مثبتة بالمسامير، خردة، ليست بندقية بقدر ما هي مكنسة، بندقية واحدة ومخرّب واحد قتلا عشرة رجال، سبعة جنود وثلاثة مدنيين.

إن الردع الذي حققه المخرّب الوحيد مع بندقية كاربين الخردة، تفوق ألف مرة الردع الذي حققه الجيش الإسرائيلي في عملية استعراضية في مخيم بلاطة وجنين مع كل دباباتها ومروحياتها.

إن حرب التحرير الفلسطينية تتبع من أنبل الدوافع الإنسانية، إقامة العدل في الأرض وتحرير الوطن من المغتصب والقضاء على الاحتلال وتنفيذ مقررات الشرعية الدولية، فمصدرها هو الأمل والمقدرة على التضحية بالذات، وليس اليأس والرغبة في تفجيرها، إنها تعبير عن امتلاء إنساني وأخلاقي حقيقي، ولولا هذا لما كُتِب لها الاستمرار، ولما أتى مئات المتظاهرين والاستشهاديين، المفعمين بالأمل والرغبة في تحرير الأرض.

وهي حرب أعادت إلى الوجدان العربي والإسلامي إحساسه بمقدرته على تغيير الواقع وعدم الاستسلام للظلم، ومن هنا ثورة الشارع العربي على الظلم، وإرساله رسائل للعالم بأسره بأنه لا يمكن السكوت على ما يحدث في فلسطين، وهي ثورة بددت الوهم الغربي بأن الشارع العربي لا وجود له، وأن الأجيال العربية الجديدة التي نمت وترعرعت في إطار ما يسمّى «ثقافة السلام»، والتي كان من المقدّر لها أن تتمركز حول نفسها

وتتسى فلسطين والفلسطينيين لتحقيق لنفسها المتعة من خلال معدلات متصاعدة من الاستهلاك، هذه الأجيال بدأت تبعث بالرسائل الواضحة بأن البطش الصهيوني الذي يتم بأسلحة أمريكية ودعم سياسي واقتصادي غربي لن يقابل بسلبية بلهاء، وإنما سننصدي له وسيدفع الجزار الثمن!

نهاية إسرائيل

أدت ظواهر مثل تزايد النزوح من المستوطن الصهيوني وتزايد الهجرة منه والمطالبة بفك المستوطنات والتفكير في تغليف (أي تقسيم) القدس. وتدهور الحالة الاقتصادية والإحساس بالعجز الأمني وإدراك الانتفاضة باعتبارها حرب تحرير، إلى طرح موضوع بقاء الجيب الاستيطاني الصهيوني على بساط البحث، وهو موضوع لا يحب أحد في إسرائيل مناقشته، ولكنه يُطل برأسه في الأزمات. ففي أثناء انتفاضة 1987، حين بدأ الإجماع الصهيوني بخصوص الاستيطان يتساقط، حذر إسرائيل هاريل المتحدث باسم المستوطنين من أنه إذا حدث تفهقر ما من جانب إسرائيل (أي شكل من أشكال الانسحاب والتنازل)، فهو لن يتوقف عند الخط الأخضر (حدود 1948) إذ سيكون هناك انسحاب روجي يمكن أن يتهدد وجود الدولة ذاتها (الجبروساليم بوست 1988/1/30). وهو تحذير قد يكون فيه قدر من المبالغة، ولكنه يحتوي أيضاً على قدر كبير من الحقيقة، ففي الحروب القومية (كما يقول إسرائيل هاريل نفسه)، تلعب الروح المعنوية (أو الجهادية) الدور الأساسي، وروح الإسرائيليين المعنوية في حالة تراجع، فهل ستصدق نبوءة هذا المتحدث الصهيوني؟

ولا يهم إن كانت النبوءة ستتحقق في المستقبل البعيد أو القريب، فما يهمنا في محاولة دراسة أثر الانتفاضة على التجمّع الصهيوني وعلى المستوطنين الصهاينة، أن نبيّن أن موضوع نهاية إسرائيل مطروح الآن على قائمة الاهتمامات الفكرية والوجدانية الصهيونية. انظر على سبيل المثال إلى يديعوت أحرونوت (بتاريخ 2002/1/27) التي ظهر فيها مقال بعنوان "يشترون شققاً في الخارج تحسباً لليوم الأسود"، واليوم الأسود هو اليوم الذي لا يحب الإسرائيليون أن يفكروا فيه. ونفس الموضوع يظهر في مقال ياعيل باز ميلماد (معاريف 2001/12/27) الذي يبدأ بالعبارة التالية: "أحاول دائماً أن أبعد عني هذه الفكرة المزعجة، ولكنها تطل في كل مرة وتظهر من جديد: هل يمكن أن تكون نهاية الدولة كنهاية الحركة الكيبوتسية؟ من نقطة الزمن الحالية ما زالت هذه الفكرة مدحوضة، ولكن ثمة الكثير جداً من أوجه الشبه بين المجريات التي مرت على الكيبوتسات قبل أن تحتضر أو تموت، وبين ما يجري في الآونة الأخيرة مع الدولة". بل إن المستوطنين أنفسهم أصبحوا يستخدمون نفس العبارة. فرئيس مجلس السامرة الإقليمي أخبر شارون (في مشادة لفظية معه): "نحن سنحارب بكل قوتنا، وسننزل الشوارع. إن هذا الطريق الدبلوماسي هو نهاية المستوطنات، إنه نهاية إسرائيل" (هآرتس 2002/1/17). وقد لخص جدعون عيسيت الموقف في عبارة درامية (يديعوت أحرونوت 2002/1/29) "ثمة ما يمكن البكاء عليه: إسرائيل".

بل إن مجلة نيوزويك (2002/4/2) صدرت وقد حمل غلافها صورة نجمة إسرائيل، وفي داخلها السؤال التالي: "مستقبل إسرائيل: كيف سيتسنى لها البقاء؟". وقد زادت المجلة الأمور إيضاحاً حين قالت: "هل ستبقى الدولة اليهودية على قيد الحياة؟ وبأي ثمن؟ وبأية هوية؟" ثم اقتبست المجلة قول الكاتب الإسرائيلي عاموس إيلون: "إنني في حالة يأس لأنني أخشى أن يكون الأمر قد فات. وقد قلت لكم مجرد نصف ما أخشاه". ولا يختلف رأي الأمريكيين (أوثق حلفاء إسرائيل) عن ذلك. فقد أعرب 18% عن رأيهم أن إسرائيل ستختفي

من الوجود، وقال 23% أنها لو استمرت في البقاء فلن تكون دولة يهودية، وهذه نسبة عالية للغاية (41%)، خاصةً وأن أحداً لم يكن يجرؤ حتى على طرح السؤال منذ عدة شهور!

وحين يطل موضوع "نهاية إسرائيل" برأسه فإن العدو يذيع عن نفسه ما يسمّى "العقدة الشمشونية"، وهي أنه إن تم استنزاه ومحاصرته فإنه سيحطم الدنيا على رأسه وعلى رؤوس الآخرين، كما فعل شمشون في الهيكل. ومن الأساطير الشمشونية الأخرى أسطورة ماساداه، وهي آخر قلعة يهودية سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرد اليهودي الأول ضد الإمبراطورية الرومانية (66 - 70 ميلادية). وتذهب الأسطورة الصهيونية إلى أن المحاربين اليهود المحاصرين أثروا الانتحار على الاستسلام للرومان، وأن انتحارهم هذا يقف دليلاً ناصعاً على مدى صلابة اليهود ووحدهم. ويلاحظ أن كلا الأسطورتين ينطوي على حالة حصار نهائية مغلقة، لا يمكن الفكك منها إلا بتدمير الذات وربما تدمير الآخر، أي أن نهاية إسرائيل سيصاحبها نهاية الآخر. والحركة الصهيونية في إشاعتها لهذه الأساطير الانتحارية، التي لا تستند إلى أية حقائق تاريخية، تحاول توليد الرهبة والخوف في العقل العربي، وبالتالي تكسب الكثير من المعارك النفسية والفعلية دون خوض أي حرب.

ولكن من المعروف أن القوات الإسرائيلية التي حُوصرت في خط بارليف، على سبيل المثال، استسلمت بطريقة عملية ورشيدة للغاية على مسمع ومرأى الصليب الأحمر الدولي والتلفزيون المصري. وفي أحد هذه المواقع، سأل الجنود قادتهم بتهكم إن كان المطلوب هو القتال حتى الموت لإقامة ماساداه ثانية، فأتاهم الرد بالاستسلام على أن يبتسموا أمام عدسات التلفزيون المصري. أما الجنود الإسرائيليون الذين انتحروا في أثناء عملية لبنان، فيبدو أنهم قاموا بفعلتهم هذه يأساً من الحرب وثنمها الفادح، إذ أنهم لم يكونوا داخل موقع محاصر، وبالتالي فإن انتحارهم لم يكن من أجل الدولة والمثل الصهيونية وإنما للاحتجاج عليها.

ومع اندلاع انتفاضة 1987 لم يتحدث الصهاينة عن النهاية في الإطار الانتحاري للماساداه، فكل من يهوشفاط حركبي وأرييل شارون، حين تحدثا عن نهاية الكيان الصهيوني، لم يشيرا من قريب أو بعيد إلى ماساداه وإنما إلى الطائرة المروحية الأمريكية، أي تلك الطائرة التي ستأتي حينما تحين لحظة النهاية وتحط فوق سطح السفارة الأمريكية (كما حدث في سايجون في فيتنام) لتأخذ فلول المستوطنين وعملاء الولايات المتحدة، أي أنه بدلاً من الانتحار البطولي الأسطوري المزعوم سيركض الجميع نحو الطائرة.

وتكرر نفس النمط مع اندلاع انتفاضة الأقصى والاستقلال، فلم يتحدث الصهاينة عن الانتحار البطولي أو عن نهاية الآخر، وإنما عن نهاية إسرائيل "ركوب آخر طائرة إذا تكررت قصة سايجون (هآرتس 2000/1/24). وفي مقال بعنوان "ليلة سعيدة أيها اليأس.. والكآبة تكتنف إسرائيل" كتبه اتيان هابر (يديعوت أchronوت 2001/11/11) يشير إلى أن الجيش الأمريكي كان مسلحاً بأحدث المعدات العسكرية، ومع هذا يتذكر الجميع "صورة المروحيات الأمريكية تحوم فوق مقر السفارة في سايجون محاولة إنقاذ الأمريكيين و[عمالهم] المحليين في ظل حالة من الهلع والخوف حتى الموت" و كل لبيب بالإشارة يفهم. فماساداه لم تطل برأسها، وإنما الطائرة المروحية رمز المقدرة على الاستسلام وعلى الهروب الجبان في الوقت المناسب. ثم يستمر نفس الكاتب في تفصيل الموقف :

إن جيش الحفاة في فيتنام الشمالية قد هزم الأمريكيين المسلحين بأحدث الوسائل القتالية...
ويمكن السر في أن الروح هي التي دفعت المقاتلين وقادتهم إلى الانتصار.. الروح تعني

المعنويات والتصميم والوعي بعدالة النهج والإحساس بعدم وجود خيار آخر... وهو ما تفتقده إسرائيل التي يكتنفها اليأس.

وهم النفوذ اليهودي

هل يعني ما نقول أن إسرائيل ستتهار تحت ضربات حرب التحرير الفلسطينية؟ الإجابة في تصوري بالنفي، فالتجمع الصهيوني تسانده الولايات المتحدة والعالم الغربي بأسره، بحيث إن مقومات حياته ليست من داخله، وإنما مستمدة من خارجه. وهنا يجب أن نتناول مقولة "سيطرة اليهود" على العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة. فمن الأفكار الأساسية المسيطرة على الخطاب السياسي العربي تصوّر أن اليهود يسيطرون على آليات صنع القرار في الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة، وبالتالي، ضحية مسكينة يتلاعب بها الصهاينة اليهود. ويتم هذا من خلال ثلاث آليات: الصوت اليهودي، الإعلام بكل أشكاله، واللوبي الصهيوني، ويُفسر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في هذا الإطار. ولكن الكثيرين ينسون أن الدولة الصهيونية استثمار استراتيجي مهم بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها قوة إمبريالية عظمى لها مصالحها التي تحاول تحقيقها وحمايتها بأي ثمن ولا تدخر وسعاً في ضرب كل من يقف في طريقها. وتتبع استراتيجية الولايات المتحدة من الاستراتيجية الغربية الاستعمارية العامة التي تحددت منذ منتصف القرن التاسع عشر (قبل أن يصبح أعضاء الجماعات اليهودية لاعبين أساسيين في كواليس السياسة الغربية). وقد قررت هذه الاستراتيجية المواجهة المستمرة مع العالم الإسلامي بدلاً من التصالح أو التعاون معه (وإلا لما قضت أوروبا على محمد علي ولما تم وضع اتفاقية سايبس بيكو لتقسيم العالم العربي). وهذا القرار قد يكون لاعقلانياً من وجهة نظرنا، ولكن من قال إن القرارات الاستراتيجية العليا "عقلانية"، فهي تستند إلى مفاهيم لا يتم التساؤل بشأنها من قبيل الأسطورة النازية (التي نادى بأن ألمانيا فوق الجميع) والأسطورة الصهيونية (التي ادعت أن فلسطين أرض بلا شعب) والرؤية الاستعمارية العرقية (التي افترضت أن من حق الرجل الأبيض الاستيلاء على العالم وتوظيفه لحسابه). وكل هذه المقولات الأسطورية التي لا أساس لها في الواقع تسبق عملية التفكير ذاتها، وبالتالي لا يمكن تغييرها إلا بجعل صاحبها يدفع ثمناً فادحاً للأسطورة.

وأية دراسة ولو مبدئية لمسألة الصوت اليهودي والإعلام من جهة وتعاضم النفوذ الصهيوني من جهة أخرى تبين أن موقف الولايات المتحدة من إسرائيل وقضية الصراع العربي الإسرائيلي لا يتأثر في أساسياته بحجم النفوذ اليهودي. خذ على سبيل المثال الإعلام: كانت نسبة أعضاء الجماعات اليهودية من العاملين في حقل الإعلام إلى غير اليهود كبيرة للغاية حتى أوائل الستينيات، ولكن أعداد غير اليهود بدأت في التزايد، وبدأ عدد المؤسسات الإعلامية التي يمتلكها غير اليهود يرتفع ويتسع نطاق نفوذها. وكان المفروض، حسب تصور مفهوم الهيمنة اليهودية من خلال الإعلام، أن يتراجع التحيز الأمريكي للصهاينة، باعتبار أنه ثمرة ضغط يهودي أو صهيوني. ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل، بل يمكن القول إن العكس صحيح. ويمكن أن نطرح سؤالاً: هل هناك اختلاف جوهري في موقف المؤسسات الإعلامية التي يمتلكها يهود عن تلك التي يمتلكها غير يهود؟ وهل

يمكن القول بأن هذه أكثر تحيزاً من تلك؟ أعتقد أن الإجابة بالنفي، فثمة موقف أمريكي عام تروّج له المؤسسات الإعلامية الأمريكية بغض النظر عن انتماء أصحابها الديني أو العرقي أو السياسي، وكل هذا يدل على أنه لا توجد علاقة طردية بين تزايد النفوذ اليهودي الإعلامي وتزايد حجم التأييد الأمريكي للدولة الصهيونية

أما بخصوص الصوت اليهودي، فالمسألة أكثر وضوحاً. فالصوت اليهودي يختلف من رئيس جمهورية لآخر. فكلينتون حصل على عدد كبير من أصوات اليهود على عكس نيكسون الذي لم يحصل على أكثر من 20%. ولكن منحى التأييد الأمريكي للدولة الصهيونية أخذ في التصاعد بغض النظر عن عدد الأصوات التي يحصل عليها رئيس الجمهورية المنتخب، إذ توجد سياسة استراتيجية عامة لا تتأثر بأمر جزئية مثل عدد الأصوات الذي تمنحه أقلية دينية أو عرقية ما لرئيس الجمهورية (يلاحظ أن قرارات جورج بوش الابن لم تتأثر كثيراً بأن معظم أعضاء الأقلية الإسلامية والعربية في فلوريدا قد منحوه أصواتهم مما أدى لنجاحه). ولنقارن موقفنا بموقف المتحدث الرسمي التركي، حينما كان دوكاكيس (وهو من أصل يوناني) قد رشح نفسه لرئاسة الجمهورية. فقد سئل: ألا تخشى الحكومة التركية من وجود رئيس جمهورية من أصل يوناني في البيت الأبيض، ومن أن مثل هذا الرئيس قد يتخذ مواقف متحيزة لليونان على حساب تركيا؟ فرد المتحدث التركي بحزم قائلاً: إن تركيا لا تخشى شيئاً لأنه توجد ثوابت استراتيجية تحكم سلوك وسياسات الولايات المتحدة ولا تؤثر فيها الخلفية العرقية للرئيس الأمريكي (في الوقت الذي كان فيه بعض العرب يرتعدون خوفاً من أن كيتي دوكاكيس - زوجة المرشح الديمقراطي - يهودية).

ولو صدقت مقولة هيمنة اليهود على القرار السياسي الغربي لتناسبت درجة الدعم في دولة غربية ما تناسباً طردياً مع عدد اليهود ومدى نفوذهم، ولكن الدراسة المتأنيّة تؤكد أنه لا توجد أدنى علاقة. فموقف هولندا وإنجلترا يتسم بالدعم الكامل لإسرائيل رغم أن الدولة الأولى لا يوجد بها يهود تقريباً والثانية بها جماعة يهودية آخذة في التناقص ودمدمجة في المجتمع الإنجليزي وهزيلة لأقصى حد. بينما نجد أن فرنسا التي توجد فيها جماعة يهودية قوية نشطة وذات نفوذ تتخذ مواقف أكثر اعتدالاً.

وقرار الولايات المتحدة بدعم إسرائيل يستند إلى حسابات دقيقة داخل إطار خيارها الاستراتيجي المبدئي، فالولايات المتحدة تعطي الدولة الصهيونية ما يقرب من عشرة مليارات دولار سنوياً لحماية المصالح الأمريكية (أسعار البترول - السوق العربية - الاستثمارات الأمريكية - صفقات السلاح - الأموال العربية في المصارف الأمريكية) والأمن الأمريكي (الحكومات العربية الممائلة للولايات المتحدة - النفوذ الأمريكي في المنطقة - التحكم في منابع البترول). ولنتخيل الشرق الأوسط دون الدولة الصهيونية، ولنتخيل الولايات المتحدة وقد اضطرت لأن تقوم بمهمة حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية بنفسها دون اللجوء لوسيط محلي. ففي مثل هذه الحالة الافتراضية يُقال إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تُبقي خمس حاملات طائرات في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل دائم تكلف حوالي خمسين مليار دولار. وهكذا فالدولة الصهيونية صفقة استراتيجية رابحة بالنسبة للولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يحرص المتحدثون الإسرائيليون على إظهاره ولا يملون من تكراره للحصول على المزيد من الدعم.

خاتمة

يتبين من الأفكار والملاحظات التي سبق عرضها أنه لا بد من تضافر جهود الفلسطينيين وتضحياتهم اليومية مع جهود الدول العربية والإسلامية، كما يجب حشد طاقات الجماهير العربية وتنظيمها حتى يتحول غضبها وحماسها إلى مقاومة فعّالة. ولعل مقاطعة البضائع والشركات الإسرائيلية والأمريكية هو أول ما يتبادر إلى الذهن، على أن تحل محلها بضائع مصرية أو حتى أوروبية أو يابانية. وهناك أشكال أخرى من المقاومة مثل تسعير النفط بكل من اليورو والدولار وتحويل بعض الأرصدة العربية من المصارف الأمريكية إلى المصارف الأوروبية. وهذه على أية حال مجرد اقتراحات أولية لا بد أن تُدرس. وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة أن يُعقد مؤتمر للمتخصصين يدرس أشكال المقاومة الأخرى للاستعمار الصهيوني الذي تسانده الولايات المتحدة.

وثمة محاولات تُجرى الآن لاختراق المقاومة الفلسطينية والانتفاف حولها باسم محاولة وقف العنف والعودة إلى مائدة المفاوضات، وما شابه ذلك من دعاوى استسلامية مصقولة تتجاهل مكاسب المجاهدين الفلسطينيين الميدانية، وذلك بدلاً من أخذ هذه المكاسب في الاعتبار، وبدلاً من دعمها عن طريق تفعيل العمق الإستراتيجي العربي والإسلامي على جميع المستويات الرسمية والشعبية، وبدلاً من طرح مبادرات سياسية يساندها ضغط عربي وإسلامي: مبادرات تلبي حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف.

إن كفاح الشعب الفلسطيني نجم ساطع في زمن الكذابين والمزيفين والوثنيين و"الواقعيين" الانهزاميين، وهو نجم بدد كثيراً من الظلمة والأكاذيب. وقد أثبت الفلسطينيون مقدرة فائقة على الصمود والمثابرة والإبداع والكفاح من أجل شرف أمتنا وكرامتها ومصالحها وأمنها، ونرجو ألا يُكتبَ عنا أننا تركنا هذه اللحظة التاريخية النادرة نقلت من أيدينا.

والله أعلم.

ملحق

أثر الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي

يمكن القول إن أبعاد أزمة الاقتصاد الإسرائيلي في ظل الانتفاضة المباركة تتجلى في بُعدين أساسيين هما: انهيار ثقة الجمهور ورجال الأعمال والمؤسسات المالية في الاقتصاد من جهة، وتدهور واضح في معظم المؤشرات الاقتصادية الأساسية من جهة أخرى. ويتبدى البُعد الأول في أن الإسرائيليين يقومون بتحويل أموالهم إلى الخارج. وطبقاً لصحيفة معاريف (2002/3/21)، فقد بدأ الإسرائيليون الخائفون يبحثون عن المستقبل خلف البحار، والمؤشر الأفضل أو "بارومتر الوطنية" يكن إيجاده في الوضع الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالأموال التي يتم تحويلها للخارج، والتي وصلت إلى 2,8 مليار دولار في عام 2001، أي أنها ارتفعت بمعدل

80% بالقياس إلى العام السابق، وبأكثر من عدة أضعاف بالقياس إلى عام 1998، كما أن الأموال الإسرائيلية في الخارج تزيد عن 71 مليار دولار تقريباً (هآرتس 2002/3/20).

ويلاحظ أن إعداد الملجأ الاقتصادي في الخارج لا يتطلب وقتاً كبيراً أو إجراءات معقدة، وكل ما هو مطلوب بضع عشرات آلاف الدولارات، وتوقيع عدد غير كبير من المستندات، ولذلك صارت البنوك تواجه أزمة طلبات من الجمهور لفتح حسابات في الخارج، حتى أن الموظفين يضطرون إلى تأجيل اللقاءات مع الزبائن بسبب ترايد الطلبات.

وتؤكد استطلاعات الرأي العام أن 73% من الإسرائيليين يرون أن شارون فشل في معالجة الوضع الاقتصادي، فيما أكد 78% منهم أن حكومته لا تمتلك خطة اقتصادية. وأكد 34% ممن شملهم الاستطلاع الذي أجراه معهد داحاف في نوفمبر 1002 - أن أوضاعهم الاقتصادية أصبحت أكثر سوءاً، وأعرب 38% منهم عن تخوفهم من فقدان وظائفهم، وذلك بعد تسريح العاملين في بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة (البيان 2001/11/18).

وقد انهارت ثقة رجال الأعمال في الاقتصاد الإسرائيلي، فاتحاد رجال الصناعة الإسرائيليين يرسم صورة قاتمة للاقتصاد على أنه اقتصاد على حافة الانهيار، يعاني من البطالة، وتوقف الاستثمار الأجنبي، وإغلاق المصانع، والركود. وقد كشف استطلاع للرأي أجرته المفوضية الأوروبية بين رجال الأعمال الإسرائيليين في يوليو 2001 أن أكثر من 59% منهم على يقين بأن الاقتصاد الإسرائيلي في أسوأ حالاته (البيان 2001/7/31).

ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي اشتدت حدة التوتر بين الحكومة وبنك إسرائيل، وهاجم محافظ البنك ديفيد كلاين الحكومة متهماً إياها بالتقصير في معالجة القضايا الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض النمو (معاريف 2002/3/19). وقد ثارت الأزمة بين الطرفين إثر رفض البنك تدخل الحكومة في إدارة فائض العملة الأجنبية، وضمان استقلال البنك في استخدام السياسة المالية، حيث يخشى مديرو البنك من تدخل الحكومة في إدارة فائض العملة الأجنبية واستخدامها لتمويل العجز الكبير في الميزانية تحت وطأة الانتفاضة، وتصاعد النفقات العسكرية. وقد قرر البنك خفض سعر الفائدة من 8,2% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3,8% في مطلع عام 2002 (هآرتس 2002/3/21).

ويمكن أن نرصد العديد من مظاهر الأزمة الاقتصادية العميقة في المؤشرات المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي:

فعلى صعيد المؤشرات المالية الأساسية، فإن هناك ركوداً اقتصادياً عميقاً، والنمو صفري، والدخل من الضرائب ينخفض بصورة واضحة. ولذلك قررت الحكومة إجراء تخفيضات كبيرة مقدارها 1,4 مليار دولار في ميزانية عام 2002، وذلك بعد أن وصلت نسبة العجز في الميزانية لعام 2001 إلى 3%، ويتوقع لها أن تصل إلى 6% في عام 2002 (معاريف 2002/3/21).

ويرجع هذا العجز المتنامي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6% في عام 2001، أي أن النمو الاقتصادي بالسالب، وهذه أقل نسبة نمو في تاريخ إسرائيل. ونظراً لتقلص الناتج المحلي وعدم النمو فقد

انخفض متوسط دخل الفرد في إسرائيل من 20 ألف دولار حتى أصبح 17,2 ألف دولار في العام، وذلك وفقاً لبيانات المكتب المركزي الإسرائيلي (هآرتس 2002/3/19).

ولا شك في أن متوسط دخل الفرد في إسرائيل يضعها في مرتبة الدول الصناعية المتقدمة، ولكن انخفاضه بهذه الوتيرة الكبيرة يجعل الإسرائيليين يشعرون بحدة الأزمة الاقتصادية، وبالقلق من تردي الوضع الاقتصادي واحتمال فقدان وظائفهم. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في إسرائيل بنحو 10% من القوة العاملة، أي 256 ألف شخص، ولكن بعض المحللين يرون أن نسبة البطالة أعلى من ذلك بكثير حيث يضيف العلامة أربييه أرنون من قسم الاقتصاد في جامعة بن جوريون اليائسين من الحصول على عمل ليصل عدد العاطلين في تقديره إلى 350 ألف شخص (البيان 2002/3/14). كما أن القطاعات الاقتصادية المختلفة تسرح الكثير من العاملين من وظائفهم، حيث ستقوم البنوك بتسريح نحو 1100 موظف في عام 2002، مما يرفع نسبة البطالة بصورة حادة.

وفي مقابل هذا التقلص الواضح في الناتج القومي وعجز الميزانية تضخمت نفقات الدفاع والأمن بصورة واضحة لمواجهة الاستنفار الأمني الشامل في مواجهة الانتفاضة، وتجنيد أعداد كبيرة من القوى العاملة في الخدمة الاحتياطية، وارتفاع تكلفة الآلة الحربية، فتقرر زيادة الميزانية العسكرية لتصبح 11 مليار دولار، وهي تمثل 20% من ميزانية عام 2002، فالمؤسسة العسكرية تحصل في يسر وسهولة وبلا رقابة على ميزانية ضمة على الرغم من تدهور الوضع الأمني والاقتصادي للإسرائيليين (ليندا عفروني جلوياس 2001/11/5). وحسب تقديرات مؤسسة التأمين الوطنية والجيش فإن تكلفة استدعاء 20 ألف من الاحتياطي من أجل القضاء على الانتفاضة في نهاية مارس 2002 ستصل إلى نحو 125 مليون دولار شهرياً، ولا يشمل ذلك تكلفة أيام العمل التي سيفقدها جنود الاحتياط (يديعوت أحرونوت 2002/3/31).

وامتد الأثر الاقتصادي للانتفاضة إلى بعض أهم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي مثل السياحة والزراعة وقطاع العقارات. ففي قطاع السياحة بلغت الخسائر 2,1 مليار دولار (الموقع الإخباري باللغة العربية لسيديعوت أحرونوت 2002/3/26)، وانخفض عدد السياح بعد الانتفاضة إلى 870 ألف شخص بعد أن كان 1,7 مليون سائح وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، ويتوقع أن يستمر التراجع بنسبة 37% تقريباً عام 2002.

ولأول مرة يحدث عجز في قطاع السياحة حيث إن المبالغ التي أنفقت عليه زادت على الأرباح بحوالي 600 مليون دولار. وقد تم الاستغناء عن 15 ألف عامل من أصل 36 ألف عامل في قطاع الفنادق وتسريح حوالي 50 ألف عامل من أصل 220 ألفاً في قطاع السياحة، في حين أغلقت 25 شركة سياحية أبوابها هذا العام. بل إنه حتى في الأماكن البعيدة الآمنة نسبياً كالبحر الميت انخفضت نسبة الحجز في الفنادق بنسبة 66% عن مثيلاتها عام 2000.

ونظراً لانهايار صناعة السياحة فقد تضررت شركة الطيران الإسرائيلية "العال" التي وصلت خسائرها إلى 160 مليون دولار، ومع تدهور الوضع الأمني قرت العديد من شركات الطيران العالمية إلغاء رحلاتها إلى تل أبيب، كان من أبرزها شركة "إير فرانس" (البيان 2001/9/8).

أما في قطاع البناء والعقارات فقد حدث تقلص بنسبة 10%، وبلغت الخسائر حوالي 600 مليون دولار نتيجة منع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل، وانخفضت نسبة شراء البيوت والشقق الجديدة بنسبة

16% خلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر 2001، أما في المستوطنات فقد انخفضت مبيعات الوحدات السكنية بنسبة 66%.

وامتدت الأزمة إلى المناطق العربية المحتلة في عام 1948. فمنذ قيام الانتفاضة وتضامن الشباب العربي معها في مظاهرات عنيفة في مدن مثل يافا وحيفا وعكا، أخذ اليهود يبيعون منازلهم في يافا ويخلون عكا مهاجرين إلى مناطق أخرى. ويقوم السكان العرب بشراء البيوت والشقق التي يبيعها اليهود بأسعار رخيصة، فأسعار الوحدات السكنية انخفضت في كل المدن المختلطة التي يسكنها العرب واليهود، وتصل نسبة الانخفاض أحياناً إلى 30% أو أكثر، وذلك بسبب رغبة اليهود في الهجرة (الموقع الإخباري باللغة العربية لصحيفة يديعوت أحرونوت 2002/3/29).

وفي القطاع الصناعي حدث انخفاض بنسبة 7% في بعض فروع الصناعة خصوصاً الصياغة (الذهب). كما تأثرت الصناعات التكنولوجية المتقدمة التي تعد القطاع الرائد في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد قررت شركة إنتل كورب إلغاء قرار إنشاء مصنع جديد لإنتاج رقائق الكمبيوتر في إسرائيل بتكلفة 3,5 مليار دولار. كما قررت شركة "لوسنت تكنولوجيز" الأمريكية المتخصصة في معدات الاتصال إغلاق وحدة إنتاجها في إسرائيل التي تعمل تحت اسم "كرومايتس نتويركس". وفي ظل انهيار قطاع التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة واستمرار تأثير الانتفاضة تراجعت الاستثمارات الأجنبية في القطاع التكنولوجي الإسرائيلي من 13 مليار دولار عام 1999 إلى أقل من مليار في الوقت الراهن. بل بدأت الشركات الأجنبية في الانسحاب من إسرائيل.

وخسر قطاع الزراعة حوالي 110 مليار دولار، ويُتوقع أن يشهد عام 2002 إغلاق 10% من الشركات التي تعمل في إسرائيل (البيان 2001/12/19). وقد تأثرت حركة التسوق بصورة كبيرة، ففي مطلع أبريل 2002، وعقب عملية نتانيا الاستشهادية، تقلص عدد زوار المجمعات التجارية بنسبة تتراوح بين 30 - 50% في أعياد الفصح اليهودي (الموقع الإخباري باللغة العربية لصحيفة يديعوت أحرونوت 2002/4/2).

وعلى صعيد التجارة الخارجية، بلغ العجز في الميزان التجاري 2,6 مليار دولار عام 2001، وانخفضت الصادرات بنسبة 11% عام 201، وشمل هذا جميع أنواع الصادرات. فقد انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة 7% منها 77% في صادرات قطاع التكنولوجيا المتطورة. وانخفضت صادرات الألماس المصقول بنسبة 17% والصادرات الزراعية بنسبة 8,3%.

وانخفضت الواردات بنسبة 4,4%، وانخفضت المواد الخام المستوردة بنسبة 10% والألماس الخام بنسبة 20% والماكينات بنسبة 11%. أما الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل فقد انخفضت بنسبة 65% في عام 2001، وكان أكثر أنواعها تضرراً هو الاستثمار في قطاع السندات المالية الذي تراجع بنسبة 94,7%. وفي القطاع الصناعي بلغت نسبة التراجع في النمو 30% عام 2001.

ولكن أمام هذه الأرقام يجب ألا ننسى أن أثر الانتفاضة على إسرائيل له وجه إيجابي (من منظور إسرائيلي)، فأمم تصاعد حدة المواجهات يلجأ شارون إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتياط مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة والسخط الشعبي الناتج عنها، حيث تزايد الطلب على توظيف حراس الأمن من المجندين العاطلين عن العمل والطلاب، ويصل عدد العاملين في قطاع الحراسة 130 ألف شخص يحرسون دور السينما والمطاعم

والمؤسسات التعليمية، وهو يُعد الفرع الأكثر تشغيلاً في الاقتصاد الإسرائيلي (بديعوت أحرונوت 2002/3/29). وهكذا تحاول إسرائيل استخدام المخاوف الأمنية الناجمة عن الانتفاضة لحل بعض جوانب أزمته الاقتصادية المستحكمة.

ومع تنامي العمليات الاستشهادية لجأت الحكومة إلى تخصيص خمسة عشر مليون دولار لتحسين وسائل النقل العام داخل الخط الأخضر والمستوطنات، إلى جانب ما تنفقه المؤسسات الاقتصادية والترفيهية من ملايين الدولارات على استئجار خدمات شركات الحراسة لإقناع عملائها بأنه بالإمكان ارتيادها دون الشعور بالخوف، ولكن الإسرائيليين أصبحوا لا يستخدمون وسائل النقل العام ويرفضون التوجه إلى المطاعم الكبيرة في المدن، ويخشون المشي في الشوارع.

ومع زيادة المخصصات المتعلقة بحماية قطاع غزة وتأمين المستوطنات والسياح الأمني حول قطاع غزة يزداد الجدل داخل المجتمع الصهيوني حول الاستيطان (كما سنبين فيما بعد).

وإزاء كل هذا التآزم الاقتصادي تتعالى الأصوات لمناقشة الوضع في إسرائيل. وفي استطلاع أجرته صحيفة معاريف في يناير عام 2002م تبين أن 79% من الإسرائيليين غير راضين عن الأداء الحكومي في الاقتصاد، فهناك من يرى أن الانتفاضة تُستخدم كغطاء وتبرير للأداء السيء للحكومة وإخفاء عجزها في مواجهة المشاكل الحقيقية في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويتحدث آخرون عن أن الحكومة تخدع الناس عندما تعدهم بالأمن مع الإبقاء على الاحتلال، وأن جميع إجراءات الحكومة لإنعاش الاقتصاد مجرد وهم، وأن الحل الحقيقي هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وتشير أقلام أخرى إلى التغييرات الاقتصادية التي يجريها شارون في خطته دائماً من أجل الإبقاء على حكومة الوحدة الوطنية وإرضاء الأحزاب الدينية والكتل الصغيرة بإعطائها المزيد من الأموال والمخصصات، وما تكلفه هذه التغييرات من مزيد من التخبط الاقتصادي.

وفي نفس الاتجاه وصل البعض إلى التساؤل عن إمكانية وصول إسرائيل إلى حالة الأرجنتين، وهو السؤال الذي طرح نفسه في جلسة بحث في الجامعة العبرية يوم 2002/1/30م لمناقشة الوضع في الأرجنتين. فقد أشار المجتمعون إلى أن عوامل الانهيار الأرجنتيني موجودة في المجتمع الإسرائيلي مثل تزايد الفجوة الاجتماعية واتساع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانعدام النمو الاقتصادي وتدهور نظام التعليم وانعدام الثقة في القيادة السياسية.

وكما أسلفنا فإن معظم هذه العناصر كان موجوداً داخل المجتمع الإسرائيلي كإمكانية لم تتحقق أو كإشكالية يمكن حلها، ثم جاءت الانتفاضة لتزيد من تفاقمها وتجعلها مشكلاتٍ جلية لا يمكن تجاهلها ويصعب إيجاد حلول تقليدية لها في المدى المنظور. وتُقدَّر مجمل خسائر الاقتصاد الإسرائيلي بأكثر من 3 مليار دولار، أي ما يعادل 3% من الناتج القومي (معاريف 2002/3/29)، في حين ترفع بعض التقديرات هذه الخسائر إلى 10 مليار دولار (البيان 2001/9/8). ويمكن إدراك فداحة هذه الخسائر وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي إذا علمنا أن حرب أكتوبر 1973 كلفت الاقتصاد الإسرائيلي 5 مليار دولار.

والملاحظ أن للانتفاضة آثاراً غير مباشرة على إسرائيل، منها تشجيع الدول العربية على تطوير المقاطعة العربية لإسرائيل التي إذا تم الالتزام بها بشكل كامل فإنها تجعل إسرائيل تخسر نحو 3 مليار دولار

سُنيًا كما يرى بعض الخبراء (القدس العربي 2002/3/27). وقد اضطرت الشركة الإسرائيلية "مرحاف" إلى بيع حصتها في مصافي "ميدور" بالإسكندرية، وتقلصت علاقات التطبيع الاقتصادي مع عدد من الدول العربية (يديعوت أحرانوت 2002/3/21). ويرى بعض الباحثين أن خسائر إسرائيل نتيجة غياب العمال الفلسطينيين في قطاعات الزراعة والبناء، وانهيار صادراتها إلى مناطق السلطة الفلسطينية تقدر بنحو مليار دولار.

ونظرًا لاندلاع الانتفاضة فقد تراجعت العمالة الفلسطينية من 124 ألف إلى 4 آلاف عامل فقط، الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى اللجوء إلى استيراد العمالة من دول شرق أوروبا وتايلاند وأمريكا.

وفي الواقع فإن المساعدات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية التي تتراوح بين 6 - 8 مليار دولار سنويًا تعد بمثابة العامل الأساسي الذي يحول دون انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك يتوقع أن يقوم الكونجرس الأمريكي بالضغط من أجل تقديم منح لا تُرد وقروض لإسرائيل لتعويض خسائرها جراء استمرار الانتفاضة. والله أعلم.

ش و تقدي

نُشرت أغلب أجزاء هذه الدراسة في صحيفة الاتحاد الإماراتية. وهذا العمل، مثل معظم أعماله، هو نتيجة تضافر جهود عدد من الباحثين. ولذلك، أود أن أتقدم بالشكر لكل من د. محمد هشام (المدرس بجامعة حلوان)، والأستاذ أحمد تهامي عبد الحي (الباحث بالمركز القومي للبحوث)، ود. هبة غازي ود. يارا سمير (كلية الطب، جامعة عين شمس)، والأستاذ عطا القيمري (رئيس تحرير نشرة "المصدر"، القدس)، والأستاذ سيد طه (بوزارة الري)

د. عد الوهاب ال ي ي